



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات

الاقتصادية الكلية

"دراسة حالة الجزائر 1970-2013"

إشراف الأستاذ:

د. هشام لبزة

إعداد الطالبة:

أسماء منصور

لجنة مناقشة

رئيساً

مشرفاً ومقرراً

ممتحناً

أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي

أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي

أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي

د. عقبة عبد اللاوي

د. هشام لبزة

د. أحمد نصير

الموسم الجامعي: 2014/2015



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات

الاقتصادية الكلية

"دراسة حالة الجزائر 1970-2013"

إشراف الأستاذ:

د. هشام لبزة

إعداد الطالبة:

أسماء منصور

لجنة مناقشة

رئيساً

مشرفاً ومقرراً

ممتحناً

أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي

أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي

أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي

د. عقبة عبد اللاوي

د. هشام لبزة

د. أحمد نصير

الموسم الجامعي: 2014/2015

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
إلى من ربّني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعاء، إلى أغلى الناس
"أمي الحبيبة"

إلى من كان منبع العزة والقوة وعلمني أن العلم تاج الكرامة وحلة الأخلاق
"أبي الكريم"

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها

"إخوتي وأخواتي"

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل الزملاء والأصحاب وخاصة

"كثوم فرحات"

إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل

أسماء

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم وأعاننا على إنجاز هذا البحث.
إيماناً منا بقول النبي صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته
ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إنجاز هذا البحث الدكتور المحترم
"هشام لبزة"

والشكر الموصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة
ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أسماء

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن العلاقة السببية بين متغيرات السياسة الاقتصادية في الجزائر من أجل تسهيل اقتراح تدابير للحكومة، وقد اعتمدنا على بيانات من البنك الدولي (2014) الذي يغطي الفترة 1970-2013. مع الأخذ بعين الاعتبار لأزمة سقوط سعر النفط (1986)، لنستخلص ما يلي:

1. إذا أردنا تحليل السياسات الاقتصادية باستخدام النماذج الكمية، فمن المهم التمييز بين الارتباط والسببية والقدرة على التنبؤ.

2. إن وجود ارتباطات قوية والقدرة على التنبؤ من السياسات هو الأثر المترتب على وجود علاقة سببية شرط ضروري ولكنه غير كافٍ.

وعموماً، ينبغي أن تركز تدابير السياسة العامة على تشجيع الاستثمار والحد من التحويلات الرأسمالية في الخارج.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، السببية، سيمس، غرانجر، الارتباطات الجزئية.

"Etude la causalité entre les variables plus importantes des politiques macroéconomiques ." (étude de cas l'Algérie 1970-2013)

Résumé :

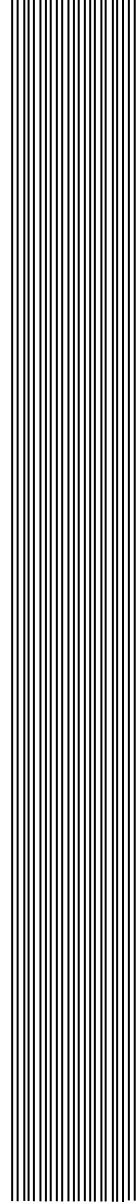
L'objectif de cette étude est d'étudier la causalité entre les variables des politiques économique en L'Algérie afin de proposer des mesures pour les pouvoirs publics. Pour ce faire, nous utilisons des données de la Banque Mondiale (2014) couvrant la période 1970-2013. A partir de la procédure de chute les prix pétrole (1986), Pour conclure ce qui suit:

1. Si on veut analyser des politiques au moyen de modèles quantitatifs, il est important de faire la distinction entre corrélation, prévisibilité et causalité.

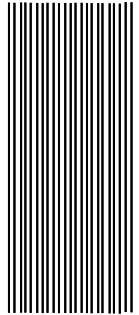
2. La présence de corrélations et de relations de prévisibilité constitue une implication de la présence d'un lien causal condition nécessaire mais pas suffisante.

Généralement, les mesures de politique économique devront être axées sur l'incitation à l'investissement et la réduction des transferts de capitaux vers l'étranger.

Mots clé: La politique financière, la politique monétaire, la politique commerciale, la causalité, Sims, Granger, corrélations partielles.



الفهارس



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	إهداء
	شكر
	الملخص
	الفهارس
VIII-I	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الاختصارات والرموز
أ - ز	المقدمة
الفصل الأول: مقارنة نظرية للسياسات الاقتصادية الكلية	
09	تمهيد
10	المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية.....
10	المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية.....
10	الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.....
11	الفرع الثاني: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية.....
11	1. تحديد الهدف.....
11	2. تحديد السياسة البديلة.....
11	3. تحليل دقيق لكل السياسات البديلة.....
12	4. مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي.....
12	المطلب الثاني : أنواع السياسات الاقتصادية الكلية.....
12	الفرع الأول: السياسة الاقتصادية الظرفية.....
12	1. سياسة الضبط.....
13	2. سياسة الإنعاش.....
13	3. سياسة الانكماش.....
14	4. سياسة التوقف ثم الذهاب.....
14	الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية الهيكلية.....
15	المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.....
16	الفرع الأول: البحث عن النمو الاقتصادي.....

17	الفرع الثاني: البحث عن التشغيل الكامل.....
18	الفرع الثالث: البحث عن التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)
18	الفرع الرابع: استقرار المستوى العام للأسعار (التحكم في التضخم)
19	المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.....
19	المطلب الأول: السياسة المالية.....
19	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية.....
20	الفرع الثاني: وسائل السياسة المالية.....
20	1. النفقات العامة.....
21	2. الإيرادات العامة.....
22	3. الموازنة العامة.....
23	الفرع الثالث: اتجاهات السياسة المالية.....
23	1. الاتجاه التوسعي.....
23	2. الاتجاه الانكماشى.....
24	المطلب الثاني: السياسة النقدية.....
24	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية.....
24	الفرع الثاني: وسائل السياسة النقدية.....
25	1. الوسائل الكمية لسياسة النقدية.....
25	1.1. سياسة سعر إعادة الخصم.....
25	2.1. نسبة الاحتياطي القانوني.....
26	3.1. سياسة السوق المفتوحة.....
26	2. الوسائل الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية.....
26	1.2. سياسة تأطير القرض.....
27	2.2. تنظيم القروض الاستهلاكية.....
27	3.2. الإقناع الأدبي.....
27	4.2. سياسة سعر الفائدة.....
28	الفرع الثالث: اتجاهات السياسة النقدية.....
28	1. الاتجاه التوسعي.....
28	2. الاتجاه الانكماشى.....
28	المطلب الثالث: السياسة التجارية.....
28	الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية.....
29	الفرع الثاني: وسائل السياسة التجارية.....
29	1. الوسائل السعرية.....
29	1.1. الرسوم الجمركية.....
29	2.1. إعانات التصدير.....
30	3.1. الإغراق.....
30	4.1. سعر الصرف.....
30	2. الوسائل الكمية.....

30	1.2. حصص الاستيراد (نظام الحصص)
31	2.2. تراخيص الاستيراد
31	3. الوسائل التنظيمية
31	1.3. المعاهدات التجارية
31	2.3. الاتفاقيات التجارية
31	3.3. اتفاقيات الدفع
32	4.3. التكتلات الاقتصادية
32	5.5. إجراءات الحماية الإدارية
32	الفرع الثالث: اتجاهات السياسة التجارية
32	1. اتجاه السياسة التجارية الحمائية
33	2. اتجاه سياسة الحرية التجارية
34	المبحث الثالث: أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي
34	المطلب الأول: فعالية السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد المغلق
39	المطلب الثاني: فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الاقتصاد المفتوح
42	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2013
45	المطلب الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر
49	المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر
54	المطلب الثالث: مسار السياسة التجارية في الجزائر
60	المبحث الثاني: استقرارية المتغيرات ودراسة السببية بين الظواهر الاقتصادية
60	المطلب الأول: دراسة استقرارية المتغيرات
60	الفرع الأول: اختبار ديكي - فولر (Dickey- Fuller (DF) test
62	الفرع الثاني: اختبار ديكي - فولر المطور Augmented Dickey-Fuller(ADF) test
63	الفرع الثالث: اختبار فيليبس وبيرون (1988) Le test de Phillips et Perron
63	المطلب الثاني: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية وأنواعها
63	الفرع الأول: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية
64	الفرع الثاني: أنواع السببية
64	1. السببية في اتجاه واحد
64	2. وجود ما يسمى بحلقة رجعية (تغذية استرجاعية) (Feedback) بين y_t و x_t
64	3. السببية اللحظية بين y_t و x_t Causalité instantanée
65	4. السببية بالتأخر Causalité avec retard
65	المطلب الثالث: منهجية اختبار السببية بين ظواهر اقتصادية
67	المبحث الثالث: دراسة العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات الدراسة للفترة 1970-2013
67	المطلب الأول: دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

67	الفرع الأول: استخدام اختبار ADF لمتغيرات الدراسة.....
69	الفرع الثاني: استخدام اختبار ADF لباقي متغيرات الدراسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.....
70	الفرع الثالث: استخدام اختبار ADF للمتغيرين Cons و TAX بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.....
71	المطلب الثاني: دراسة السببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية.....
71	الفرع الأول: اختبار قرانجر.....
72	الفرع الثاني: اختبار سيمس.....
79	المطلب الثالث: محاولة صياغة قياسية لنموذج IS-LM-BP في الجزائر.....
81	خلاصة الفصل.....
83	الخاتمة.....
89	قائمة المراجع.....
99	قائمة الملاحق.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	12
(02-01)	مقارنة بين الميزانية والموازنة	22
(03-01)	أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل وسعر الفائدة	37
(04-01)	ملخص آثار السياسات الاقتصادية في نموذج Fleming – Mundell	40
(01-02)	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2013	46
(02-02)	تطور الإنفاق العامة خلال الفترة 2000-2013	48
(03-02)	بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999-2007	49
(04-02)	إجمالي الموارد المجمعة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2004	52
(05-02)	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-2013	54
(06-02)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2013	56
(07-02)	التركيب السليعية للصادرات خلال الفترة 2000-2013	58
(08-02)	التركيب السليعية للواردات خلال الفترة 2000-2013	59
(09-02)	استخدام اختبار ADF لجميع متغيرات الدراسة باستخدام الفروقات من الدرجة صفر	68
(10-02)	استخدام اختبار ADF لباقي متغيرات الدراسة باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	69
(11-02)	استخدام اختبار ADF للمتغيرين Cons و TAX باستخدام الفروقات من الدرجة الثانية	70
(12-02)	نتائج اختبارات السببية لقرايخر وسيمس بين متغيرات الدراسة	74
(13-02)	مصنوفة الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة ونوعها	80

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	13
(02-01)	مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	13
(03-01)	مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب	14
(04-01)	المربع السحري لكالدور	15
(05-01)	العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل	17
(06-01)	مصادر الإيرادات العامة	21
(07-01)	التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى IS)	35
(08-01)	التوازن في سوق النقد (منحنى LM)	36
(09-01)	التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (منحنى IS – LM)	36
(10-01)	السياسة المالية التوسعية	37
(11-01)	أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الاقتصادي	38
(12-01)	السياسة النقدية التوسعية	38
(13-01)	أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي	38
(14-01)	التوازن في ميزان المدفوعات (منحنى BP)	39
(15-01)	نموذج IS-LM-BP	40
(01-02)	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2013	47
(02-02)	تطور الإنفاق العامة خلال الفترة 2000 – 2013	48
(03-02)	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990 – 2013	54
(04-02)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990 – 2013	56
(05-02)	برنامج اختبار سيمس	72
(06-02)	ملخص العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات الدراسة حسب اختبار قرانجر	77
(07-02)	ملخص العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات الدراسة حسب اختبار سيمس	77

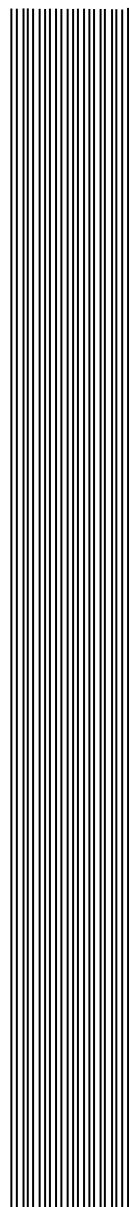
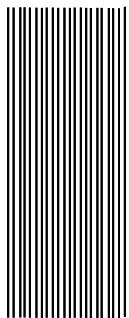
قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01-01)	معطيات الدراسة خلال الفترة 1970-2013	99
(02-01)	معطيات الدراسة خلال الفترة 1970-2013	100
(01-02)	اختبار ADF لسلسلة IMP باستخدام الفروقات من الدرجة صفر	101
(02-02)	اختبار ADF لسلسلة TEC باستخدام الفروقات من الدرجة صفر	101
(03-02)	اختبار ADF لسلسلة DEP باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	101
(04-02)	اختبار ADF لسلسلة GDP باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	101
(05-02)	اختبار ADF لسلسلة INT باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	101
(06-02)	اختبار ADF لسلسلة INV باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	101
(07-02)	اختبار ADF لسلسلة M2 باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	102
(08-02)	اختبار ADF لسلسلة Cons باستخدام الفروقات من الدرجة الثانية	102
(09-02)	اختبار ADF لسلسلة TAX باستخدام الفروقات من الدرجة الثانية	102
(01-03)	نتائج اختبار السببية قرايخر لأهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية	103
(01-04)	نتائج اختبار السببية قرايخر للفرضية $H_0: INT \text{ ne cause pas } TEC$	104
(02-04)	نتائج اختبار السببية قرايخر للفرضية $H_0: TEC \text{ ne cause pas } INT$	104
(01-05)	نتائج اختبار السببية لسيمس للفرضية $H_0: INT \text{ ne cause pas } TEC$	105
(02-05)	نتائج اختبار السببية سيمس للفرضية $H_0: TEC \text{ ne cause pas } INT$	105
(01-06)	تقدير المعادلة رقم (25-02)	106
(02-06)	تقدير المعادلة رقم (26-02)	106
(03-06)	تقدير المعادلة رقم (27-02)	106
(04-06)	تقدير المعادلة رقم (29-02)	106
(05-06)	تقدير المعادلة رقم (30-02)	106
(06-06)	تقدير المعادلة رقم (31-02)	106

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
Y	الدخل الوطني	DF	اختبار ديكي - فولر
C	الاستهلاك	ADF	اختبار ديكي - فولر المطور
y_d	الدخل المتاح	GDP	إجمالي الناتج المحلي
I	الاستثمار	Cons	الاستهلاك الوطني
i	سعر الفائدة	DEP	إجمالي الإنفاق العام
G	الإنفاق العام	INV	إجمالي الاستثمار
T_{x0}	الضرائب	TAX	إجمالي الضرائب
T_{r0}	التحويلات	INT	سعر الفائدة الحقيقي
IS	التوازن في سوق السلع والخدمات	EX	إجمالي الصادرات
M_s	عرض النقود	IMP	إجمالي الواردات
M_d	الطلب على النقود	TEC	سعر الصرف الإسمي
LM	التوازن في سوق النقد	R	سعر الصرف الحقيقي
IS-LM	التوازن الآني في الاقتصاد المغلق	GDP_{USA}	الدخل الأجنبي
BP	التوازن في ميزان المدفوعات	IF	سعر الفائدة الأجنبي
IS-LM-PB	التوازن في الاقتصاد المفتوح	SSR₁	تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد
NCF	صافي رأس المال	SSR₂	مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بقيد
NX	صافي الميزان التجاري	p	التأخير

المقدمة



المقدمة:

تحتل السياسات الاقتصادية الكلية موضعًا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي تتمثل في مجموعة من القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل؛ إذ تستهدف السياسات الاقتصادية إلى الوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، فالاستقرار يعتبر من بين أهداف السياسة الاقتصادية الأساسية، ويتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكذا التوازن في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى هذه الأبعاد يكتمل المربع السحري للدور الذي يعطينا صورة عن أهداف السياسة الاقتصادية ووضع الاستقرار الاقتصادي. ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسؤوليتها في تحقيق التنمية واستقرار الاقتصاد الكلي ومستعدة للتدخل الاقتصادي بشتى أنواع أدوات السياسة الاقتصادية لمكافحة اختلاله.

يبدو أن الدور الاقتصادي الذي اكتسبته الدولة في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي فرض عليها مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية، والتي تعد السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية من أهمها.

فالسياسة المالية هي تلك السياسة التي تضطلع بالعبء الأكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية والقطاعية للخطط والبرامج من خلال استخدام الموازنة العامة، تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية لتمويل البرامج والمشروعات العامة، كما تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعًا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

ولقد أصبح للسياسة التجارية دور وأهداف جديدة من خلالها دورها في تحقيق معدلات نمو الدخل والناتج المستهدف في الخطة، وفي طياتها عدة أهداف منها : المحافظة على الوضع الجيد في الحساب الجاري وميزان المدفوعات، زيادة وتنويع الصادرات، إقامة مناطق تبادل تجاري وصناعي حر، الانفتاح الاقتصادي والتجاري، والتواجد في المنظمات الدولية والإقليمية والتكاملات الاقتصادية.

يعتبر هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية غاية مثلى تسعى لإنجازها مختلف اقتصاديات دول العالم المتقدمة منها والنامية، لكن تحقيق هذا الهدف أمر صعب بالنسبة للدول النامية كون أن اقتصادياتها تتسم بالعديد من الخصائص، يأتي في مقدمتها التشوهات أو الاختلالات التي تعاني منها أغلب المجتمعات الاقتصادية الدول النامية؛

وترجع معظم هذه الاختلالات إلى انخفاض رشادة الدور الذي تقوم به الدولة في النشاط الاقتصادي داخل الدول النامية. فقد شهد عقد التسعينات تحول معظم هذه الدول نحو الاقتصاد الحر أو تفعيل آليات السوق.

لقد لجأت معظم الدول النامية التي عانت بعض المشكلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى إعادة هيكلة اقتصادها عن طريق إعادة توجيه سياستها الاقتصادية مالية كانت أو نقدية أو حتى خارجية وذلك بهدف تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، بالابتعاد عن التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليًا أو خارجيًا والناجمة عن عدم استقرار المستوى العام للأسعار، تطوير الأسواق المالية والأسواق النقدية وذلك من خلال إصلاح المؤسسات المصرفية والمالية، مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني، تحقيق التوازن المنشود في ميزان المدفوعات، توفير مناخ استثماري مناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجزائر مثلها كباقي الدول النامية، فقد عرفت هي الأخرى تحولات كبيرة في وضعيتها الاقتصادية وذلك نتيجة تغير السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال. فبعد فشل الاقتصاد المركزي المخطط، أدت الأزمات المتكررة التي عانى منها الاقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانينات، اختلال ميزان المدفوعات، أزمة المديونية وعدم القدرة على الوفاء بدفع خدمة الدين، إلى اهتزاز المركز المالي للاقتصاد بالإضافة إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع نسبة التضخم والبطالة وتسجيل مستويات نمو سلبية وعجز الميزانية... أجبرت السلطات على قبول الشروط التي تملئها ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وبالتالي ظهرت حتمية اللجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية تم من خلالها تحرير الاقتصاد الوطني، فتح الباب أمام القطاع الخاص، استقلالية المؤسسات، إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تشجيع الاستثمار الأجنبي...؛ بالإضافة إلى هذا كله قامت الجزائر بوضع برامج محلية تهدف إلى تعميق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال سياستها المالية ونقدية وتجارية.

❖ الإشكالية الرئيسية:

على ضوء ما سبق ومن أجل وضع سياسة اقتصادية فعالة لا بُدَّ على صانعي السياسات الاقتصادية معرفة طبيعة علاقة بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، ولقد أثبتت النظرية الاقتصادية الحديثة أن هنالك علاقة تشابكية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، فهل تطابق هذه النظرية واقع السياسات الاقتصادية

الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2013؟

وللإحاطة بجوانب موضوع البحث قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية أداة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي؟
2. ما هو أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي؟
3. ما هي أبرز التغيرات التي شهدتها السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة محل الدراسة؟
4. هل أن متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية مستقرة من نفس الدرجة في الاقتصاد الجزائري؟
5. ماهي طبيعة علاقة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية؟

❖ الفرضيات:

- إن محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة ومحاولة الوصول إلى بناء نموذج يعبر عن نوع العلاقة- إن وجدت - بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، يقودنا إلى وضع عدة فرضيات وهي كالآتي:
1. لسياسات الاقتصادية الكلية دور فعّال وإيجابي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
 2. إن التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية أمر ضروري وحتمي لتحقيق الأهداف المسطرة.
 3. أدت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى تكييف السياسات الاقتصادية مما ساهم في استرجاع التوازنات الكلية.
 4. ليست كل متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية مستقرة من نفس الدرجة في الاقتصاد الجزائري.
 5. وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) (Feedback) بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

لكل عمل وبحث علمي ممهّداته ومبرراته لقيام الباحث به، ولقد كانت عدة أسباب جعلتني أختار هذا الموضوع وهي:

- تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية عصب كل اقتصاد، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- البحث عن طبيعة علاقة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية.
- معرفة الفرق بين اختباري السببية لقراجر وسيمس.
- ارتباط الموضوع بالتخصص، وميول الشخصي لدراسة مثل هذه الموضوعات.

❖ أهداف الدراسة وأهميتها:

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- إبراز الاطار النظري لسياسات الاقتصادية الكلية.

- معرفة أهداف السياسات الاقتصادية، ودورها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
 - معرفة مسار السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة من طرف الهيئات المالية والدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على مستوى الاقتصادي الكلي.
 - تحليل وقياس علاقة سببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري.
- وتكمن أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعاً يحتل مكانة وأهمية متميزة في ظل ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، لذلك ومن خلال هذه الدراسة يمكن إظهار دور علاقة سببية بين أهم متغيرات الدراسة من أجل استخراج نموذج اقتصادي كلي أكثر واقعية يهدف إلى تعزيز التوازن الاقتصادي واستقراره.

❖ الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات والأعمال التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها:

الدراسة الأولى: بن زيان راضية "دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2009-2010.

وتبرز إشكالية هذه الدراسة حول طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة ومستوى الأسعار، حيث توصلت الباحثة إلى أنه من أجل تحقيق استقرار اقتصادي يجب تطبيق سياسات اقتصادية ملائمة عن طريق التحكم في الوسائل المتوفرة لدى السلطات العمومية، كما أوضحت أن الوسائل الأساسية في التأثير على الاقتصاد الوطني هي سعر الصرف، مستوى الأسعار، ومعدلات الفائدة، وقد توصلت الباحثة إلى وجود علاقة وطيدة تربط بين هذه العناصر.

الدراسة الثانية: بن خليف طارق "دراسة السببية بين المتغيرات: التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة في الجزائر 1990-2003" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2004-2005.

وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول طبيعة العلاقة السببية بين التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2003، حيث اهتم الباحث بدراسة الفرق بين اختباري السببية لقرايجر وسيمس، كما توصل إلى عدم وجود حلقة رجعية بين متغيرات الدراسة في الجزائر.

الدراسة الثالثة: عبد الله إبراهيم نور الدين "العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا"، مجلة البحوث الزراعية المجلد 58، العدد الثاني، 2013.

حيث أن الباحث هدف إلى معرفة أثر عرض النقود بمفهومها الواسع على سعر الصرف الإسمي لدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف والعرض النقدي بمعناه الواسع.

ولعل الإضافة الجديدة في هذه الدراسة تكمن في جمع أكبر عدد من المتغيرات، على اختلاف الدراسات السابقة الذكر.

❖ الإطار مكاني الزماني:

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني رأينا أن نخص هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري نظراً للأسباب السالفة الذكر، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة ما بين 1970-2013، ولقد وقع اختيارنا لهذه الفترة كون أن دراسة السببية يحتاج إلى عدد كبير من المشاهدات من أجل استخلاص معامل التحديد مصحح، وعلى الرغم من ذلك يعتبر عدد العينة قليل مقارنة بعدد المتغيرات.

❖ المنهج والأدوات المستخدمة:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اعتمدنا على مناهج تستجيب لبحثنا هذا، ويأتي على رأسها:

- المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظراً لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتي يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات.
- المنهج التاريخي وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلي ذلك من خلال تعقب مسار السياسات الاقتصادية الكلية.
- المنهج الاستنباطي الاستقرائي، حيث يعتمد هذا المنهج على مبدأ السببية التي تربط ظاهرتين أحدهما سبب (cause) والآخر نتيجة (effect) والتي تكرر حدوثها في الماضي والحاضر ونتوقع حدوثها في المستقبل بنفس النظام والترتيب، يمثل هذا المنهج في علم الاقتصاد، منهج الاقتصاد القياسي الذي يجمع بين الرياضيات

كمنهج استنباطي (استنباط النتائج) وبين الإحصاء كمنهج استقرائي الذي يمثل معالجة البيانات معالجة إحصائية وكأداة لملاحظة الأوضاع الاقتصادية.

• كما اعتمدنا على الأسلوب القياسي في محاولة صياغة نموذج IS-LM-BP من خلال الوضع القائم وكذلك المعطيات المتوفرة.

أما عن أدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة، فقد اعتمدنا على تلك الأدوات الأكثر شيوعاً، نختصرها في:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع.
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع.
- الاستعانة ببرنامج EViews، للوصول إلى نتائج.

❖ صعوبات الدراسة:

إن من بين الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة وواقعها في بلد معين، من جهة أولى، وإسقاط ذلك تطبيقياً بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، كما صادفنا تباين لبعض مصادر المعطيات من مصدر إلى آخر على الرغم من أنها من مصادر رسمية، والاختلاف في وحدات القياس، والاختلاف بين اختباري السببية لقراجر وسيمس على معاملات الارتباط الجزئية، وهذا ما يسمى في النظرية الحديثة بالسببية الخفية.

❖ محتوى البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين، بحيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى أهم السياسات الاقتصادية منها المالية والنقدية والتجارية، متناولين في المبحث الأول الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية، من حيث التعريف، أنواعها، أهدافها؛ أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى أدوات السياسة الاقتصادية، والتي تتمثل في أدوات ووسائل السياسة المالية والنقدية والتجارية، وأخيراً المبحث الثالث والذي يضم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013، حيث سنتناول في المبحث الأول مسار أهم السياسات الاقتصادية أثناء الفترة محل الدراسة، وهذا من أجل معرفة أهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني؛ أما المبحث الثاني فسنعرض فيه لأهم الأدوات الإحصائية وأشهر اختبارات السببية، ليُخصص المبحث الأخير لدراسة القياسية التطبيقية وذلك بالاستخدام النظريات الاقتصادية المتحصل عليها من الفصل الأول، إضافة إلى ذلك إدخال الطرق الاقتصادية القياسية لدراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية؛ وأخيراً خاتمة تحتوي على النتائج المتحصل عليها من الدراسة.

الفصل الأول

١

مقاربة نظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

يعتبر هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية غاية مثلى تسعى لإنجازها مختلف اقتصاديات دول العالم المتقدمة منها والنامية؛ إلا أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية يتطلب إعداد وتنفيذ حزمة من السياسات المتكاملة والمتجانسة حيث تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية.

وتحتل كل سياسة من هذه السياسات مكانة هامة، كونها تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بجعل الطلب الكلي مساوي للعرض الكلي، إضافة إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة البطالة وتحقيق التوازن الخارجي وذلك بفضل وسائلها المتعددة والتي تعد من أهم وسائل الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

على ضوء ما سبق ويهدف محاولة الحصول على فكرة واضحة حول السياسات الاقتصادية الكلية قمنا بتقسيم هذا الفصل والمعنون ب: مقارنة نظرية للسياسات الاقتصادية الكلية إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

- ❖ المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية.
- ❖ المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.
- ❖ المبحث الثالث: أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية

إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ورفع مستويات التشغيل مع الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية تعد أهداف رئيسية يتعين على أي بلد الوصول إليها من أجل تحقيق تنمية مستدامة، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إعداد وتنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية المتجانسة من حيث أهدافها والنتائج المتوقعة الوصول إليها، مع العلم أن السياسات الاقتصادية هي مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية، وهي سياسات تتميز بتنوعها نتيجة لتنوع وتعدد مجالات النشاط الاقتصادي، وضمن هذا الإطار يتركز اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية على إيجاد المزيج الأمثل الذي يضمن التقليل قدر الإمكان من التأثيرات العكسية والتداخل الحاصل بين هذه السياسات أثناء تجسيدها على أرض الواقع.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية

تلعب الدولة دورًا هامًا وأساسيًا في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية مثل: الأمن والدفاع والقضاء. لذا أصبحت الحاجة تشدد في وقتنا هذا إلى وجود السياسات الاقتصادية الكلية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية للقرن الجديد.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

لقد وردت مجموعة من التعاريف لسياسة الاقتصادية الكلية نذكر أهمها فيما يلي:

يقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية بأنها: "مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق الأهداف التي وضعت لتحسين الوضع الاقتصادي العام في البلاد"¹. كما يعتبرها Xavier Greffe^{*} أنها: "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه"²، والتي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"³.

¹ Jean Lacroix, **La politique économique**, Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires, p: 01.

^{*} Xavier Greffe أستاذ الاقتصاد ومدير برنامج الماجستير في المنتجات الثقافية من جامعة باريس بانتيون السوربون، أحدث مؤلفاته هي: الفنون والفنانين في مرآة للاقتصاد (اليونسكو والوضع الاقتصادي، 2001) التنمية المحلية (الطبعة من الفجر، 2002) التقييم الاقتصادي للأصول (الوثائق الفرنسية، 2003).

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 24.

³ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 153.

كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة"¹.

كما يعرفها بعض آخر على أنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتُحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة"²، وبالتالي لا يخرج مفهوم سياسة الاقتصادية الكلية على أنها:

الأهداف + الأدوات + الزمن

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية الكلية تتمثل في مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لا بُدَّ من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية الكلية وهي³:

- 1. تحديد الهدف:** عند وضع سياسة اقتصادية فلا بُدَّ أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لا بُدَّ من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكل بدوره يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.
- 2. تحديد السياسة البديلة:** من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه.
- 3. تحليل دقيق لكل السياسات البديلة:** يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، فعن طريق هذه المعرفة يختار الاقتصادي من بين الحلول المقترحة الحل الذي يراه هو أفضل الحلول.

¹ دلال بن سميعة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013، ص: 123.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص: 14.

³ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص: 53، 54.

4. مقارنة الحل المختار مبدئياً مع الماضي: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن الاقتصادي من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية. مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية الكلية

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هنالك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف الساسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل¹، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم (01-01): مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
الأجل الطويل	الأجل القصير	المدة
تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات	الهدف
نوعية	كمية	الآثار

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 77.

الفرع الأول: السياسة الاقتصادية الظرفية

وتهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الكلية في الأجل القصير، وهنالك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف نذكر منها²:

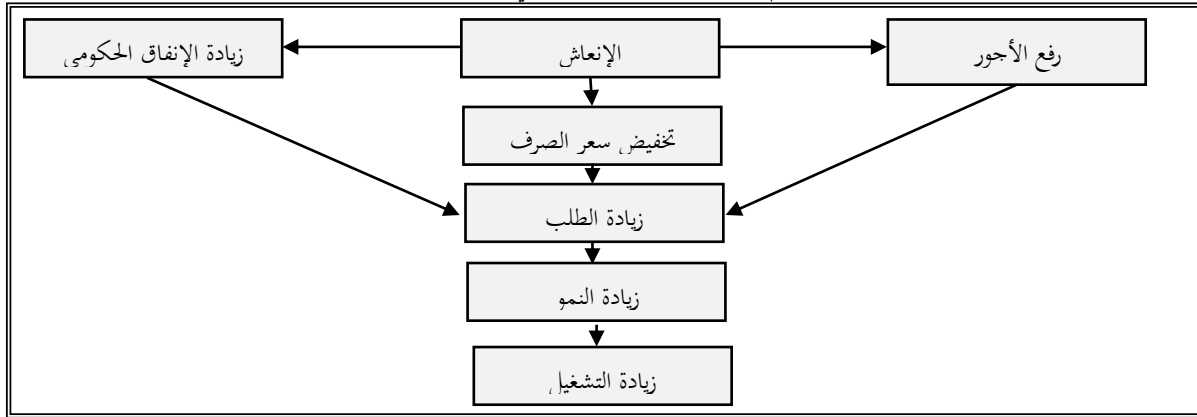
1. سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل. هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات المهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 31، 32.

2. **سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيل القرض... إلخ. وهي مستوحاة من الفكر الكينزي* . ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار، والشكل التالي يوضح ذلك:

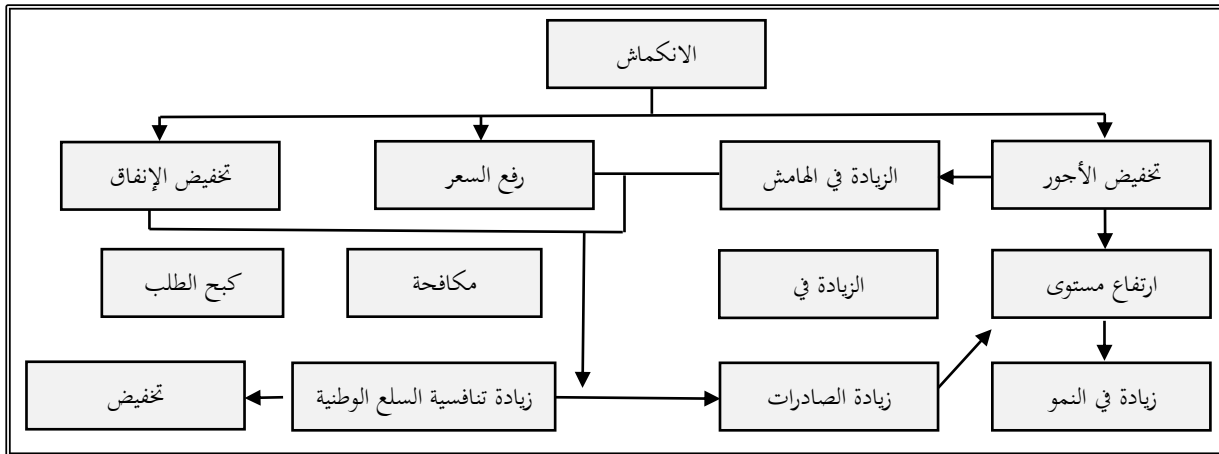
شكل رقم (01-01): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 70.

3. **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل: الاقتطاعات الجبرية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية. وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

شكل رقم (01-02): مخطط توضيحي لسياسة الانكماش



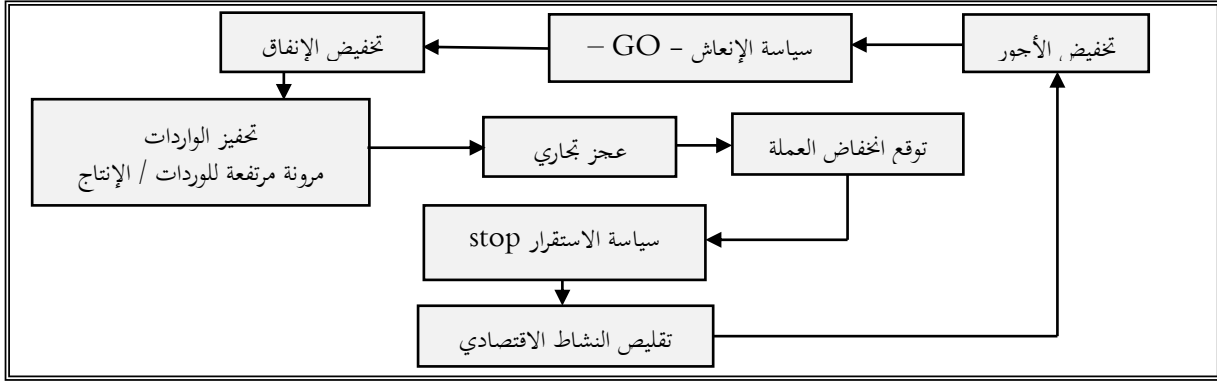
المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 79.

*

نقصد بالتحليل الكينزي إسهام جون مينارد كينز (1883-1946)، صاحب الكتاب النظرية العامة للتوظيف والنقد والفائدة في سنة 1936، وبمجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروا أو جاءوا من بعده واعتمدوا في تحليلهم وتفسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل "كينز"، فكونوا بذلك مدرسة سميت بالمدرسة الكينزية.

4. سياسة التوقف ثم الذهاب*: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01-03): مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 33.

الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قليلاً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعيداً من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في دول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التشبث وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة في الإنفاق الحكومي¹.

* تستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

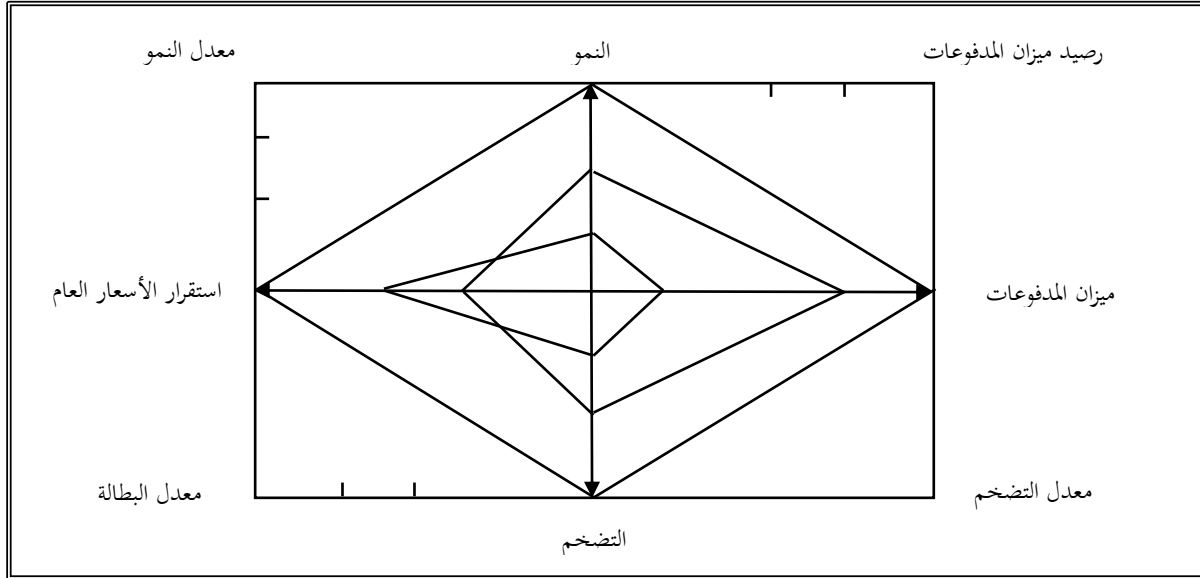
¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى، لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها؛ وبالرغم من هذا الاختلاف في مضمون السياسة الاقتصادية بين الدول إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين أغلب السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالـ **المربع السحري**¹ لـ **كالدور**^{*} وهي:

- البحث عن النمو الاقتصادي؛
- البحث عن التشغيل الكامل؛
- البحث عن التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)؛
- استقرار المستوى العام للأسعار (التحكم في التضخم).

شكل رقم (01-04): المربع السحري لـ **كالدور**



Source : Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Duond, Paris, 2002, p: 188.

يلخص الشكل رقم (01-04) لنا الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، رصيد ميزان المدفوعات الحسابات الخارجية. وفقاً لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن دراسة مدى تحقيق

¹ Christian de Boissieux, **Principes de Politique économique**, Paris: Economica, 1980, p: 35.

* نيكولاس كالدور (12 ماي 1908 - 30 سبتمبر 1982)، يُعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المغربية بودابست، كان في البداية من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، إلا أنه انتقل وأصبح في اتجاه الكنزية، عمل ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقاً في الاقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقبة في عهد رئاسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت ثاتشر التي تميزت باتجاهاتها الليبرالية وكبح جماح النشاط الاجتماعي للدولة.

هذه الأهداف بإجراء مقارنة على محور الزمن للبلد محل دراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى إمكانية تحقق هذه الأهداف مجتمعة، أو يكون تحقيق بعضها على حساب الآخر* والتي تمثل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد¹.

الفرع الأول: البحث عن النمو الاقتصادي

يعتبر النمو المرآة العاكسة لنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وقد كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم "روبرت مالتوس" سنة 1758 في كتابه "مبدأ الأمة" وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب²، ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي³، وهذا ما يسمح من تحسين قدرته الشرائية". ولهذا فإن كل الدول تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، إلا أنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو الديمغرافي حتى ينعكس إيجابيا على مستوى معيشة الأفراد أو مستوى الحياة أو على أقل أن يبقى معدل النمو على حاله⁴. ويتم حساب معدل نمو الاقتصادي بواسطة إجمالي الناتج المحلي باعتباره أداة لقياسه، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، ويمكننا التعبير عن إجمالي الناتج المحلي من خلال العلاقة التالية⁵:

$$\text{الناتج المحلي الخام} = \text{مجموع القيم المضافة} + \text{مجموع الرسم على القيم المضافة} + \text{مجموع الحقوق الجمركية} \dots (01-01) \text{ أو:}$$

$$\text{الناتج المحلي الخام} = \text{مجموع الاستهلاك النهائي} + \text{مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة} + \text{مجموع تغير المخزون} + \text{مجموع الصادرات} - \text{مجموع الواردات} \dots (02-01)$$

*

لهذا تطلق صفة "السحري" على مربع كالدور، لأن الواقع يُبين أنه من الصعب تحقيق الأهداف الأربعة في وقت واحد.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

² بو دخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، الموسم الجامعي 2009-2010، ص: 67.

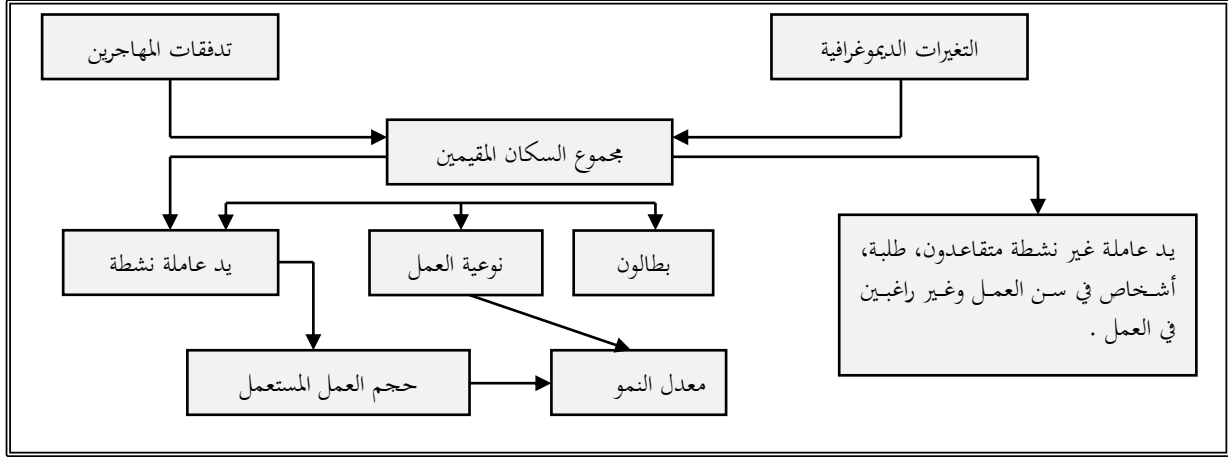
³ بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 07.

⁴ بريش السعيد، الاقتصاد الكلي (نظريات، نماذج وتمارين محلولة)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 22، 23.

⁵ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

ويرتبط هدف البحث النمو الاقتصادي بالهدف الثاني لسياسة الاقتصادية والمتمثل في تحقيق التشغيل الكامل، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01-05): العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل



Source: Christian Jemenez, *Economie Générale*, Nathan, Paris, 1993, P: 191.

الفرع الثاني: البحث عن التشغيل الكامل

ويقصد به زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة¹. لكن التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل القوة العاملة يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، ذلك أن قدرًا من البطالة يوجد كل لحظة ولا يمكن تفاديه، إذ يسود في حالة التشغيل الكامل معدل البطالة الطبيعي والذي يتراوح عادة ما بين 4% و 5% من إجمالي قوة العمل².

ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين³:

إجمالي السكان: ويضم فئتين من السكان: النشطين وغير النشطين؛ وينقسم السكان النشطون إلى عاملين وإلى عاطلين، حيث يعرف مكتب العمل الدولي العاطل "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"⁴، ومنه فإن معدل البطالة يحسب كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{مجموع السكان النشطين}} \dots (01-03)$$

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

² دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 37، 38.

⁴ مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 183.

الفرع الثالث: البحث عن التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)

من الأهداف الأخرى لسياسة الاقتصادية الكلية هو العمل على تحقيق التوازن الخارجي أي التوازن في علاقاتها الدولية مع العالم الخارجي¹؛ وبمعنى آخر تحقق التوازن في ميزان المدفوعات والذي يعبر عن بيان موجز للمعاملات الاقتصادية كافة التي تجري بين أحد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه المعاملات الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة². ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض العملة³.

الفرع الرابع: استقرار المستوى العام للأسعار (التحكم في التضخم)

وهو هدف لا بُدَّ أن يؤخذ في عين اعتبار عند وضع أي سياسة اقتصادية في أي نظام اقتصادي، فعدم استقرار الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث بطالة في حالة الكساد، كما يلحق أضراراً وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية⁴.

¹ كاظم جاسم العيسوي، محمود الوادي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبعة، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 27.

² جليل شيخان ضمد، عقيل عبد محمد الحمري، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة الدراسة)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 27، المجلد السابع، ديسمبر 2011، ص: 202.

³ بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005، ص: 166.

⁴ شوقي جبار، بوديار زهية، الآثار المرتقبة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جانفي 2012، ص: 323.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية الكلية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن ممكن تسميتها بأدوات والطرق والأساليب، وإذا كنا نعتبر أدوات السياسة الاقتصادية هي وسائل لتحقيق الأهداف، فإن اختيار الوسائل يكون محدوداً بالمتغيرات التي يستطيع الدولة التأثير عليها، وتشمل العديد من السياسات العريضة*.

غير أن علماء الاقتصاد يجمعون على أن هنالك ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية فعّالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، هذه السياسات الرئيسية الثلاث هي: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، حيث تعتبر أدوات ووسائل السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية أدوات ووسائل السياسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أهم أدوات السياسة الاقتصادية حيث ارتبط مفهومها ودورها في النشاط الاقتصادي بتطور مفهوم الدولة بدءاً بالدولة الحارسة عند التقليدين، ثم الدولة المتداخلة عند الكينزيين، ثم الدولة المنتجة والمخططة عند الاشتراكية وصولاً إلى الدولة الموجهة عند المدرسة الحديثة.

وتأتي أهمية السياسة المالية في كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعطيات اليومية في حياة أفراد المجتمع وذلك من فرض الضرائب بكل أنواعها ومجالات الإنفاق الحكومي على مختلف أوجه القطاعات مثل: الصحة والإنشاءات... إلخ، هذه الأمور التي تعتبر وسيلة الضمان للنمو والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف السياسة المالية بأنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تلتخص في الاستقرار الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد"¹.

* هنالك العديد من السياسات الاقتصادية الكلية، ولكن تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية أهمها؛ لمزيد من المعلومات أنظر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية).

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكمي)، الدار الجامعة لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 425، 426.

ويمكن القول أن المقصود بالسياسة المالية استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة¹؛ وهي تشير أيضا لجميع إجراءات الحكومة والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى تكوين الإيرادات والنفقات². من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: "السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام، والتي تتخذها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف وهذا خلال فترة زمنية معينة".

الفرع الثاني: وسائل السياسة المالية

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية، وللإشارة فإن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساسا بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتحديد النشاط المالي للدولة وأيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية. وعليه يمكن القول أن وسائل السياسة المالية تتمثل في ثلاث وسائل أساسية وهي:

1. النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بأنها: "مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر من الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة"³. وتعتبر النفقات العامة من أهم وسائل السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي وبالتالي على الاستخدام والدخل الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ويكون ذلك بتأثيره على كل من الاستهلاك والاستثمار، فتأثيره على الاستهلاك عن طريق الزيادة في الطلب على أموال المستهلكين وما ينتج عنه من زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الوطني؛ وتؤثر الدولة على الاستثمار عن طريق الإنفاق بتأسيس مشاريع إنتاجية أساسية يحتاج إليها الاقتصاد الوطني ويحجم عنها القطاع الخاص إما لضخامة رأس المال أو لانخفاض العائد ويساهم الإنفاق الحكومي بالاستغلال الموارد المعطلة من خلال المشروعات البنية التحتية مما يحفز قطاع الأعمال للقيام بمبادرات استثمارية للاستفادة من خدمات تلك المشروعات التي تسهل عملية الإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق⁴.

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص: 118.

² Pierre Cliche , **Politique Budgétaire**, Le Dictionnaire Encyclopédique De L'administration Publique , P : 01.

³ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الرابعة، 2012، ص: 53.

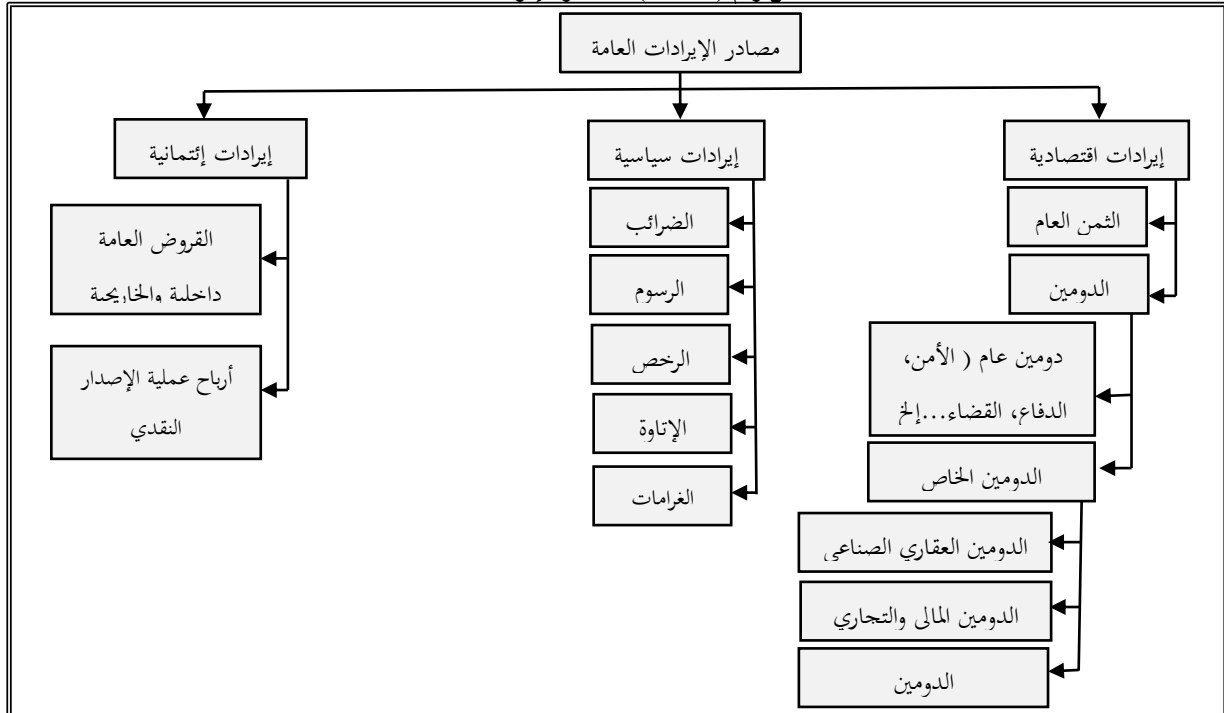
⁴ عبد الحميد شعبان، فعالية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر الاقتصادي للجامعة القدس المفتوحة حول: نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، رام الله، فلسطين، يومي 16، 17 أكتوبر 2012، ص: 07.

وتعددت التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة وهذا تبعاً للمعيار التقسيم الذي تستند إليه ونحاول فيما يلي أن نعرض أهم تقسيمات النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

- حسب معيار أثرها الاقتصادي على الدخل الوطني (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية)¹؛
- حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية)²؛
- حسب معيار الهدف من النفقة (نفقات حكومية إدارية، نفقات حكومية اقتصادية، نفقات حكومية اجتماعية)³.

2. الإيرادات العامة: هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل إنفاقها على المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ⁴؛ حيث تحصل الدولة على هذه الأموال أساساً من الدخل الوطني في حدود المقدرة المالية الوطنية، أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الأموال لمواجهة متطلبات الإنفاق العام⁵. ولقد تعددت مصادر الإيرادات العامة في العصر الحديث وتنوعت واختلفت طبيعتها لاختلاف أنواع الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة والشكل الموالي يلخص مصادر الإيرادات العامة.

شكل رقم (01-06): مصادر الإيرادات العامة



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلم الاقتصادية، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2005، 2006، ص: 194.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 66.

² محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 28، 29.

³ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 280.

⁴ مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 255.

⁵ محمد طاقة، هدى الغزوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص: 21.

حيث تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات عامة والتي تعرف بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة¹، وتنقسم الضرائب لعدة أنواع تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر إليها ونحاول فيما يلي أن نعرض أهم تقسيمات الضرائب:

- من حيث تحمل العبء الضريبي (ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة)²؛
- من حيث المادة الخاضعة للضريبة (ضرائب شخصية وضرائب عينية)³؛

- من حيث تحديد وعاء الضريبة أو المصدر الذي تفرض عليه الضريبة (الضريبة الواحدة و الضرائب المتعددة).

3. الموازنة العامة⁴: اختلف فقهاء المالية العامة والتشريعات المالية في استخدام مصطلح الموازنة، فمنهم من يستخدم مصطلح موازنة، وميزانية؛ وهذا التباين والاختلاف في استخدام هذين المصطلحين كان نقاش خبراء الموازنة العرب، فاتخذ المؤتمر الخامس للعلوم الإدارية بالكويت جانفي سنة 1969م، قرار يوصي بموجب استخدام مصطلح "الموازنة العامة" للتعبير عن الميزانية التقديرية.

أما مصطلح الميزانية المستعمل في علم المحاسبة، فهو الجدول الذي يبين المركز المالي لأي مؤسسة اقتصادية في ختام السنة المالية؛ ولأهمية الفروق بين المصطلحين لأبد من ذكر مميزات وخصائص كل من الموازنة، والميزانية؛ والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01-02): مقارنة بين الميزانية والموازنة

الميزانية	الموازنة
1. أرقامها حقيقية وقعت فعلاً.	1. أرقامها تقديرية لسنة قادمة.
2. يجري إعدادها في نهاية السنة المالية.	2. يجري إعدادها قبل بداية السنة المالية.
3. هدفها تحديد المركز المالي للمؤسسة.	3. هدفها تحديد الإيرادات والإنفاق الكلي بغرض تحقيق التوازن.
4. يكون إعدادها على مستوى مؤسسة اقتصادية.	4. يكون إعدادها على مستوى الدولة فقط.
5. لا علاقة لها بالسلطة التشريعية.	5. تجيزها السلطة التشريعية، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذها.

المصدر: حمدي بن صالح، توازن الموازنة العامة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 22.

فبعد التطرق إلى وسائل السياسة المالية باختصار من إنفاق وإيرادات عامة يكون من الطبيعي أن تنتقل إلى دراسة الموازنة العامة للدولة باعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة، حيث تعرف الموازنة العامة بأنها: "وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة

¹ محمد عباس محزري، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 176.

² علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص: 194.

³ مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص: 346.

⁴ حمدي بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 21، 22.

القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية مقبلة؛ وأما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما تتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية المنوه عنها وهي عادة تحدد بسنة مالية¹، وتمتاز الموازنة العامة بمبادئ وقواعد تتمثل في ما يلي²:

- قاعدة سنوية الموازنة^{*}؛
- قاعدة وحدة الموازنة؛
- قاعدة شمول الموازنة أو عمومية الموازنة³؛
- قاعدة التوازن⁴؛
- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات⁵.

الفرع الثالث: اتجاهات السياسة المالية

هناك اتجاهان للسياسة المالية وهما⁶:

1. **الاتجاه التوسعي**: ويسمى بالسياسة المالية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف مما يترتب على ذلك من زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الداخل ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو المزج بين الأداتين معاً⁷.
2. **الاتجاه الانكماشية**: ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب عن ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات وانخفاض معدلاته، واختلال في

¹ أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة** (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص: 267، 268.

² عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 512.

^{*} مبدأ سنوية الموازنة ليس مطلقاً بل ترد عليها استثناءات من بينها تلك المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات وتختلف بداية السنة المالية من دولة لأخرى، فبعض الدول كالجزائر تجعل بداية السنة المالية لموازنة الدولة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر ودول أخرى تجعلها في أول جويلية على أن تنتهي في آخر جوان من السنة التالية كالولايات المتحدة الأمريكية ومصر.

³ محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 2014، ص: 49.

⁴ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 164.

⁵ محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2015، ص: 146.

⁶ رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجما، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 188، 189.

⁷ هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، **السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية**، ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي... الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي 23، 24 فيفري 2011، ص: 14.

معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ويتم ذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو المزج بين الأدوات معاً¹.

المطلب الثاني: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية.

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون لسياسة النقدية حيث عرفها Kent بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل"².

كما تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة"³.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل لسياسة النقدية بأنها عبارة عن الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية لتحكم في كتلة النقدية بناءً على الأهداف الاقتصادية المسطرة خلال فترة زمنية معينة.

وتهتم السياسة النقدية بتوفير السيولة اللازمة لسير الحسن للاقتصاد ونموه، مع محافظة على استقرار النقد والعملة⁴، كونها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود⁵.

الفرع الثاني: وسائل السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة بواسطة السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك من خلال امتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة لتعامل.

¹ هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 183.

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 86.

⁴ Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, *Dictionnaire d'économie et des sciences sociales*, édition Hatier, paris, 1994, p 310.

⁵ Marc Labonte, Gail E. Makinen, *Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions CRS*, report for congress, Updated April 30, 2008, p:02.

ويعتمد البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية على مجموعة من الوسائل والأساليب التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون، حيث تتمثل هذه الوسائل في وسائل كمية وأخرى نوعية.

1. الوسائل الكمية لسياسة النقدية: الوسائل الكمية هي الأدوات التي تسعى لتأثير على حجم الائتمان وكلفته (معدل الفائدة) وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، ويطلق عليها أيضاً صفة التقليدية لأنها تمت مع نمو البنوك المركزية، وتتمثل في سياسة سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة.

1.1. سياسة سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قروض إليها¹، من أجل تدعيم احتياطياتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة، ويهدف البنك المركزي من خلال هذه السياسة إلى التأثير على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية التي يقدمها أولاً، وعلى كلفة الائتمان الذي تمنحه البنوك لعملائها كهدف ثانٍ². فإذا أراد البنك المركزي التقليل من كمية النقود المعروضة فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم وبالتالي زيادة تكاليف التي تتكبدها البنوك التجارية، مما يدفعها إلى عدم خصم ما لديها من أوراق تجارية وبالتالي التقليل من منح القروض مما يقلل من عرض النقد، أما إذا أراد البنك المركزي زيادة كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، مما يشجع البنوك التجارية على إعادة الخصم ما لديها من أوراق تجارية وزيادة الإقراض مما يزيد من حجم كمية النقود³.

2.1. نسبة الاحتياطي القانوني: يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد⁴، وتحدد هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة للبلد. ويمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياطي لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة، بهدف المحافظة على مراكزها المالية واطمئنان المودعين على أموالهم، كما أن لديها هدف آخر يتمثل في التأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية⁵؛ ففي أوقات الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية وبالتالي تزيد قدرتها على

¹ أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 124.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

³ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 219.

⁴ نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 291.

⁵ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

منح الائتمان، مما يؤدي إلى تشجيع الطلب. أما إذا كانت هنالك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة إفراط في خلق الائتمان، فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لخفض احتياطات البنوك التجارية وبالتالي كبح قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ويقلل الطلب ومن ثم تخفيض الأسعار¹.

3.1. سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة²، ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضاً ما بحوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقد، فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان؛ أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية³.

2. الوسائل الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية: يقصد بالوسائل الكيفية للسياسة النقدية تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الائتمان المصرفي⁴، وهذا حسب الأولوية هذا النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والانكماش، فتقوم السلطات النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو القطاعات التنموية المهمة في الاقتصاد، والتي تعيق نموها ضالة الموارد المالية المتاحة والحد من انتقال تلك الأموال إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربة⁵؛ ومن أهم هذه الوسائل نذكر ما يلي:

1.2. سياسة تأطير القرض: تتضمن سياسة تأطير القرض مراقبة وضبط المصدر الأساسي للكتلة النقدية، حيث يقوم كل البنك بوضع سقف محدد لنمو القروض، يتغير هذا السقف تبعاً لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها وأي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم احتياطات إضافية للبنك المركزي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض

¹ بنابي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، الموسم الجامعي 2008-2009، ص: 111.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص: 125.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 125، 126.

⁴ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

⁵ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 140.

أرباحها¹، ففي حالات التضخم تعمل سياسة تأطير القرض على منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبباً في إحداث التضخم، وتقييد الائتمان نحو القطاعات التي تكون سبباً في إحداث التضخم. وقد تتضمن هذه السقوف شروط الإقراض لتحديد هامش الاعتمادات المفتوحة من طرف البنوك التجارية لتمويل أنشطة محددة².

2.2. تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الوسائل النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفع كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط³.

3.2. الإقناع الأدبي: يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه. فإذا افترضنا أن البنوك التجارية تتوسع في منح الائتمان وأن البنك المركزي يرى المصلحة العامة تقتضي ألا تتوسع البنوك التجارية في ذلك فيكون في مقدور البنك المركزي أن يطلب من البنوك التجارية تقليل منح الائتمان، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء كمي معين كرفع سعر الخصم. أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني. وقد تلتزم البنوك التجارية بالإقناع الأدبي نظراً للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي. فهو بنك البنوك حيث تلجأ إليه البنوك التجارية كملجأ أخير للإقراض. فالإقناع الأدبي إذن عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدياً بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة⁴.

4.2. سياسة سعر الفائدة: قد يلجأ البنك المركزي إلى تقييد البنوك التجارية والزمها بالتعامل بسعر فائدة معين على الودائع تحت الطلب وسعر فائدة آخر على الودائع لأجل وسعر فائدة آخر للقروض العادية وسعر فائدة رابع للقروض لبعض المجالات الإنتاجية، وهكذا يستطيع البنك المركزي عن طريق هذه السياسة تشجيع الادخار وتوجيهه نحو مجالات الاستثمار المرغوبة⁵.

¹ Latifé Ghalayni, *Monnaie et Banques*, dar el manhal el-lubnani, beyrouth, leban, 2006, p: 94.

² معمرى ليلي، دور البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ونقد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة بجي فارس، مدينة، الجزائر، الموسم الجامعي 2013-2014، ص: 28.

³ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993، ص: 39.

⁵ عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 210.

الفرع الثالث: اتجاهات السياسة النقدية

هناك اتجاهان للسياسة النقدية وهما¹:

1. الاتجاه التوسعي: ويسمى بالسياسة النقدية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة البطالة عن طريق زيادة المعروض النقدي من خلال عملية الشراء في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أنه ينتج من ذلك زيادة في الضغوط التضخمية وكذا تدهور في الحساب الخارجي وذلك نتيجة زيادة المداخيل التي يخصص جزء منها لاستهلاك المستوردات.

2. الاتجاه الانكماشية: ويسمى بالسياسة النقدية الانكماشية ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه الحد من التضخم أو تخفيض العجز في التوازن الخارجي، وهذا عن طريق تخفيض المعروض النقدي من خلال عملية البيع في السوق المفتوحة أو رفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أنه ينتج من ذلك انخفاض في النمو الاقتصادي وزيادة البطالة.

المطلب الثالث: السياسة التجارية

من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي السياسة التجارية، والتي تعتبر من أهم ركائز وأدوات السياسة الاقتصادية منذ القدم، والتي تتضمن لوائح وتشريعات رسمية مصادق عليها من طرف الدولة التي ترتبط بينها تجارياً وذلك بتقييد أو تحرير التجارة حسب مقتضيات تلك العلاقة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية فينصرف مفهوم السياسة التجارية على أنها: "تلك السياسات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض التأثير على الصادرات والواردات وتلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات"².

¹ محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص: 97.

² محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، 2010، ص: 311.

كما تعرف السياسة التجارية بأنها: "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدول في نطاق علاقتها الاقتصادية مع بلدان العالم الأخرى، في مجال الاستيراد والتصدير بصفة أساسية¹، حيث يتم استخدام السياسة التجارية كأداة للتنويع الصناعي وخلق القيمة مضافة²".

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن السياسة التجارية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية، عن طريق التأثير على الصادرات والواردات بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

الفرع الثاني: وسائل السياسة التجارية

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الدولية على مجموعة من الوسائل، التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الوسائل مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الوسائل المتمثلة في الوسائل السعرية، الكمية والتنظيمية³.

1. الوسائل السعرية: تتمثل الوسائل السعرية في الرسوم الجمركية، وهي أكثر الوسائل استخدامًا في مجال التجارة الخارجية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف.

1.1 الرسوم الجمركية: تعرف على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات؛ أما الرسم على الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجات المستهلك المحلي وإما في الحصول على مورد مالي، أما الرسم على الصادرات فهي رسوم نادرة، غالبًا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عبئها يقع على الخارج؛ وإنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات⁴.

2.1 إعانات التصدير: هي عبارة مساعدات عينية تدفع لإحدى الصناعات التي تعمل في إحدى أنشطة التصدير أو للمستهلك أجنبي للصادرات المحلية بغرض زيادة بيع الصادرات في الخارج⁵، وقد تكون الإعانة في شكل تخفيض ضرائب، برامج إعادة التدريب، تمويل البحث وتطوير الصناعات⁶.

¹ نصر محمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص: 89.

² Murray Gibbs, *Les Politiques Commerciales*, Departement Des Affaires Economiques et Sociales, DAES/ UN DESA, Copyright United Nations DESA, New York, juin 2007, p: 08.

³ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013، ص: 62.

⁴ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 245، 246.

⁵ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 172.

⁶ علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، الطبعة الرابعة، 2015، ص: 283.

3.1. الإغراق*: يقصد بالإغراق انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين، لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضاف إليها نفقات النقل¹، والتعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على أقل بيع السلعة دوليًا بسعر يقل على السعر المحلي².

4.1. سعر الصرف: يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى³، حيث نميز بين ثلاث أنظمة للصرف الأول نظام الصرف الثابت حيث يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين⁴. أما الثاني فهو نظام الصرف المرن يتحدد فيه سعر الصرف عن طريق العرض والطلب⁵. وأخيرًا نذكر نظام نظام الرقابة على الصرف والذي يعني وضع القيود على حرية التعامل بالعملات الأجنبية؛ بحيث لا يجوز لأي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في حدود معينة⁶.

ونسمي سعر الصرف الإسمي السعر المسجل في صندوق النقد الدولي ويعبر عن السعر النسبي للعملات بين بلدين، أي هو قيمة تحويل عملة بالنسبة للعملات الأخرى دون تدخل أي عوامل ثانية في عملية التسعير⁷، أما سعر الصرف الحقيقي فهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية⁸.

2. الوسائل الكمية: من أهم الوسائل الكمية المستخدمة حصص الاستيراد (نظام الحصص) وتراخيص الاستيراد.

1.2. حصص الاستيراد (نظام الحصص): هو عبارة عن نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة فالدولة تحدد

* هنالك ثلاث أنواع للإغراق: الإغراق العارض والذي يفسر بظروف طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

¹ عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 247.

² محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 247.

³ الطاهر الأطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 96.

⁴ هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 287.

⁵ بن زيان راضية، **دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2009-2010، ص: 35.

⁶ طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاقتصاد**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص: 210.

⁷ بن زيان راضية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 35.

⁸ Aftation .F, **les Taux de Change**, 2eme édition. PUF. presse Universitaires de France, 1992, P: 50.

* يعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياس للقدرة التنافسية للبلد، كما يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

كمية معينة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها؛ ومن هنا يعتبر نظام الحصص الاستيراد نوعاً من القيود المفروضة على الواردات، على كميتها وقيمتها¹.

2.2. تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون نظام الحصص مقترناً ومكملاً بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد. ويتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض منه حماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول².

3. الوسائل التنظيمية: تتمثل الوسائل التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أساليب تنظيمية، أهمها المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية.

1.3. المعاهدات التجارية: تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري... إلخ³. يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين فأكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل أو تبادل المزايا⁴، والدولة الأولى برعاية*.

2.3. الاتفاقيات التجارية: تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقيات قصيرة الأجل، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على النحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة⁵.

3.3. اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العميات الداخلة في التبادل... إلخ⁶.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 259.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 307، 308.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

⁴ أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص: 123.

* يمثل هذا المبدأ تعهد دولة منح الأخرى المزايا الممنوحة منها للمنتجات أو لمواطني أية دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بها النص معادلة لأفضل معامل قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى.

⁵ فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، 79.

⁶ بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2011-2012، ص: 44.

4.3. التكتلات الاقتصادية: وهي تجمعات دولية إقليمية، ضمن إطار يخلو من القيود والحواجز التجارية، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل المنطقة، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء¹، وتتم هذه التكتلات على عدة مراحل مختلفة ترتيبات التجارة التفضيلية، المنطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي النقدي².

5.3. إجراءات الحماية الإدارية: تقوم السلطات بتطبيقها بغرض إعاقة الاستيراد حماية السوق المحلية، والمتمثلة في فرض أجور ونفقات تحكيمية مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض الرسوم على عملية التفتيش...، وقد تقوم تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية³.

الفرع الثالث: اتجاهات السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزج بين نوعين من السياسات التجارية وهما الحرية والحماية، وبذلك فهي مزج بين عناصر الحرية التجارية وعناصر الحماية التجارية، لأنه لا توجد صورة مطلقة لسياسة الحرية التجارية وهي الحالة التي تمنع فيها الدولة عن التدخل بأي شكل في مجال التجارة الدولية، كما لا توجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية التي تصل فيها الدولة إلى حالة العزلة فتطبيق هاتين السياستين نسبي وليس مطلق.

1. اتجاه السياسة التجارية الحمائية: هي الحالة التي تعبر عن اتباع الدولة لسياسة العزلة والانفراد من خلال استخدام الدولة لسلطتها العامة لتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة، وتسمى أيضًا سياسة تقييد التجارة الدولية⁴. تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية* التي كانت ترى أن مصلحة الدولة يتجسد في تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات⁵.

¹ فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

² أحمد الكواز، التجارة الخارجية وتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص: 09، 08.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص: 301.

⁴ فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

* تأسست المدرسة التجارية في القرن 18 بناءً على مجموعة آراء وإجراءات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية في معظم البلدان الأوروبية، بهدف توفير فائض في ميزان التجاري للدولة، باعتبار هذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لجذب المعادن الثمينة اللازمة لتقدم الأمة وتقوية الدولة، ومن أبرز التجار لوي بودان، أنطوان دي مونكريتيان وكولبير.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

2. اتجاه سياسة الحرية التجارية: تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات¹، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية². وعليه يمكن القول أن هذه السياسة تعبر عن تلك الحرية التي تقود إلى التخصيص الدولي والتوزيع الأكفأ للموارد الدولية، حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية عن غيرها، وقد ظهرت هذه السياسة عصر المدرسة الفيزوقراطية وانتعشت بأفكار آدم سميث، ريكاردو، ستيوارت ميل... إلخ، الذين نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية والخروج عن حالة العزلة³.

¹ عبد المجيد قيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

³ فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

المبحث الثالث: أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي

تحتل السياسات الاقتصادية موضعاً بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث تسعى أي سياسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الأدوات والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية؛ حيث نجد أكثر من وجهة نظر حول تأثير وفعالية هذه الأدوات، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: فعالية السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد المغلق

إن المقصود بالاقتصاد المغلق هو عدم الأخذ بعين الاعتبار انتقال السلع والنقود من وإلى الدول الأخرى¹. حيث يتم التعبير عن التوازن في سوق السلع والخدمات بمنحنى IS، المعبر عن التراكيب الممكنة من سعر الفائدة والدخل، والتي عندها يتحقق التساوي بين الاستثمار والادخار²؛ حيث يمكن التعبير عن التوازن في سوق السلع والخدمات رياضياً وفق المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G \quad \dots (04 - 01)$$

حيث:

$$C = a + by_d \quad \dots (05 - 01)$$

$$I = I_0 - gi \quad \dots (06 - 01)$$

$$y_d = Y + T_{x0} - tY + T_{r0} \quad \dots (07 - 01)$$

$$G = G_0 \quad \dots (08 - 01)$$

Y : الدخل الوطني ؛ C : الاستهلاك ؛ y_d : الدخل المتاح ؛ I : الاستثمار

G : الإنفاق العام ؛ i : سعر الفائدة ؛ T_{x0} : الضرائب ؛ T_{r0} : التحويلات

$$\rightarrow Y = a + b(Y - T_{x0} - tY + T_{r0}) + I_0 + G_0 - g$$

$$\rightarrow Y = a + bY - bT_{x0} - btY + bT_{r0} + I_0 + G_0 - g$$

$$\rightarrow Y - bY + btY = a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0 - gi$$

$$Y \cdot (1 - b + bt) = a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0 - gi$$

$$Y = \frac{a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0}{1 - b + bt} - \frac{g}{1 - b + bt} \cdot i \quad \dots (09 - 01)$$

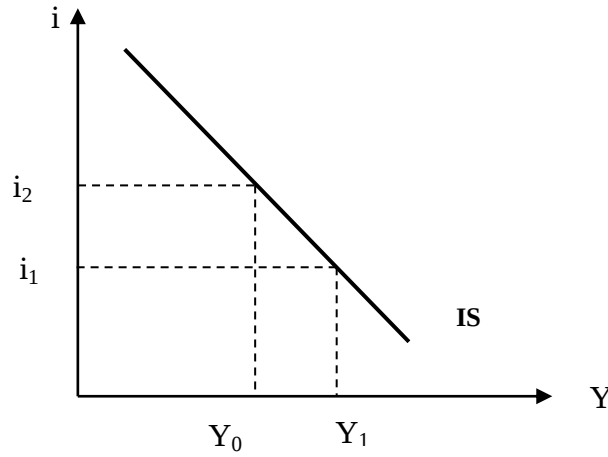
$$i = \frac{a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0}{g} - \frac{1 - b + bt}{g} \cdot Y \quad \dots (10 - 01)$$

أما بيانياً فيتم التعبير عليه من خلال الشكل الموالي:

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص: 23.

² طويل بماء الدين، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11، جوان 2012، ص: 242.

شكل رقم (01-07): التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى IS)



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع نماذج ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، ص: 267.

أما عن التوازن في السوق النقدي فيتم التعبير عليه من خلال المنحنى LM، والممثل للمحل الهندسي من الأزواج لسعر الفائدة والدخل، المحققة لتساوي العرض مع الطلب على النقود¹؛ ويمكن التعبير عن التوازن في السوق النقدي رياضياً وفقاً للمعادلة التالية:

$$M_s = M_d \quad \dots (11 - 01)$$

$$M_s = M_0 \quad \dots (12 - 01)$$

$$M_d = M_{d1} + M_{d2} + M_{d3} \quad \dots (13 - 01)$$

حيث:

M_s : عرض النقود

M_d : الطلب على النقود

$M_{d1}: f(y) = \alpha_1 y$ معادلة الطلب على النقود من أجل المعاملات

$M_{d2}: f(y) = \alpha_2 y$ معادلة الطلب على النقود لأجل الحيط والحذر

$$\alpha = \alpha_1 + \alpha_2 \quad \dots (14 - 01)$$

$M_{d3}: f(y) = gi$ معادلة الطلب على نقود من أجل المضاربة

$$\rightarrow M_s = \alpha y - gi$$

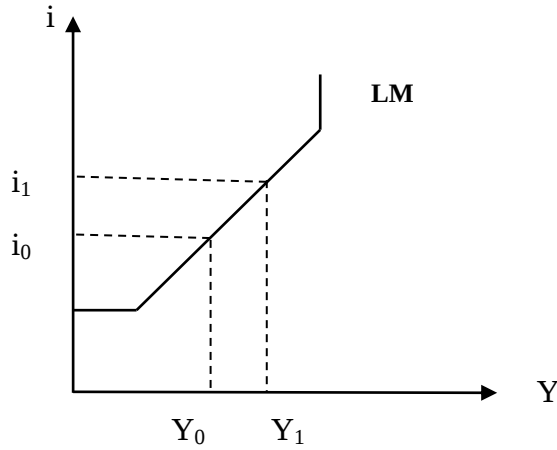
$$Y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g}{\alpha} \cdot i \quad \dots (15 - 01)$$

$$i = \frac{M_s}{g} + \frac{\alpha}{g} \cdot Y \quad \dots (16 - 01)$$

أما بيانياً فيتم التعبير عليه من خلال الشكل الموالي:

¹ طويل بماء الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

شكل رقم (08-01): التوازن في سوق النقد (منحنى LM)



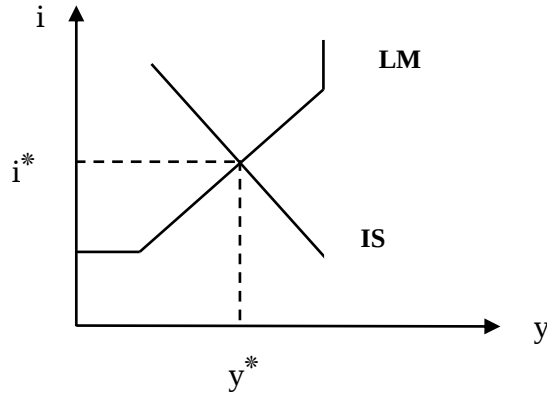
المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع نماذج ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، ص: 272.

مما سبق يمكن تحقق التوازن الكلي في كل من سوق السلع والخدمات والسوق النقدي عندما يتقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM في نقطة توازنه وحيدة لتحديد لنا كل من سعر الفائدة التوازني وحجم الدخل التوازني¹؛ وللحصول على معادلة التوازن الداخلي IS-LM نقوم بمساواة بين المعادلة (10-01) والمعادلة (16-01) فنحصل على:

$$Y^* = \frac{a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0 - M_s}{\alpha + 1 - b + bt} \quad \dots (17 - 01)$$

أما بيانيًا فهو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (09-01): التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (منحنى IS - LM)



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 141.

يعبر i^* على معدل الفائدة التوازني بينما يعبر عن y^* على الدخل التوازني.

¹ محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي (مع تطبيقات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 256.

بما أن تحديد التوازن في سوق الانتاج ونقد معًا يتطلب تحديد الدخل التوازني وسعر الفائدة الملازم له وعليه فإن أثر السياسات الاقتصادية الكلية تكون على الدخل وسعر الفائدة وعليه يمكن تلخيص أثر السياسيتين النقدية والمالية على الدخل وسعر الفائدة من خلال الجدول التالي:

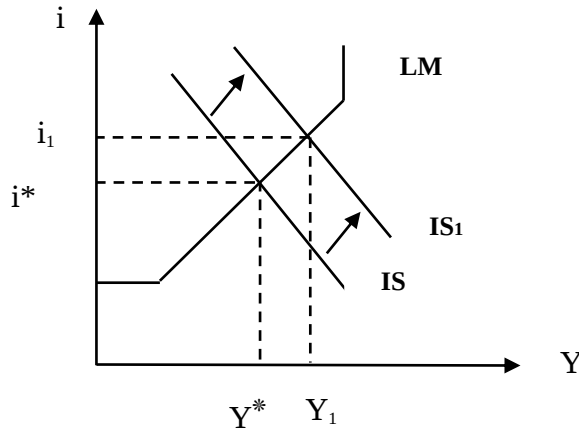
جدول رقم (01-03): أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل وسعر الفائدة

السياسات المتبعة	الآثار	
	الأثر على الدخل	الأثر على سعر الفائدة
التوسع المالي	+	+
التوسع النقدي	+	-

المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، ص: 288.

الحالة الأولى: التوسع المالي: ويكون من خلال إتباع سياسة مالية توسعية، حيث أن هذه السياسة تسمح بانتقال منحنى IS نحو اليمين وهو ما يوضحه الشكل (01-10)؛ وتدعى "سياسة انتعاشيه"، حيث أنها تعبر على حقن إضافي في سوق السلع والخدمات عن طريق ارتفاع النفقات الحكومية، ويؤدي هذا الأخير إلى انتعاش مستوى النشاط الخاص بالمؤسسات إما بطلب مقدم مباشرة من طرف الحكومة أو بطريقة غير مباشرة بارتفاع دخل العائلات (كتوظيف موظفين جدد، دفع تحويلات إضافية...) ¹.

شكل رقم (01-10): السياسة المالية التوسعية



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، ص: 283.

عند دراسة المنحنى (10-1)؛ نلاحظ أن السياسة المالية لها أثرتين: أثر موجب ومرغوب وهو ارتفاع مستوى الناتج ²، وأثر سالب في ارتفاع معدل الفائدة من i^* إلى i_1 . حيث أن هذا الأخير ينتج عنه أثر المزاحمة ^{*} أو الطرد

¹ بن زيان راضية، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

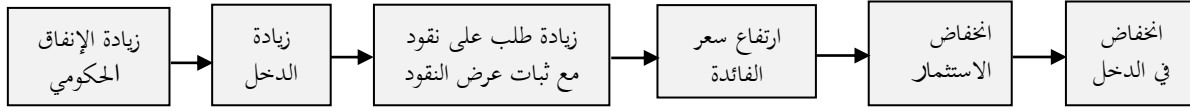
² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 339.

* يشير أثر المزاحمة إلى أن جزء من الإنفاق الحكومي الإضافي إنما يزاخم الإنفاق الاستثماري الخاص ويحل محله.

المعبر عنه بكبح مالي، أين تترد الاستثمارات الخاصة بسبب النفقات العمومية ولا تكون السياسة المالية فعالة إلا إذا كانت الاستثمارات قليلة الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة.

ويمكن تلخيص أثر سياسة المالية التوسعية على التوازن الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01-11): أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الاقتصادي

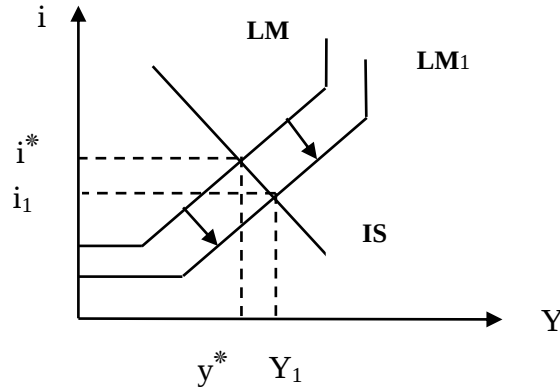


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الاقتصادي .

الحالة الثانية: التوسع النقدي: ويكون من خلال إتباع السياسة النقدية التوسعية، حيث أن هذه السياسة

تعمل على انتقال منحنى LM نحو اليمين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01-12).

شكل رقم (01-12): السياسة النقدية التوسعية

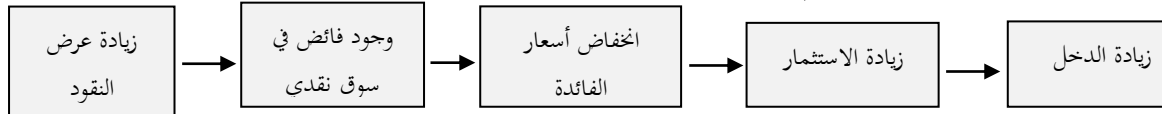


المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، ص: 281.

بما أن LM يمثل التوازن في السوق النقدية فإن انتقالها يعبر عن حقن إضافي في هذه السوق؛ بتعبير آخر ارتفاع في الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة فينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستثماري ومنه ارتفاع الطلب الكلي¹. حيث ترتبط فعالية السياسة النقدية مباشرة بمرونة الاستثمار والطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة، فكلما كانت مرونة الاستثمار مرتفعة كلما كانت مرونة الطلب على النقود منخفضة ومنه تكون السياسة النقدية فعالة.

ويمكن تلخيص أثر سياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01-13): أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي.

¹ بن زيان راضية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 29، 30.

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة المالية التوسعية يناهز بها فريق من الاقتصاديين الذين يعتقدون بأهمية قطاع الحكومة وأهمية دور الحكومة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة وغيرها. إلا أن فريقاً آخر من الاقتصاديين يرون أن مثل هذه السياسة المالية التوسعية لا تقوم إلا على ازدياد معدل الفائدة، لهذا فإن أفراد هذا الفريق يفضلون السياسة النقدية. ويرى فريق ثالث أن السياسة الحكيمة للحكومة هي تلك التي تمزج بين السياستين النقدية والمالية معاً، بحيث تحقق إلى جانب النمو الاقتصادي أهدافاً اجتماعية معينة¹.

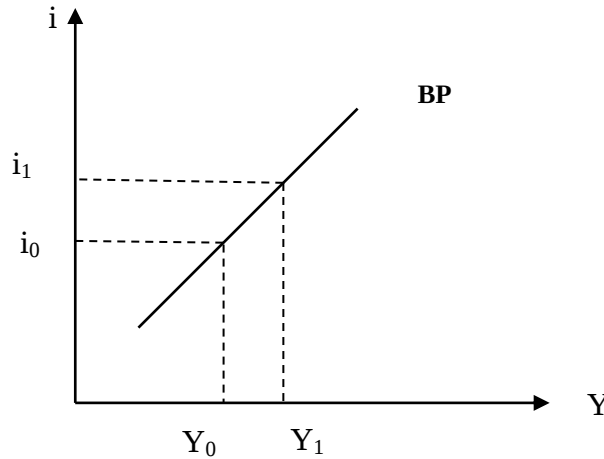
المطلب الثاني: فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الاقتصاد المفتوح

في ظل الاقتصاد المغلق هنالك نوعين من الأسواق هما سوق السلع والخدمات وسوق النقدي، ولكن في ظل الاقتصاد المفتوح فإننا نحتاج إلى إضافة سوق الصرف الأجنبي، ولقد أطلقنا على التوازن في سوق السلع والخدمات منحنى IS والتوازن في السوق النقدي منحنى LM، أما التوازن في سوق الصرف الأجنبي والذي يعكس التوازن في ميزان المدفوعات فيسمى منحنى BP؛ ويعبر منحنى BP عن مستويات الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات²، وهو ما يمكن أن يعبر عنه رياضياً وفقاً للمعادلة التالية:

$$BP = NX + NCF \quad \dots (18 - 01)$$

يمثل NX الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) أما NCF فهو يمثل صافي رأس المال والذي يتشكل من دخول وخروج رؤوس الأموال؛ أما بيانياً فيتم التعبير عليه من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (01-14): التوازن في ميزان المدفوعات (منحنى BP)



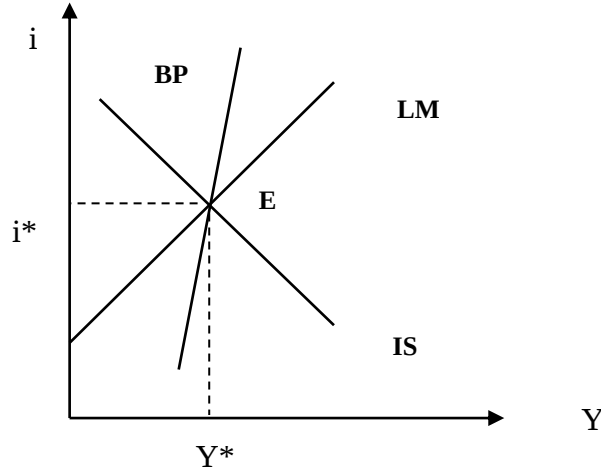
المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، ص: 307.

¹ أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص: 345.

² أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 242.

إن تحقيق التوازن الكلي أي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي آتياً يكون باستعانة بنموذج Mundell - Fleming* ، حيث يحصل التوازن لما يتقاطع كل من منحنى IS، LM و BP في نفس النقطة مثلما نشاهده في الشكل الموالي:

شكل رقم (01-15): نموذج IS-LM-BP



المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الموسم الجامعي 2012، 2013، ص: 57.

بتعبير آخر يتحدد التوازن الكلي لما تتساوى كل من معادلة IS، LM و BP؛ أي التوازن آتياً ويمكن تلخيص أثر السياسات الاقتصادية الكلية في نموذج Mundell - Fleming من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01-04): ملخص آثار السياسات الاقتصادية في نموذج Mundell - Fleming

سعر الصرف المرن			سعر الصرف الثابت			الآثار السياسة المتبعة
الدخل	الحساب الجاري	سعر الصرف	الدخل	الحساب الجاري	سعر الصرف	
0	-	+	+	0	0	التوسع المالي
+	+	-	0	0	0	التوسع النقدي
0	0	+	+	+	0	القيود على الواردات

المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، ص: 326.

من خلال الجدول نلاحظ أن سياسة مالية في ظل نظام معدل الصرف الثابت تكون أكثر فعالية لأن تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الدخل والذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري لوجود علاقة عكسية معه¹. وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية، ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة

*

يعتبر نموذج Mundell - Fleming تطوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي، حيث قام كل من Mundell سنة 1962 و Fleming سنة 1963 بإجراء دراسات حول الأسواق الداخلية والخارجية في آن واحد، ويتركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.

¹ بن زيان راضية، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

الاحتياطات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن توسع الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي تمثل نقصاً في الاحتياطات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي.

أما في ظل نظام سعر الصرف المرن هنا نكون أمام حالتين¹:

- **حرية انتقال رأس المال:** في حالة نظام سعر الصرف المرن يمكن أن نستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي، بينما تفقد السياسة المالية كل فعاليتها، ففي حالة وجود حرية تامة لانتقال رأس المال، فإن خليط السياسات في حالة معدل الصرف المرن يتكون من السياسة النقدية فقد، حيث يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلي عن المعدلات العالمية مما يؤدي إلى زيادة تيارات رؤوس الأموال للخارج، مما يؤدي إلى تخفيض في قيمة معدل الصرف، وهو الذي يؤدي تبعاً لذلك إلى تحسن التنافسية للسلع المحلية ويرفع مستويات الناتج أكثر، وبالتالي يرتفع الطلب على النقود وهكذا يبقى معدل الصرف في انخفاض بينما معدل الفائدة المحلي يرتفع حتى يصل إلى مستوى معدل الفائدة العالمي.

- **عدم وجود حرية انتقال رأس المال:** في هذه الحالة للسياسة المالية دور تلعبه حتى في ظل نظام معدل صرف مرن، وتؤثر السياسة المالية التوسعية عمومًا على التحكم في الطلب الكلي، فهي تؤثر في القطاع الخاص وذلك نظرًا لأن أي زيادة في الدين المحلي في ظل مستوى عالي من التوسع المالي قد تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة، مما يؤدي فيما بعد إلى دخول تيارات رؤوس الأموال، فينخفض معدل الفائدة إلى مستوى المعدلات الدولية، وهنا ترتفع قيمة معدل الصرف، مما يؤدي إلى انخفاض في التنافسية والتي سوف تخفض من ربحية القطاع الخاص.

وأخيرًا النتيجة هي أن السياسة المالية ليست مستقلة تمامًا في حالة نظام معدل الصرف الثابت في الأجل الطويل، كما أن للسياسة النقدية حدود في حالة معدل الصرف المرن، وخاصة التي تتضمن توسعًا نقديًا قد يؤدي لعمليات غير مستقرة من انخفاض قيمة معدل الصرف والتضخم المحلي.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

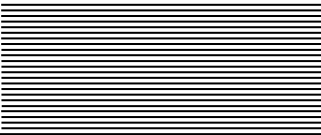
خلاصة الفصل:

لقد تمحورت الفكرة الأساسية في هذا الفصل حول السياسات الاقتصادية الكلية والتي تعرف بأنها مجموعة الأدوات والإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المرسومة خلال فترة زمنية معينة، والتي من أهمها البحث عن النمو الاقتصادي، البحث عن التشغيل الكامل، البحث عن التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) واستقرار المستوى العام للأسعار (التحكم في التضخم)، ومن خلال تحليلنا لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، توصلنا لوجود ارتباط بين مختلف هذه الأهداف، فالبحث عن التشغيل الكامل يؤثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، ويؤدي تحقيق التشغيل الكامل إلى استخدام كامل الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الأسعار، كما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي.

وقد لاحظنا اختلاف أنواع السياسة الاقتصادية، فهناك السياسة الهيكلية وهناك السياسة الظرفية والتي نميز فيها سياسات الإنعاش وسياسات الانكماش وسياسة التوقف ثم الذهاب، ولعل الشيء الملحوظ في هذا السياق هو بروز السياسة المالية والنقدية وسياسة التجارية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن حيث تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع لكن مهما اختلفت الآراء يبقى التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية الكلية أمراً ضرورياً وذلك لأن لكل منها تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي، بحيث تهدف كل واحدة منها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

بعدما تناولنا المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى الأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها، وتأثير السياسات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي الكلي، سنقوم في الفصل الموالي إلى تطرق لدراسة التطبيقية من خلال البحث عن العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2013.

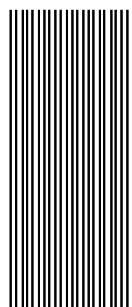


الفصل الثاني



٢

دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية
في الجزائر للفترة 1970-2013



تمهيد:

إن القياس الاقتصادي هو تكامل النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفرضيات عن الظواهر الاقتصادية وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات والظواهر الاقتصادية، و لكن لوضع هذه العلاقة نعتمد على مجموعة من الوسائل أهمها: النظرية الاقتصادية، الإحصاء وطرق التقدير في القياس الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة 1970-2013، حيث سنحاول في بداية الأمر التطرق إلى مسار أهم السياسات الاقتصادية أثناء الفترة محل الدراسة، ثم بعد التعرف على بعض مفاهيم الدراسة: مفهوم استقرارية المتغيرات، اختباري السببية في الاقتصاد القياسي، بعد ذلك سنقوم بدراسة السببية بين متغيرات الدراسة، وفي آخر الدراسة سنحاول الوصول لصياغة قياسية لنموذج IS-LM-BP في الجزائر. ولقد كانت منهجية الدراسة كالتالي:

❖ **المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2013.**

❖ **المبحث الثاني: استقرارية المتغيرات ودراسة السببية بين الظواهر الاقتصادية.**

❖ **المبحث الثالث: دراسة العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات الدراسة للفترة 1970-2013.**

المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2013

انتهجت الجزائر بعد استقلالها نظامًا اقتصاديًا يعتمد على التخطيط؛ إلا أنه في الثمانينات اصطدم الاقتصاد الجزائري بأزمة نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986، والذي يعتبر المورد الأساسي لتمويل ميزانية الدولة. ونتيجة لهذا الانخفاض وجد الاقتصاد الجزائري نفسه حبيس عدة اضطرابات مثل: انخفاض معدل النمو، انخفاض معدلات الاستثمار، تقلص مناصب العمل، التصاعد المستمر لمعدل التضخم وارتفاع حجم المديونية¹. الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية مجبرة للجوء إلى المنظمات العالمية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل إعادة جدولة ديونها حيث أملت عليها جملة من الإصلاحات مست مختلف السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر، والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية.

المطلب الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر

قامت الجزائر خلال الفترة 1967-1987 والتي تعرف بفترة التخطيط بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، الأمر الذي استدعى تدخلاً قوياً للدولة في الحياة الاقتصادية، عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج في سنة 1986. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي إيجابية جداً، إذ بلغت نسبة 9.21% في سنة 1978، كما امتصت عدد لا بأس به من اليد العاملة، إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% في سنة 1983، وهو ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بزيادة إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية النفطية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك، بالمقابل فقد شهدت مستويات التضخم نوعاً من الارتفاع، بلغت نسبته 17.52% في سنة 1978 و 14.65% سنة 1981.

ولقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار النفط، وهذا ما أوضح ضعف النظام الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العام. ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، مع

¹ الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009،

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليل من آثار المنافسة. ورغم الإصلاحات المتبعة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التوظيف. وعليه فقد تدهورت الحالة العامة للنمو والتوظيف، بحيث وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة بلغت نسبتها 28% في سنة 1998. أما النمو الاقتصادي فقد شهد في هذه الفترة معدلات سالبة (1.2% سنة 1991، و 0.9% في سنة 1994)¹.

إن عودة ارتفاع أسعار البترول ابتداءً من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (01-02): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: 10⁶ دينار جزائري

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات العامة (النمو السنوي %)	الإيرادات العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
2000	1578161	66.03	38.27
2001	1505526	-04.60	35.61
2002	1603188	06.46	35.44
2003	1974400	23.15	37.59
2004	2229700	12.93	36.25
2005	3082600	38.25	40.75
2006	3639800	18.07	42.71
2007	3687800	01.31	39.62
2008	5190500	40.74	46.80
2009	3676000	-29.17	36.63
2010	4379600	19.14	36.34
2011	5790100	32.20	39.85
2012	6339300	9.48	38.25
2013	5940900	-6.28	35.85

Sources: - Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005, p: 211.

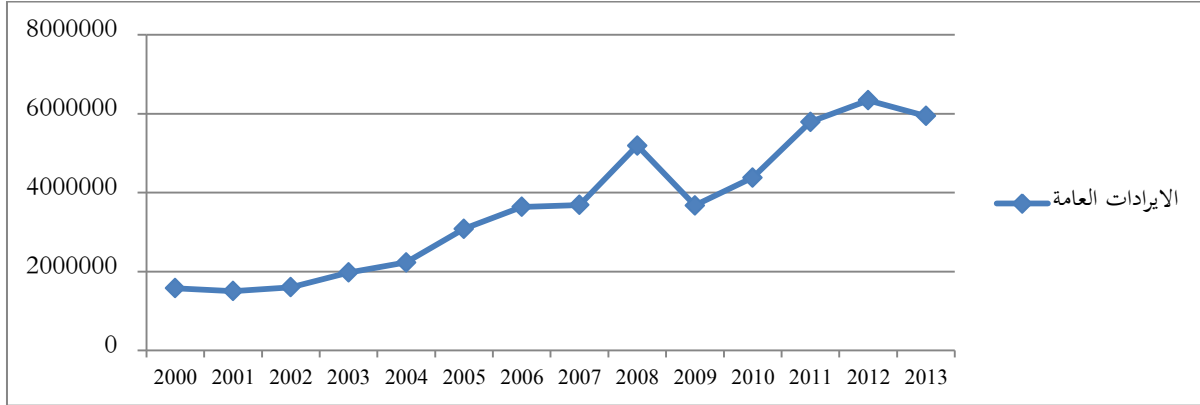
- Banque d'Algérie, le rapport 2013 de développement économique et monétaire annuelle de l'Algérie, Novembre Edition 2014, «Rétrospective Statistique 2012-2013», p: 95.

¹ شبيبي عبد الرحيم، بظاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 12، العدد الأول، جانفي 2010، ص: 45.

ويمكن تمثيل جدول رقم (02-01) في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (02-01): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: 10⁶ دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-01).

من خلال جدول رقم (02-01)، نلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 2003 نسبة 23.15 % مقارنة بسنتي 2001 و 2002، أما السنة 2004 فقد كانت نسبة نمو الإيرادات 12.93 % بمبلغ إجمالي 222970 مليون دينار جزائري، لتشهد انخفاض سنة 2006 قدرت بنسبة 18.07 % مقارنة بسنة 2005، وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 4379600 مليون دينار جزائري، أما سنة 2013 فقد شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً مقارنةً بسنة 2012 كما هو موضح في جدول رقم (02-01). وقد تم استغلال هذه الراحة المالية في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية تدخل ضمن برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام* وهو ما يمكن ملاحظته في جدول رقم (02-02)، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28.57 % سنة 2000 إلى حوالي 32.18 % في سنة 2003، أما سنة 2012 فقد شهدت أعلى قيمة للإنفاق العام قدرت بـ 7058100 مليون دينار جزائري. فمبلغ 155 مليار دولار أمريكي الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة بانتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى¹.

* تنقسم النفقات في الجزائر إلى قسمين: نفقات التجهيز ونفقات التشغيل.

¹ شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-02): تطور الإنفاق العامة خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: 10⁶ دينار جزائري

السنة	الإنفاق العام	الإنفاق العام (النمو السنوي %)	الإنفاق العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
2000	1178122	22.50	28.57
2001	1321028	12.12	31.25
2002	1550646	17.38	43.28
2003	1690200	08.99	32.18
2004	1891800	11.92	30.75
2005	2052000	08.46	27.12
2006	2453000	19.54	28.78
2007	3108500	26.72	33.40
2008	4191000	34.82	37.79
2009	4246300	01.31	42.31
2010	4512800	06.27	37.45
2011	5853600	29.71	40.29
2012	7058100	20.57	43.79
2013	6092100	-13.86	36.76

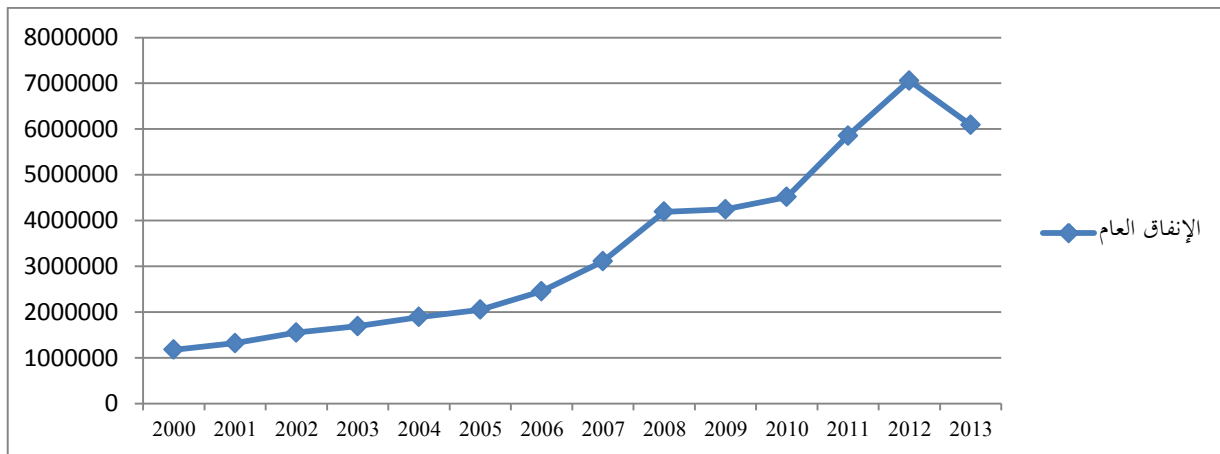
Sources: - Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005, p: 211.

- Banque d'Algérie, le rapport 2013 de développement économique et monétaire annuelle de l'Algérie, Edition 2014, «Rétrospective Statistique 2012-2013» p: 95.

ويمكن تمثيل جدول رقم (02-02) في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (02-02): تطور الإنفاق العامة خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: 10⁶ دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (02-02).

وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهرياً، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار في سنة 2007، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغ 6.8% في سنة 2003. كما شهدت مستويات التوظيف ارتفاعاً ملحوظاً انخفضت معه نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الست الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها، حيث بلغت 0.33% في سنة 2000 و 1.64% في سنة 2005. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-03): بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999-2007

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8	4.6
نعدل البطالة %	29.2	29.5	27.3	25.9	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8
معدل التضخم %	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6
المديونية الخارجية (مليار \$)	27.997	25.272	22.587	22.828	22.828	23.523	16.839	5.583	4.889

La Source: different Reports of Algerian Finance Ministry: " Finance and Economique Situation ". From 1999 to 2007.

من النظرة الأولى للجدول أعلاه، يتبادر إلينا وجود أثر لإنفاق العام على تطور الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، غير أن طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على صادرات النفط والغاز يدفعنا إلى إبداء بعض التحفظ! على ضوء ما سبق يمكن القول أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام، والتي تدخل ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني والتوظيف لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع ذلك بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات زيادة إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي في هذا القطاع، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء البنى التحتية وزيادة واردات السلع، وهما أكثر القطاعات امتصاصاً للأيدي العاملة في الوقت الحالي¹. وعليه، فإنه يجب استغلال هذه الراحة المالية من خلال توجيه السياسة المالية لتنشيط وتخفيف العرض الكلي، وذلك من خلال زيادة قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج، وهذا بهدف الخروج من وضعية قوة الموارد وضعف الفعالية والتخلص من تبعية السياسة المالية لقطاع النفط والغاز.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن استراتيجية التنمية التي تبنتها حكومة الجزائرية بعد الاستقلال والتي تركز على التخطيط، وأمام السيطرة الشاملة للدولة على النشاطات الاقتصادية، جعلت وزارة المالية هي المسؤولة على تسيير النقد والقرض، وذلك بموجب قانون المالية لسنة 1966، إلا أنه ومن أجل مراقبة أكثر صرامة للتدفقات النقدية قررت السلطات الجزائرية إجراء إصلاحات ابتداء من 1970 تهدف إلى مراقبة التدفقات النقدية والعمليات المالية للمؤسسات العمومية، مما انبثق عنه إنشاء المجلس الوطني للقرض (SNC) واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية (CTIF) وذلك بموجب الأمر 71-41 المؤرخ في 30 جوان 1971².

¹ شبيبي عبد الرحيم، سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

² بن يخلف كمال، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم (حالة الاقتصاد الجزائري)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006-2007، ص: 96.

لقد كان هدف الحكومة في فترة السبعينات تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل فطبقت سياسة نقدية توسعية كان فيها النظام المصرفي هو أساس توفير الأموال الضرورية للمؤسسات وهذا ما يسمح بخلق النقود ولكون النظام المصرفي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي كان مجبراً على إعادة التمويل وتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية مع العلم أن معدل الخصم بقي ثابتاً منذ 1961 بمقدار 2.75 %، ومع مبدأ " القروض القابلة للتسديد " ونموذج التخطيط المركزي المتبع، فإن الاستثمارات كانت مرتبطة أساساً بمداخيل البترولية، موارد الميزانية العامة، المديونية الخارجية وهذا أدى إلى إهمال دور البنوك، حيث تحولت إلى مجرد شبائيك محاسبية¹ تلعب دور الوسيط بين الخزينة العامة والمؤسسات الاقتصادية العمومية مما أثر سلباً على نوعية الخدمات.

وقد دفعت المشاكل التي طرحتها إصلاحات السبعينات إلى صدور قانون في نهاية العقد تحت 79-09 بتاريخ 31 ديسمبر 1979 المتضمن قانون المالية لعام 1980، ولقد أدخل هذا القانون عاملين يتعلقان بسياسة التمويل الميزاني للاقتصاد عن طريق إعانات الخزينة وإتاحة إمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات العمومية². إلا أنه في هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري تدهوراً لاسيما في وسائل الدفع الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط في سنة 1986، بالإضافة إلى سوء وضعية المؤسسات العمومية التي تراكمت عليها الديون الضخمة بسبب خضوعها لأهداف الحكومة في مجال الأسعار والتوظيف، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة، وبذلك كان لزاماً على السلطات الجزائرية الإسراع في إجراء إصلاحات على مستوى السياسة النقدية تجسدت في أرض الواقع بصدر قانونين* الهدف منهم هو التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق.

¹ GOU MIRI Mourad, L'offre de la monnaie en Algérie, Edition ENAG, Alger, 1993, P103.

² بن يخلف كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

* قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض.

قانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقروض.

ومع بداية التسعينات عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحًا جديًا يدخل ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات من أجل ضمان الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتمثل هذا الإصلاح أساسًا في إدراج قانون النقد والقرض 10/90* الذي سعت السلطة النقدية من خلاله إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية بتحفيز البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها والتحكم في توزيع القروض هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع قيود على الحرية التي كانت تتميز بها الخزينة العمومية في النظام السابق**، بإجبارها على تمويل عجزها وإرغامها على تسديد ديونها المتراكمة عليها اتجاه البنك المركزي. وهكذا تمكنت إجراءات الإصلاح المصرفي من تهيئة الظروف الملائمة لكي تحتل السياسة النقدية مكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادية للحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية وتحريك السوق النقدي وتنشيطها، كما سمحت بإجراءات الإصلاح على خلق مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورًا هامًا في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض وتوزيعها والتي أصبحت تركز أساسًا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع. وفيما يتعلق بالموارد، تقوم كل البنوك بتجميع مواردها لدى الجمهور، كما تقوم بتوزيع القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة للزبائن مع ضمان سيرها. أما المؤسسات المالية لها نفس مهام البنوك باستثناء جمع الموارد وتسيير وسائل الدفع، وهي نشاطات غير مخولة القيام بها في الإطار التشريعي المتعلق بالنقد والقرض. وقد شهد نشاط جمع موارد البنوك - من ودائع لأجل وودائع تحت الطلب - تطورًا ملحوظًا خلال الآونة الأخيرة بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (02-04) أدناه.

* بموجب قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990، يمثل مجلس النقد والقرض السلطة النقدية في الجزائر وأعلى هيئة لبنك الجزائر، وله صلاحيات واسعة ومهام عديدة مثل مهمة تسيير وإدارة بنك الجزائر وصلاحيته المميزة في منح أو سحب الاعتماد من البنوك والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية.

** كانت الخزينة العمومية في فترة الاقتصاد المخطط تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات العمومية إما من العائدات النفطية أو عن طريق الإصدار النقدي مع منحها كل التسهيلات اللازمة في الحصول على موارد لتمويل عجزها من طرف البنك المركزي؛ مما جعل للنظام البنكي دورًا هامشيًا يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات العمومية.

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-04): إجمالي الموارد المجمعة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري، نهاية المدة

السنة	2001	2002	2003	2004
ودائع تحت الطلب	554.927	642.168	718.905	1127.916
بنوك عمومية	499.174	548.130	648.775	1019.891
بنوك خاصة	55.753	94.038	70.130	108.025
ودائع لأجل	1235.006	1485.191	1724.043	1577.456
بنوك عمومية	1152.012	1312.962	1656.568	1509.556
ودائع بالعملة الصعبة	(133.431)	(139.461)	(152.702)	(201.847)
بنوك خاصة	82.944	172.229	64.475	67.900
ودائع بالعملة الصعبة	(21.002)	(29.297)	(18.095)	(17.048)
إجمالي الموارد المجمعة	1789.933	2127.359	2442.948	2705.372
حصة البنوك العمومية (%)	92.02	87.5	94.4	93.5
حصة البنوك الخاصة (%)	7.8	12.5	5.6	6.5

Source: Banque d'Algérie, le rapport 2005 de développement économique et monétaire annuelle de l'Algérie, p:75.

وما يميز هذا النشاط مواصلة أهمية الودائع المجمعة من قبل البنوك العمومية لدى قطاع المؤسسات الخاصة والعائلات بالدرجة الأولى والتي قدرت حصتها حوالي 67.1 % في 2004 مقابل 31.3 % في سنة 2003، أما حصة القطاع العام فتبقى محتشمة بسبب تحويل بعض المؤسسات العمومية ودائعها من البنوك نحو الخزينة. وتواصل وسائل الفعالية المالية للبنوك (ودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار) في نموها حيث بلغت نسبة تطورها 9.4 % في سنة 2004 مقابل 16 % في عام 2003 وهذا في إطار التحسن الجديد للسيولة البنكية وتطور القروض نحو الاقتصاد. كما تطورت الودائع بالعملة الصعبة المجمعة من طرف البنوك بحوالي 28.2 % سنة 2004 بالنظر إلى الركود النسبي المسجل في السنوات التي قبلها. ومثل هذه الوضعيات للسيولة المصرفية بالإضافة إلى تضاعف الوضعية الدائنة الصافية للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، تبرز كعناصر محدّدة لاتجاهات تطور الوضعية النقدية في السنوات الأخيرة، الشيء الذي انعكس بصورة عملية وعميقة على السير الحسن للسياسة النقدية وقدرتها على امتصاص السيولة الاقتصادية.

وتماشياً مع هذه التطورات، سمحت الظروف الايجابية لارتفاع أسعار النفط على مستوى السوق الدولية على زيادة صافي الموجودات الخارجية التي ينظر إليها كمتغير أساسي يعكس مدى الإفراط في السيولة على مستوى السوق النقدية البنينة للمصارف، لكن تمّ التحكم في حجم هذه الظاهرة النقدية الجديدة في الآونة الأخيرة من طرف بنك الجزائر باستخدام أداتين غير مباشرتين للسياسة النقدية، تتمثل الأولى في إعادة استرجاع السيولة على دورات أسبوعية من طرف البنك المركزي، والثانية باستخدام الاحتياطي الإلزامي للبنوك الذي تمّ إعادة تنشيطه

خلال سنة 2004 بنظام جديد أصدره مجلس النقد والقرض، يحدد الإطار الشامل للاحتياطي الإلزامي، كما حدد معدله بنحو 6.5 % في شهر ماي 2004، واستطاع بنك الجزائر بواسطة هذه الأداة الثانية توسيع قاعدة حسابه بالتناسق مع استرجاع السيولة التي انتقلت من 250 مليار دينار جزائري إلى 400 مليار جزائري دينار في نهاية السنتين الأخيرتين؛ ولم يكن بوسع بنك الجزائر، وهذا ابتداءً من سنة 2002، اللجوء إلى عمليات السوق المفتوحة كأداة غير مباشرة أخرى لتنظيم السيولة المصرفية على مستوى السوق النقدية، بسبب وجود معوقات حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة لبورصة الجزائر كعدم تنوع الأوراق المالية المعروضة وضعف نظام المعلومات وغياب الشفافية.¹

لقد سمح اللجوء إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية في انخفاض الكتلة النقدية M2 من 21.61% سنة 1993 إلى 15.31% سنة 1994، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-05) تباطؤ نمو الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1994 - 2000 ماعدا سنة 1998 أين بلغ نمو الكتلة النقدية M2 نسبة 47.24%، ولقد وصل نمو الكتلة النقدية M2 سنة 1995 أدنى مستوى 10.51% مقابل معدلات نمو منخفضة سنوية 1999 و2000.

إن الفترة 2001-2003 تمثل مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية والتي من بينها تحسن أسعار البترول والتي وصلت إلى 28.02 دولار أمريكي سنة 2003، والزيادة في الأرصدة الصافية الخارجية التي ارتفعت من 7280 مليار دينار جزائري سنة 1998 إلى 44179 مليار دينار جزائري سنة 2005، أما المجمع النقدي M2 فقد عرف تراجع في نموه بنسبة 15.60% سنة 2003 حيث قدر بـ 3354422 مليون دينار جزائري مقابل 2901532 مليون دينار جزائري سنة 2002 بمعدل نمو 17.30%، ويعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية اتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع بهدف بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل؛ ومع نهاية ديسمبر 2013 فقد قُدر المجمع النقدي M2 بقيمة 1194151 مليون دج مقابل 1101514 مليون دينار جزائري نهاية سنة 2012.²

¹ بحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الاقتصاد والعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006-2007، ص: 281.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبعة نوفمبر 2014، ص: 152.

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-05): تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: 10⁶ دينار جزائري

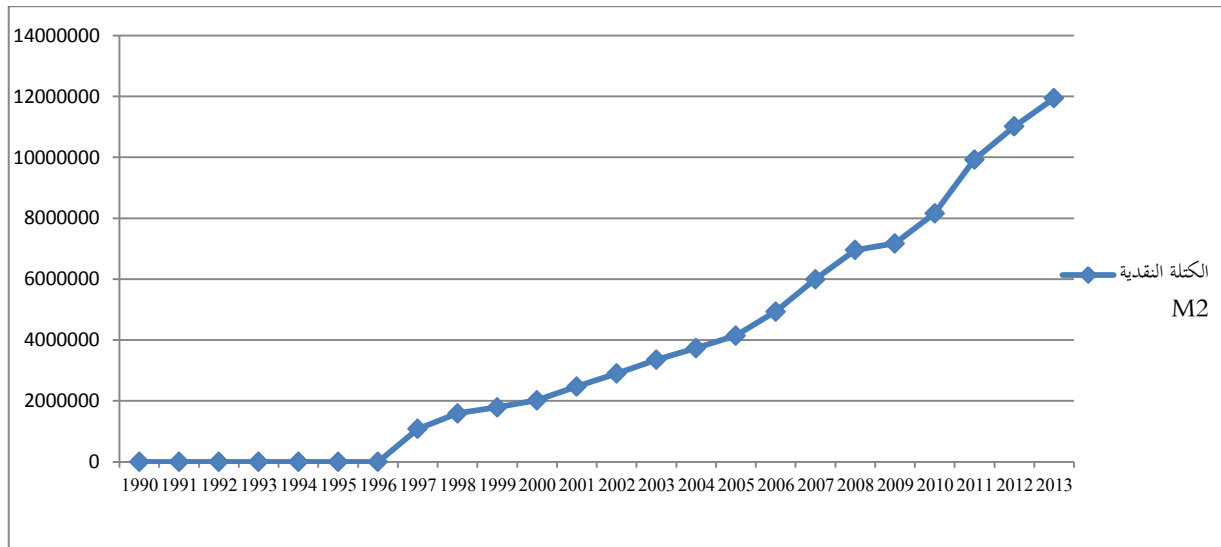
السنة	الكتلة النقدية M2	(النمو السنوي %)	السنة	الكتلة النقدية M2	(النمو السنوي %)
1990	343005.0	11.31	2002	2901532	17.30
1991	415270.0	21.06	2003	3354422	15.60
1992	515902.0	24.23	2004	3738037	11.43
1993	627427.0	21.61	2005	4146906	10.93
1994	723514.0	15.31	2006	4933700	19.97
1995	799562.0	10.51	2007	5994600	21.50
1996	915058.0	14.44	2008	6955900	16.03
1997	1081518	18.19	2009	7173100	3.12
1998	1592461	47.24	2010	8162800	13.79
1999	1789350	12.36	2011	9929200	21.63
2000	2022534	12.03	2012	11015100	10.94
2001	2473516	22.29	2013	11941510	8.41

المصدر: معطيات البنك الدولي، نسخة الثانية، V2، 2014.

ويمكن تمثيل جدول رقم (02-05) في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (02-03): تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: 10⁶ دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-05).

المطلب الثالث: مسار السياسة التجارية في الجزائر

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظامًا اقتصاديًا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية، فبعد مرحلة الستينات جاء المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه ؛ كان الهدف

من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة ، وتمثل الأساليب التجارية المتخذة من طرف الدولة في التعرفة الجمركية التي عرفت خلال هذه المرحلة إصلاحات عميقة خلال سنة 1973 وسنة 1986.

حيث شهدت الجزائر خلال السنة 1986 أزمة نفطية كانت كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندها شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات، والتي من بينها إصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق اعتماد الجزائر لسياسة تحريرية مع تبني اقتصاد السوق. ومن أهم ما ميز هذا التحرير أنه كان مرحلي، بدأ بالتحرير المقيد، ثم مرحلة التحرير الخالي من القيود، وأخيراً مرحلة التحرير التام¹، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة تغير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير التجاري، رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم.

ولتحقيق التغيرات المفروضة بفعل برنامج التصحيح الهيكلي والتوجه الاقتصادي الجديد، انتهجت الجزائر إصلاحات عرفت بـ"إصلاحات الجيل الثاني" بهدف دعم التنمية الاقتصادية، هذه الإصلاحات تمحورت حول²:

• **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** اعتبر هذا الهدف كوسيلة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتحسين مستوى معيشة السكان. لذلك فإن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية شكلت أولويات هذه الإصلاحات.

• **ترقية الاستثمار ومحيط المؤسسات:** وهو هدف يتمحور حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي والشغل، فضلاً عن استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي. وتقرر أيضاً في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات.

إن هذه الإصلاحات ساهمت في تطوير الميزان التجاري الجزائري وهو ما يمكن ملاحظته في جدول أدناه:

¹ شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2010-2011، ص: 184.

² دليل الاستثمار في الجزائر 2006، مجلة KPMG ، طبعة نوفمبر 2006، ص: 27.

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-06): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية (%)
1990	9684	11304	1620	116.93
1991	7681	12101	4420	157.54
1992	10208	13481	3273	132.06
1993	9392	10973	1581	116.83
1994	14573	13896	-677	95.35
1995	10760	10240	-520	95.16
1996	10455	15543	5088	148.66
1997	9162	14464	5302	157.86
1998	9403	10213	810	109
1999	9164	12522	3358	137
2000	9173	22031	12858	240.17
2001	9940	19132	9192	192.47
2002	12009	18825	6816	156.76
2003	13534	24612	11078	181.85
2004	13338	24756	11418	185.61
2005	20357	46001	25644	225.97
2006	21456	54613	33157	254.53
2007	27631	60163	32532	217.74
2008	39479	79298	39819	200.86
2009	39294	45194	5900	115.02
2010	40473	57053	16580	140.97
2011	46927	72888	25961	158
2012	51569	71736	20167	139.10
2013	54993	64377	9384	117.06

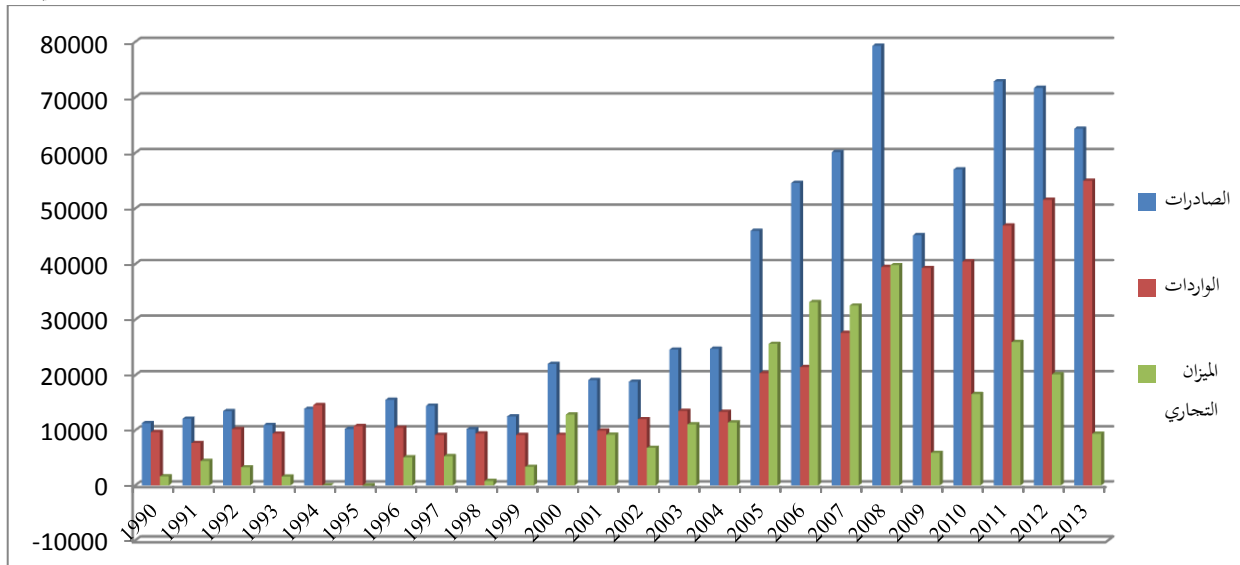
Sources: - Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1990-2011», Edition 2005, p, p: 173,175.

- Banque d'Algérie, le rapport 2013 de développement économique et monétaire annuelle de l'Algérie, Edition 2014 «Rétrospective Statistique 2012-2013», p: 288.

ويمكن تمثيل الجدول رقم (02-06) في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (02-04): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-06).

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الميزان التجاري سجل سنة 1990 فائضاً قدره 1620 مليون دولار أمريكي، ليشهد تضاعف بحوالي أربع مرات سنة 1991، ثم شهد انخفاض بشكل تدريجي للسنوات 1992، 1993، 1994، أما سنة 1997 فقد عرف فائضاً قدره 5302 مليون دولار أمريكي بسبب زيادة قيمة الصادرات وهذا راجع بصورة أساسية إلى زيادة أسعار النفط وانخفاض قيمة الواردات، أما السنوات 2000 إلى 2004 فقد شهدت تقارب في رصيد الميزان التجاري، تتخلله انخفاض ما بين سنة 2001 إلى 2002 تعقب ذلك ارتفاع محسوس في السنوات 2003 و 2004 وهو ما يظهر كذلك في معدل التغطية على التوالي 181.85% و 185.61%.

ثم شهد هذا الفائض تزايداً مستمراً بداية سنة 2005 أي بمعدل أكثر من 124% كزيادة في الميزان التجاري وذلك إلى غاية سنة 2008 وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة وقد عرفت سنة 2008 أكبر قيمة لرصيد الميزان التجاري؛ يلي ذلك انخفاض في سنة 2009 وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية وما عرفته من تباطؤ في التجارة العالمية، ثم تلاه زيادة تفوق 181% في سنة 2010، وهو راجع لارتفاع سعر البترول وللمخططات التنموية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية مثل: مخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له أثر بارز في الميزان التجاري، خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات، الأمر الذي أعطى دافعاً قوياً للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني وتشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة¹.

رغم النتيجة التي حققها الاقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري فإنه لا يمكن إغفال أنه اقتصاد هش يعتمد كلياً على عائدات المحروقات بدرجة أولى، لتحتل المنتجات نصف مصنعة المرتبة الثانية وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

¹ شلال رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-07): التركيبة السلبية للصادرات خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي

البيان السنة	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	32	21419	44	465	11	47	13
2001	28	18484	37	504	22	45	12
2002	35	18091	51	551	20	50	27
2003	48	23939	50	509	01	30	35
2004	38	24123	79	469	00	37	10
2005	67	45094	134	656	00	36	14
2006	73	53429	195	828	01	44	43
2007	88	58831	169	993	01	46	35
2008	119	77361	334	1384	01	67	32
2009	113	44128	170	692	00	42	49
2010	315	55527	94	1056	01	30	30
2011	355	71661	161	660	0	36	16
2012	315	70584	168	618	0	32	19
2013	404	63327	109	492	0	29	16

Sources: - Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005, p, p: 174,175.

- Banque d'Algérie, le rapport 2013 de développement économique et monétaire annuelle de l'Algérie, «Rétrospective Statistique 2012-2013», p: 288.

إن صادرات الجزائر كما هو موضح في الجدول السابق متكونة بنسبة أكثر من 96% من المحروقات، أي استمرارية تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات وتقلبات السوق العالمية لهذه المادة، مما يظهر الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني، إذ انتقلت من 21419 مليون دولار أمريكي سنة 2000 لتقفز إلى 45094 مليون دولار أمريكي سنة 2005 ثم إلى 77361 مليون دولار أمريكي سنة 2008، وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول، وكما يمكن ملاحظة قيمة الصادرات خارج المحروقات أنها لم تتعدى نسبة سنوية قصوى هي 3.9% خلال هذه السنوات لمجموع الصادرات (تم تسجيلها سنة 2002) أو ما قيمة 1937 مليون دولار سنة 2008.

أما فيما يخص الواردات فقد كانت المواد الغذائية ومنذ الاستقلال تمثل النسبة الكبرى. وذلك يعود لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة. ومن خلال الجدول الآتي نستطيع استنتاج التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-08): التركيبة السليعية للواردات خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي

البيان السنة	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655
2003	2678	114	689	2857	129	4903	2112
2004	2715	137	577	2719	144	8452	2143
2005	3587	212	751	4088	160	8528	3107
2006	3800	244	843	4934	96	8452	3011
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836
2011	9269	1094	1676	10047	364	15091	6890
2012	8413	4659	1729	9994	310	12793	9400
2013	9013	9013	4139	10642	477	15233	10539

Sources: - Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005, p, p: 174,175.

- Banque d'Algérie, le rapport 2013 de développement économique et monétaire annuelle de l'Algérie, «Rétrospective Statistique 2012-2013», p: 288.

من خلال النظرة العامة لمعطيات الجدول أعلاه، نلاحظ تزايد الواردات بشكل تصاعدي خلال الفترة 2000 إلى 2013، حيث ارتفعت واردات سلع التجهيز ابتداء من 2001 إلى 2010 من 3435 مليون دولار أمريكي إلى 15776 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع إلى ضعف صناعات التجهيز الصناعي المحلية، وأما السلع الغذائية فقد سجلت ارتفاعاً في سنة 2002 إلى 2008 قدرت بـ 5073 مليون دولار أمريكي، واستمر الارتفاع حتى سنة 2013 بسبب عدم فعالية برامج وخطط التنمية الزراعية في توفير الغذاء، وكذلك لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن سياسة التوظيف الاحتوائي لأزمات البطالة¹.

وكذلك واردات المواد النصف المصنعة عرفت ارتفاعاً بدءاً من 2003 إلى غاية 2009 من 2857 مليون دولار أمريكي إلى 10165 مليون دولار أمريكي، أما واردات السلع الاستهلاكية الغير الغذائية فقد عرفت ارتفاعاً بدءاً من 1998 إلى غاية 2009 بزيادة قدرها 250%، أما واردات سلع التجهيز الفلاحية فهي الوحيدة التي تسجل قيم صغيرة بالمقارنة مع الواردات الأخرى. إذ الملاحظ أن الواردات تعرف ارتفاعاً متصاعداً من سنة إلى أخرى لتغطية الاستهلاك المحلي واحتياجات برامج إنعاش الاقتصاد الوطني.

¹ صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد 13، 2013، ص: 28.

المبحث الثاني: استقرارية المتغيرات ودراسة السببية بين الظواهر الاقتصادية

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يسمح بفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عملياً فإن ذلك ضروري من أجل تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، في حين نجد أن معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضاً من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية؛ وقبل دراسة السببية بين المتغيرات الاقتصادية لا بُدّ من التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية.

المطلب الأول: دراسة استقرارية المتغيرات

الحديث عن الاستقرارية يعني الحديث عن المسارات العشوائية، هذه الأخيرة يمكن أن تكون مستقرة إلا إذا كان كل من متوسطها و تباينها ثابتين عبر الزمن، وهناك عدة اختبارات لمعرفة استقرارية السلاسل من أهمها: اختبار ديكي- فولر (Dickey-Fuller (DF)، اختبار ديكي- فولر المطور Augmented Dickey Fuller (ADF)، اختبار فيليبس وبيرون Le test de Phillips et Perron.

الفرع الأول: اختبار ديكي- فولر Dickey- Fuller (DF) test

تعمل اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller 1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (déterministe) أو عشوائية (Stochastique).
لعرض هذا الاختبار نبدأ بالنموذج التالي الذي يسمى نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)، والذي يكتب من الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \mu_t \quad (01 - 02)$$

حيث μ_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي = 0، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى الخطأ أو التشويش الأبيض).

ويلاحظ أن معامل الانحدار يساوي (1)، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات.

ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \mu_t$ ، واتضح أن $\phi_1 = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار. وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوٍ للوحدة بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Time Series) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير مستقرة وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة ($Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \mu_t$) نتحصل على الصيغ التالية¹:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + \mu_t \quad (02 - 02)$$

¹ سعيد هتات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006، ص: 242.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_1 \dots (03 - 02) ; \lambda = (\phi_1 - 1)$$

حيث: $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ والآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_1: \lambda \neq 0 \end{cases}$$

وبلاحظ انه إذا ثبت في الواقع أن: $\lambda = 0$ ، فإن ΔY_t ، وعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة السير العشوائي مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى، ونرمز لها بـ $I(1)$. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروقات الأولى للفروقات الأولى)، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ ، وهكذا...، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

1. نقوم بحساب ما يسمى بـ: τ (تاو) بعد تقدير الصيغة: $\Delta Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \mu_1$ ، بقسمة $\widehat{\phi_1}$ على الخطأ المعياري لها، أي: $\tau = \frac{\widehat{\phi_1}}{SE(\widehat{\phi_1})}$

2. لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t الجدولية، حتى العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحت عن τ في جداول معدة خصيصاً بواسطة Dickey- Fuller، ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار Dickey- Fuller test (DF test).

3. القرار:

- إذا كانت $\tau_c < \tau$ المحسوبة الجدولية: نرفض فرض العدم $H_0: \phi_1 = 1$ (أو $\lambda = 0$)، ونقبل الفرض البديل $H_1: \phi_1 \neq 1$ (أو $\lambda \neq 0$)، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
- إذا كانت $\tau_c > \tau$ الجدولية: نقبل فرض العدم $H_0: \phi_1 = 1$ ، ونقبل الفرض البديل $H_1: \phi_1 \neq 1$ ، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار Dickey- Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في¹:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + \mu_1 \dots (04 - 02)$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + c + \mu_1 \dots (05 - 02)$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1)Y_{t-1} + c + bt + \mu_1 \dots (06 - 02)$$

وإذا وضعنا $\lambda = (\phi_1 - 1)$ تصبح:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_1 \dots (07 - 02) \text{ النموذج الأول}$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \mu_1 \dots (08 - 02) \text{ النموذج الثاني}$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \mu_1 \dots (09 - 02) \text{ النموذج الثالث}$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2000، ص: 623.

حيث أن اختبار الفرضية $H_0: \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0: \phi_1 = 0$. مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت c في الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفروض من الشكل:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 (\phi_1 = 1) \\ H_1: \lambda \neq 0 (\phi_1 \neq 1) \end{cases}$$

إن مبدأ الاختبار بسيط هو:

- إذا تحققت الفرضية $H_0: \phi_1 = 1$ ($\lambda = 0$) في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.
- في النموذج (3)، إذ قبلنا الفرضية البديلة ($H_0: \phi_1 = 1$)، وكانت b معنويًا مختلف عن الصفر، فإن النموذج من النوع TS (ويرجع مستقرًا بطريقة الانحدار كما بينها سابقًا).
- حسب الفرضية H_1 ، فإن القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار. لذلك عمدا ديكي وفولر إلى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر $\hat{\phi}_1$ ، وذلك بمساعدة محاكاة مونت-كارلو (Monte-Carlo)، حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجدول ستودنت. وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي μ_1 فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي- فولر المطور.

الفرع الثاني: اختبار ديكي- فولر المطور Augmented Dickey-Fuller(ADF) test

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي- فولر البسيط، فإن النموذج μ_1 عبارة عن صدمات عشوائية افتراضًا، وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فإن اختبار ديكي- فولر المطور (1981) عمل على إدراج هذه الفرضية.

إن اختبارات ADF تركز على الفرضية ($H_0: |\phi_1| < 1$)، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج¹:

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \mu_1 & \text{النموذج الرابع (10 - 02) ...} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \mu_1 & \text{النموذج الخامس (11 - 02) ...} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \mu_1 & \text{النموذج السادس (12 - 02) ...} \end{cases}$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار AKaike أو معيار Schwarz.

¹ Regis Bourbonna, *Econométrie*, 5^e, paris: Donod. 2003, p: 234.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1} ، حيث $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - \Delta Y_{t-3}$ إلخ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي¹.

الفرع الثالث: اختبار فيليبس وبيرون (1988) Le test de Phillips et Perron

هذا الاختبار يعتمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي- فولر، من أجل أخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة DF و AD ؛ ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل²:

- تقدير بواسطة MCO النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين المعطى في الأجل القصير: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ، حيث e_t تمثل البواقي.
- تقدير معامل المصحح s_1^2 (correctif)، المسمى التباين الطويل الأجل، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i} \dots (13 - 02)$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التأخيرات l (Troncature de Newey-West)،

المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية n ، على النحو التالي: $l \approx 4 \left(\frac{n}{100}\right)^{\frac{2}{9}}$

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون (la statistique de PP): $t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{k} \frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\theta}_1}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1- في الحالة التقارب (asymptotique) عندما تكون e_t تشويش أبيض.

هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون (Mackinnon)

المطلب الثاني: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية وأنواعها

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية، للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها مبيئاً نوعها.

الفرع الأول: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية

يشكل مفهوم السببية الذي عرضه قرنجر (Granger) سنة 1969 المفهوم الأساسي لدراسة العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كان X_t و Y_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t . وكانت السلسلة Y_t تحتوي على معلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق ذكره، ص: 623.

² سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

بالنسبة للسلسلة X_t ، في هذه الحالة نقول أن Y_t يُسبب X_t ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى¹.

أما حسب سيمس (Sims)، مفهوم السببية يعتمد على القيم المستقبلية للسلسلة Y_t ، فإذا كانت قيمتها المستقبلية بإمكانها أن تفسر القيم الحاضرة لـ X فنقول أن X يسبب Y ².
من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أنه :

- بالنسبة لقرنجر السببية تعرف بحد تحسينها لتنبؤ ويحلل السببية فقط بين المسارات المستقرة.
- بالنسبة لسيمس فالسببية تفتح إمكانية ان السببية تبدأ في اللحظة t وتأخذ إلى مسارات غير مستقرة وتقتصر ترشيح السلاسل.

الفرع الثاني: أنواع السببية

تتمثل أنواع السببية فيما يلي³:

1. السببية في اتجاه واحد: نقول أن y_t تسبب x_t إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسين توقع x_t . ونكتب $(y_i \Rightarrow x_i)$.

$$y_i \Rightarrow x_i : si \sigma^2 \left(\frac{x}{\bar{u}} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u-y} \right)$$

و $\bar{u}$ تمثل كل المعلومات المتوفرة، $(u - y)$ هي جزء من المعلومات الكلية، σ^2 هو التباين.

2. وجود ما يسمى بحلقة رجعية (تغذية استرجاعية) (Feedback) بين y_t و x_t : وهذا في حالة إذا كان y_t

تسبب x_t ، و x_t تسبب y_t :

$$y_i \Leftrightarrow x_i : si \sigma^2 \left(\frac{x}{\bar{u}} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u-y} \right) \\ et \sigma^2 \left(\frac{y}{\bar{u}} \right) < \sigma^2 \left(\frac{y}{u-y} \right)$$

3. السببية اللحظية بين x_t و y_t : **Causalité instantanée** : نقول أن هناك سببية لحظية $(y_i \Rightarrow x_i)$ إذا كان

توقع القيمة الجارية لـ x_t هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية $(\bar{y})$ لـ y_t في هذا التوقع.

$$y_i \Rightarrow x_i : si \sigma^2 \left(\frac{x}{\bar{u}}, \bar{y} \right) < \sigma^2(x, \bar{u})$$

¹ Bernard Paulre, **La Causalité en économie**, signification et portée de la modélisation structurelle, Lyon: Presse universitaire, 1985, p: 118.

² عيو هودة، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشرة (دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970 - 2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، الموسم الجامعي 2007 - 2008، ص: 138.

³ هنالك اختبارات أخرى لسببية من بينها: اختبار Haugh-Pierce (1976)، والذي يهتم بدراسة السلاسل الزمنية آخذ بالعين الاعتبار نموذج ARIMA لمزيد من المعلومات أنظر: Jean-Marie Dufour, **Tests de causalité**, Université de Montréal, 15 Avril 2002, p: 01.

³ سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص: 93، 94.

4. السببية بالتأخر **Causalité avec retard**: نقول أن y_t تسبب x_t بتأخر m إذا كان m هي أصغر قيمة لـ k حيث:

$$y_i \Rightarrow x_i(\text{avec retard}) \quad \text{si} \quad \sigma^2\left(\frac{x}{u-y(k)}\right) < \sigma^2\left(\frac{x}{u-y(k+1)}\right)$$

المطلب الثالث: منهجية اختبار السببية بين ظواهر الاقتصادية

إذا كانت x_t و y_t عبارة عن سلسلتين زمنيتين مستقرتين تملكان متوسطات معدومة فإن اختبار وجود علاقة سببية (حسب مفهوم Granger) من x نحو y (و/أو من y نحو x) يمكن أن يتم ببساطة عن طريق اختبار معنوية معلمات القيم المؤخرة لـ x (لـ y) في الانحدار y على القيم المؤخرة لكل من x و y (في الانحدار x على القيم المؤخرة لكل من x و y)، وفي هذا الصدد نجد أن تمثيل نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" لكل من x و y يكون مفيدا جدا.

إذا كان لدينا نموذج VAR(P) بحيث x_t و y_t سلسلتين مستقرتين:

$$\begin{bmatrix} x_t \\ y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_2^1 & b_2^1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-1} \\ y_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-2} \\ y_{t-2} \end{bmatrix} \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-p} \\ y_{t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix} \quad \dots (14 - 02)$$

المتغيرات $(y_{t-1}, y_{t-2}, \dots, y_{t-p})$ تمثل المتغيرات المفسرة أو الخارجية بالنسبة للمتغيرات

$(x_{t-1}, x_{t-2}, \dots, x_{t-p})$

تحديد درجة التأخير p يكون باستعمال معياري Akaike (AC) - Schwarz (SC) حيث أن *

$$AIC(P) = \ln(\sum e) + \frac{k^2 p}{n} \quad \dots (15 - 02)$$

$$SC(P) = \ln(\sum e) + \frac{k^2 p \ln(n)}{n} \quad \dots (16 - 02)$$

حيث: $\sum e$ تمثل مصفوفة التباين لبواقي نموذج الانحدار الذاتي.

ومنه لدينا الاختبار كالاتي:

• y_t لا يسبب x_t إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

• x_t لا يسبب y_t إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

يمكن استعمال اختبار فيشر التقليدي كما يلي:

$$F_{cal} = \frac{(SSR_2 - SSR_1)/C_1}{SSR_1/(n-k-1)} \quad \dots (17 - 02)$$

حيث: SSR_2 تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بقيد (contraint).

* يمكن الاستعانة بمعايير أخرى من بينها أعظم احتمال لدالة المعقولة العظمى Logmv.

SSR_1 تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد (non constraint).

إذا كان $F_{cal} > F_{(c,n-k-1)}^{5\%}$ نرفض الفرضية الصفرية.

أما اختبار سيمس فيكتب كالتالي:

$$x_t = a_0^1 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 x_{t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 y_{t-i} + \sum_{i=1}^p b_{1i}^2 y_{t+i} + \varepsilon_{1t} \quad \dots (18 - 02)$$

$$y_t = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 x_{t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 y_{t-i} + \sum_{i=1}^p b_{1i}^1 y_{t+i} + \varepsilon_{2t} \quad \dots (19 - 02)$$

• x_t لا يسبب y_t إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$$

• y_t لا يسبب x_t إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

نفس إحصاء فيشر لاختبار قراجر:

$$F_{cal} = \frac{(SSR_2 - SSR_1)/C_1}{SSR_1/(n-k-1)} \quad \dots (20 - 02)$$

المبحث الثالث: دراسة العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات الدراسة للفترة 1970-2013

عند هذا المستوى من البحث، سوف نحاول استعمال الأدوات المتحصل عليها من البحث وأدوات الاقتصاد القياسي المذكورة سابقاً لحل مشكلة هذه الدراسة، والمتمثلة في محاولة معرفة وجود علاقة ونوعها بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات، والتي تعتبر إحدى أهم المكونات الأساسية لسياسات الاقتصاد الكلية.

خلال هذا المبحث سوف نستعمل الرموز التالية لمتغيرات الدراسة :

GDP	: إجمالي الناتج المحلي ؛	Cons	: الاستهلاك الوطني ؛	DEP	: إجمالي الإنفاق العام
INV	: إجمالي الاستثمار ؛	TAX	: إجمالي الضرائب ؛	INT	: سعر الفائدة الحقيقي
EX	: إجمالي الصادرات ؛	IMP	: إجمالي الواردات ؛	TEC	: سعر الصرف الإسمي
M2	: طلب على النقود ؛	M _s	: عرض النقود ؛	R	: سعر الصرف الحقيقي
GDP _{USA}	: الدخل الأجنبي ؛	IF	: سعر الفائدة الأجنبي		

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي- فولر (Augmented Dickey - Fuller) (ADF) المطور (الصاعد).

الفرع الأول: استخدام اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

يعتمد اختبار ديكي- فولر (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) المطور(الصاعد) في دراسة استقراريه المتغيرات على تقدير النماذج التالية:

نأخذ كمثال متغيرة إجمالي الإنفاق العام (GDP)

$$\Delta GDP_t = \lambda GDP_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_{j+1} \Delta GDP_{t-j} + \mu_t \quad \dots (21 - 02) \text{ النموذج الرابع}$$

$$\Delta GDP_t = \lambda GDP_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_{j+1} \Delta GDP_{t-j} + c + \mu_t \quad \dots (22 - 02) \text{ النموذج الخامس}$$

$$\Delta GDP_t = \lambda GDP_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_{j+1} \Delta GDP_{t-j} + c + bt + \mu_t \quad \dots (23 - 02) \text{ النموذج السادس}$$

حيث يحدد مستوى التأخيرات p حسب أقل قيمة للمعايير: Akaike (AC), Schwarz (SC)

وبعد استخدام هذا الاختبار توصلنا لنتائج الموضح في الجدول الموالي:

* تم اختيار متغيرات الدراسة وفق أدنى قيمة للمعيار Akaike (AC), Schwarz (SC) والذي يبين العلاقة الترابطية بين الثابتة y, x.

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-09): استخدام اختبار ADF لجميع متغيرات الدراسة باستخدام الفروقات من الدرجة صفر

القرار	مركبة الاتجاه العام t- Student B	التأخير P	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	المعيار المتغيرات
غير مستقرة	1.51 ^(*)	4	3.52	1.172	GDP
غير مستقرة	0.973 ^(*)	5	3.53	2.00	Cons
غير مستقرة	0.105 ^(*)	1	3.51	1.85	DEP
مستقرة	1.162 ^(*)	4	3.52	4.44	IMP
غير مستقرة	0.768 ^(*)	1	3.51	1.86	INT
غير مستقرة	0.631 ^(*)	1	3.51	2.30	TAX
غير مستقرة	1.47 ^(*)	1	3.51	2.69	INV
غير مستقرة	1.06 ^(*)	1	3.51	2.54	M2
مستقرة	0.25 ^(*)	1	3.51	4.53	TEC

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الملحق رقم (01-02) والملحق رقم (02-02).

(*) : نقبل فرضية العدم H_0 عند مستوى معنوية 5%.

ملاحظة: نستخدم القيمة المطلقة لجميع المتغيرات عند استخدام اختبار t-Student.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكن أن نستشف النقاط التالية:

1. إن السلسلة GDP غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة المجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.
2. إن السلسلة Cons غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة المجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.
3. إن السلسلة DEP غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة المجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.
4. إن السلسلة INT غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة المجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.
5. إن السلسلة TAX غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة المجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.
6. إن السلسلة INV غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة المجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.
7. إن السلسلة M2 غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة المجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.

8. إن السلسلة IMP مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر $I(0)$).

9. إن السلسلة TEC مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر $I(0)$).

بعد إجراء اختبار ديكي فولر لنموذج الرابع والخامس توصلنا لنفس قرارات النموذج السادس لجميع المتغيرات.

الفرع الثاني: استخدام اختبار ADF لباقي متغيرات الدراسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

بعد دراسة استقراريته المتغيرات بواسطة ديكي- فولر (ADF) استخلصنا عدم استقراريته أغلب المتغيرات لذا استخدام هذا الاختبار على هذه المتغيرات بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛ وهذا ما يلخصه الجدول الموالي:

جدول رقم (02-10): استخدام اختبار ADF لباقي متغيرات الدراسة باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

المعيار المتغيرات	ADF المحسوبة	ADF الجدولة	التأخير P	مركبة الاتجاه العام t- Student B	القرار
GDP	7.06	3.52	1	2.26 ^(*)	مستقرة
Cons	2.96	3.51	4	2.22 ^(*)	غير مستقرة
DEP	4.64	3.52	1	0.56 ^(*)	مستقرة
INT	3.66	3.52	1	0.44 ^(*)	مستقرة
TAX	1.08	3.52	2	1.87 ^(*)	غير مستقرة
INV	5.106	3.52	1	0.59 ^(*)	مستقرة
M2	4.48	3.52	1	0.14 ^(*)	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الملحق رقم (02-03 إلى غاية 02-07).

(*) : نقبل فرضية العدم H_0 عند مستوى معنوية 5%.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكن أن نستشف النقاط التالية:

1. إن السلسلة Cons غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.

2. إن السلسلة TAX غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أقل من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5%.

3. إن السلسلة GDP مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

4. إن السلسلة DEP مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

5. إن السلسلة INT مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

6. إن السلسلة INV مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

7. إن السلسلة M2 مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الفرع الثالث: استخدام اختبار ADF للمتغيرين Cons و TAX بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

بعد دراسة استقراريته المتغيرات بواسطة ديكي- فولر (ADF) استخلصنا عدم استقراريته المتغيرين Cons و TAX لذا استخدام هذا الاختبار على هذه المتغيرين بإجراء الفروقات من الدرجة الثانية؛ وهذا ما يلخصه الجدول الموالي:

جدول رقم (02-11): استخدام اختبار ADF للمتغيرين Cons و TAX باستخدام الفروقات من الدرجة الثانية

المعيار المتغيرات	ADF المحسوبة	ADF الجدولة	التأخير P	مركبة الاتجاه العام t-Student	القرار
Cons	3.54	3.53	4	1.50(*)	مستقرة
TAX	8.032	3.52	1	1.56(*)	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الملحق رقم (02-08) والملحق رقم (02-09).

(*) : نقبل فرضية العدم H0 عند مستوى معنوية 5%.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكن أن نستشف النقاط التالية:

1. إن السلسلة Cons مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

2. إن السلسلة TAX مستقرة لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من قيمة الجدولة لـ ADF عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود جذر أحادي، وكذلك نرفض وجود مركبة اتجاه العام، السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

المطلب الثاني: دراسة السببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية

عند دراستنا للسببية سنستعمل أشهر اختبارات السببية، والمتمثلة في اختباري قرانجر وسيمس لكي نتمكن من مقارنة النتائج. فيما يخص اختبار قرانجر، موجود تلقائياً في برنامج EViews؛ أما اختبار سيمس فلا بُدَّ من كتابة برنامجه في الصفحة المخصصة لكتابة البرنامج في EViews، سنقوم بإعطاء مثال على كيفية حساب اختبار قرانجر وسيمس.

الفرع الأول: اختبار قرانجر

بتطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية حصلنا على نتائج التالية¹:

$$\begin{aligned}
 &H_0: \text{INT ne cause pas TEC} \\
 &TEC_t = -3127.14 - 0.22TEC_{t-1} + 610.86INT_{t-1} \\
 &R^2 = 0.19 ; n = 43 ; SSR_1 = 9.59(10^8) \text{ (non constraint)} \\
 &TEC_t = 868.07 - 0.02TEC_{t-1} \\
 &R^2 = 0.0005 ; n = 43 ; SSR_2 = 1.20(10^9) \text{ (constraint)} \\
 &F_{cal} = \frac{1.20(10^9) - 9.59(10^8)}{9.59(10^8)/40} = 10.47 ; F_{tab}^{5\%} = 2.81 \\
 \\
 &H_0: \text{TEC ne cause pas INT} \\
 &INT_t = 0.49 + 0.95INT_{t-1} - 3.66TEC_{t-1} \\
 &R^2 = 0.89 ; n = 43 ; SSR_1 = 82.65 \text{ (non constraint)} \\
 &INT_t = 0.59 + 0.93INT_{t-1} \\
 &R^2 = 0.88 ; n = 43 ; SSR_2 = 83.98 \text{ (constraint)} \\
 &F_{cal} = \frac{83.98 - 82.65}{82.65/40} = 0.64 ; F_{tab}^{5\%} = 2.81
 \end{aligned}$$

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة 10.47 أكبر من إحصائية فيشر الجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدم^{*}، وهذا يعني أن سعر الفائدة الحقيقي يفسر سعر الصرف الإسمي، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من سعر الفائدة الحقيقي نحو سعر الصرف الإسمي. لكن نقبل الفرضية البديلة لأن

¹ أنظر: للملحق رقم (01-04) وللملحق رقم (01-04).

* هنالك تضارب في قيمة معامل التحديد وقيمة السببية لفيشر في نظرية القياس الاقتصادي، وهذا ما يسمى في النظرية الحديثة 1995 للقياس الاقتصادي بالسببية الخفية.

إحصائية فيشر المحسوبة 0.64% أقل من إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5%، إذن لا توجد سببية في مفهوم قرائن من سعر الصرف الإسمي نحو سعر الفائدة الحقيقي، وهذا يعني أن هنالك علاقة من اتجاه واحد.

الفرع الثاني: اختبار سيمس

نعلم أن اختبار سيمس غير موجود في اختبار EViews* لذا وجب صياغة برنامج سيمس بلغة برمجية EViews، والذي يكتب على شكل التالي:

شكل رقم (02-05): برنامج اختبار سيمس

```
SMPL 1970- 2013
equation EQU1.LS INT C INT(-1) TEC(-1) TEC(1)
scalar SCR1 = @SSR
scalar NDL1 = @REGOBS-@NCOEF
equation EQR1.LS INT C INT(-1) TEC(-1)
scalar SCRR1 = @SSR
scalar NDLR1 = @REGOBS-@NCOEF
SCALAR F1N = (SCRR1 - SCR1)/(NDLR1 - NDL1)
SCALAR F1D = SCR1/NDL1
SCALAR FS1 = F1N / F1D
equation EQU2.LS TEC C INT(-1) TEC(-1) INT(1)
scalar SCR2 = @SSR
scalar NDL2 = @REGOBS-@NCOEF
equation EQR2.LS TEC C INT(-1) TEC(-1)
scalar SCRR2 = @SSR
scalar NDLR2 = @REGOBS-@NCOEF
SCALAR F2N = (SCRR2 - SCR2)/(NDLR2 - NDL2)
SCALAR F2D = SCR2/NDL2
SCALAR FS2 = F2N/F2D
delete SCR1 SCR2 SCRR1 SCRR2 F1N F2N F1D F2D NDL1 NDLR1 NDL2 NDLR2
```

Sources: Régis Bourbonnais, Logiciel EViews, Université de Paris-Dauphine, Janvier 2006, p:22.

بتطبيق اختبار سيمس في برنامج EViews تحصلنا على نتائج التالية¹:

$$\begin{aligned}
 & \mathbf{H_0: INT \text{ ne cause pas } TEC} \\
 & \text{TEC}_t = -3072.67 - 0.22\text{TEC}_{t-1} + 642.36\text{INT}_{t-1} - 31.96\text{INT}_t \\
 & R^2 = 0.20 ; n = 43 ; \text{SSR}_1 = 9.56(10^8) \text{ (non contrainte)} \\
 & \text{TEC}_t = -312.14 - 0.22\text{TEC}_{t-1} + 610\text{INT}_{t-1} \\
 & R^2 = 0.19 ; n = 43 ; \text{SSR}_2 = 9.59(10^8) \text{ (contrainte)} \\
 & F_{\text{cal}} = \frac{9.59(10^8) - 9.56(10^8)}{9.56(10^8)/39} = 0.125 ; F_{\text{tab}}^{5\%} = 2.61 \\
 \\
 & \mathbf{H_0: TEC \text{ ne cause pas } INT} \\
 & \text{INT}_t = 0.67 + 0.89\text{INT}_{t-1} - 1.47\text{TEC}_{t-1} + 0.00018\text{TEC}_t \\
 & R^2 = 0.94 ; n = 43 ; \text{SSR}_1 = 41.61 \text{ (non contrainte)} \\
 & \text{INT}_t = 0.49 + 0.95\text{INT}_{t-1} - 3.66(10^{-5})\text{TEC}_{t-1} \\
 & R^2 = 0.89 ; n = 43 ; \text{SSR}_2 = 82.65 \text{ (contrainte)} \\
 & F_{\text{cal}} = \frac{82.65 - 41.61}{41.61/39} = 38.499 ; F_{\text{tab}}^{5\%} = 2.61
 \end{aligned}$$

* موجود إلا في برنامج EViews رقم 09 وهو غير متاح حالياً (نسخة مجربة).

¹ أنظر: الملحق رقم (01-05) والملحق رقم (02-05).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة 0.125 أقل من إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدم، يعني أن سعر الفائدة الحقيقي لا يفسر سعر الصرف الإسمي، إذن لا توجد سببية في مفهوم سيمس من سعر الفائدة الحقيقي نحو سعر الصرف الإسمي. لكن نرفض البديلة الثانية لأن إحصائية فيشر المحسوبة 38.499 أكبر من إحصائية فيشر المجدولة، إذن توجد سببية في مفهوم سيمس من سعر الصرف الإسمي نحو سعر الفائدة الحقيقي، وهذا يعني أن هنالك علاقة من اتجاه واحد.

نستخلص مما سبق أن اختبار السببية لقراجر يختلف عن اختبار السببية لسيمس عند المتغيرين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الإسمي.

بنفس الطريقة قمنا بحساب اختبارات السببية لقراجر وسيمس بين باقي متغيرات الأخرى ونتائج مينة في جدول التالي:

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

جدول رقم (02-12): نتائج اختبارات السببية لقوانجر وسيمس بين متغيرات الدراسة

اختبار سيمس (F_{cal} Smis)	اختبار قوانجر (F_{cal} Granger)	الفرضية	اختبار سيمس (F_{cal} Smis)	اختبار قوانجر (F_{cal} Granger)	الفرضية
0.63 (27.66)	0.193 (8.960)	GDP لا يسبب M2 M2 لا يسبب GDP	0.000 (112.33)	0.088 0.187	TEC لا يسبب DEP DEP لا يسبب TEC
(8.93) (13.07)	0.098 (33.792)	TAX لا يسبب M2 M2 لا يسبب TAX	0.000 0.000	0.134 0.001	M2 لا يسبب TEC M2 لا يسبب TEC
(18.84) (8.30)	3.5 E -05 (30.42)	CONS لا يسبب M2 M2 لا يسبب CONS	0.000 0.200	0.043 7.1 E -05	TEC لا يسبب INV INV لا يسبب TEC
0.2 0.009	0.575 0.107	INV لا يسبب INT INT لا يسبب INV	1.125 (38.499)	(9.971) 0.64	TEC لا يسبب INT INT لا يسبب TEC
(10) (26)	0.066 0.378	IMP لا يسبب INV INV لا يسبب IMP	0.000 1.125	0.098 1.060	TEC لا يسبب IMP IMP لا يسبب TEC
(57.42) 1.6	(6.174) 1.516	INV لا يسبب GDP GDP لا يسبب INV	0.000 1.15	0.090 0.004	TEC لا يسبب GDP GDP لا يسبب TEC
1.6 (40.53)	0.018 1.373	INV لا يسبب TAX TAX لا يسبب INV	1.03 (26.52)	0.101 0.379	TEC لا يسبب TAX TAX لا يسبب TEC
(9.5) (30)	0.028 0.368	CONS لا يسبب INV INV لا يسبب CONS	2.06 (25.17)	0.056 0.838	TEC لا يسبب CONS CONS لا يسبب TEC
(3.54) 1.5	0.143 0.255	IMP لا يسبب INT INT لا يسبب IMP	(124.4) (55.5)	(116.49) 0.135	DEP لا يسبب M2 M2 لا يسبب DEP
0.09 0.16	0.134 0.242	GDP لا يسبب INT INT لا يسبب GDP	(277.66) 0.4	1.124 0.012	DEP لا يسبب INV INV لا يسبب DEP

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

1.51 (29.44)	0.158 0.184	TAX لا يسبب INT INT لا يسبب TAX	(111.33) 0.42	0.288 0.084	INT لا يسبب DEP INT لا يسبب DEP
(4.55) (24.94)	0.247 1.028	INT لا يسبب CONS CONS لا يسبب INT	(92) (33.25)	(27.594) 1.164	DEP لا يسبب IMP IMP لا يسبب DEP
(10.4) (14.84)	(11.175) (32.200)	IMP لا يسبب GDP GDP لا يسبب IMP	(168) (24)	(3.238) (24.943)	DEP لا يسبب GDP GDP لا يسبب DEP
(8.28) (15.66)	0.058 (33.737)	IMP لا يسبب TAX TAX لا يسبب IMP	(117.333) (42.076)	1.419 (7.201)	DEP لا يسبب TAX TAX لا يسبب DEP
(4.71) (28.61)	1.035 (9.231)	IMP لا يسبب CONS CONS لا يسبب IMP	(96) (71.9)	(5.258) 0.117	DEP لا يسبب CONS CONS لا يسبب DEP
(3.5) (29)	(56.424) 0.008	GDP لا يسبب TAX TAX لا يسبب GDP	1.58 (3.8)	(21.456) 0.118	M2 لا يسبب INV INV لا يسبب M2
(25) (22.72)	(50.555) 0.321	GDP لا يسبب CONS CONS لا يسبب GDP	0.052 0.093	0.521 0.056	M2 لا يسبب INT INT لا يسبب M2
(25.52) (178.2)	(4.886) 0.154	TAX لا يسبب CONS CONS لا يسبب TAX	(12.93) (35.25)	0.023 0.247	M2 لا يسبب IMP IMP لا يسبب M2

(.) : رفض الفرضية العدم.

المصدر: - من إعداد الطالبة بالاعتماد على ملحق رقم (01-03).

- من إعداد الطالبة بالاعتماد على مستخرجات EViews.

على ضوء نتائج اختباري السببية والتي تبين العلاقة المتشابكة بين متغيرات السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية، نستخلص ما يلي:

1. بالنسبة لاختبار قرانجر:

- عدم وجود السببية من إجمالي الإنفاق العام نحو الطلب على النقود.
- وجود السببية من الطلب على النقود نحو إجمالي الإنفاق العام.
- عدم وجود السببية من إجمالي الإنفاق العام نحو سعر الصرف الإسمي.
- عدم وجود السببية من سعر الصرف الإسمي نحو إجمالي الإنفاق العام.
- عدم وجود السببية من الطلب على النقود نحو سعر الصرف الإسمي.
- عدم وجود السببية من سعر الصرف الإسمي نحو الطلب على النقود.

إن السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري لا تؤثر في السياسة النقدية من خلال المتغيرة إجمالي الإنفاق العام، بينما تؤثر السياسة النقدية في السياسة المالية من خلال المتغيرة الطلب على النقود، وهذا يعني وجود علاقة أحادية الاتجاه بين المتغيرين، أما فيما يخص السياسة المالية والسياسة التجارية فلا توجد أي علاقة بينهما من خلال المتغيرين إجمالي الإنفاق العام وسعر الصرف الإسمي، ونفس النتيجة فيما يخص السياسة النقدية والسياسة التجارية من خلال المتغيرين الطلب على النقود وسعر الصرف الإسمي.

2. بالنسبة لاختبار سيمس:

- وجود السببية من إجمالي الإنفاق العام نحو الطلب على النقود.
- وجود السببية من الطلب على النقود نحو إجمالي الإنفاق العام.
- عدم وجود السببية من إجمالي الإنفاق العام نحو سعر الصرف الإسمي.
- وجود السببية من سعر الصرف الإسمي نحو إجمالي الإنفاق العام.
- عدم وجود السببية من الطلب على النقود نحو سعر الصرف الإسمي.
- عدم وجود السببية من سعر الصرف الإسمي نحو الطلب على النقود.

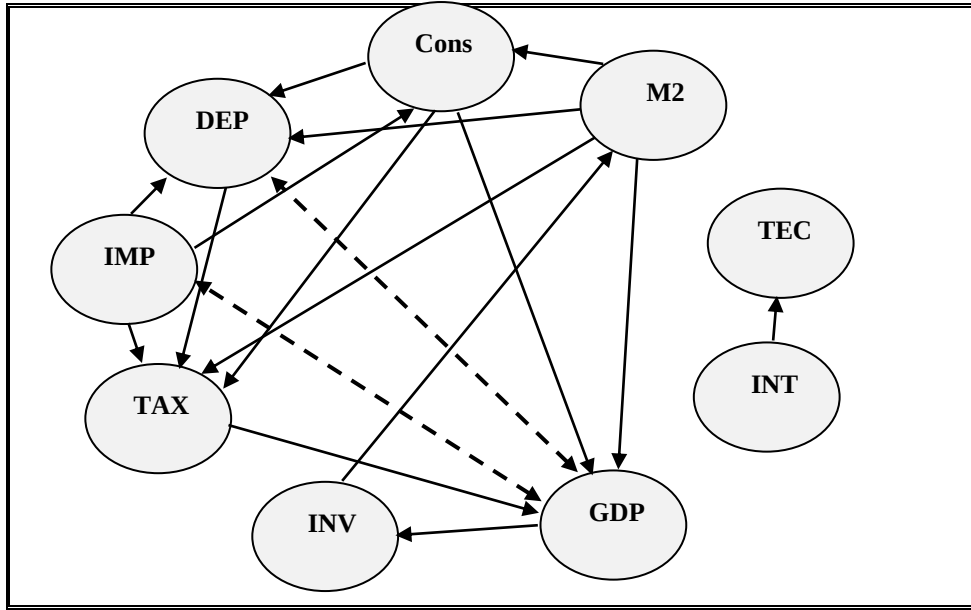
هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال المتغيرين إجمالي الإنفاق العام والطلب على النقود، أي وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين هاتين السياستين، أما فيما يخص السياسة

* تم أخذ متغير الإنفاق العام (DEP) باعتباره أهم متغير بالنسبة للسياسة المالية، وكذلك الطلب على النقود (M2) باعتبارها أهم متغير بالنسبة للسياسة النقدية، وسعر الصرف الإسمي (TEC) باعتباره أهم متغير بالنسبة للسياسة التجارية.

المالية والسياسة التجارية فهناك علاقة من اتجاه واحد، من السياسة التجارية نحو السياسة المالية من خلال المتغيرة سعر الصرف الإسمي، وبالنسبة لسياسة النقدية والسياسة التجارية فلا توجد أي علاقة بينها من خلال المتغيرين الطلب على النقود وسعر الصرف الإسمي.

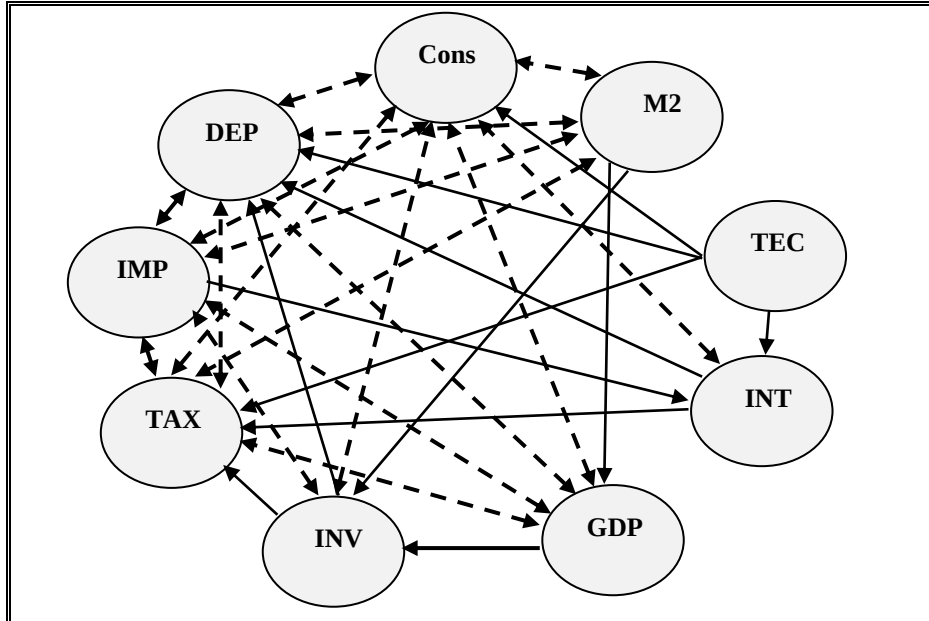
ويمكن تلخيص كامل نتائج اختباري السببية للقرانجر وسيمس بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية في اقتصاد الجزائر من خلال شكلين التاليين *

شكل رقم (02-06): ملخص العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات الدراسة حسب اختبار قرانجر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (02-12).

شكل رقم (02-07): ملخص العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات الدراسة حسب اختبار سيمس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (02-12).

* يقصد بـ: السهم المتصل وجود السببية من اتجاه واحد، والسهم المنقطع وجود السببية من اتجاهين.

نستنتج بصفة عامة من خلال العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد الجزائر أن:

• حسب نتائج اختبار السببية لقرانجر:

السياسة المالية لا تؤثر في السياسة النقدية، بينما تؤثر السياسة النقدية في السياسة المالية من خلال المتغيرة الطلب على النقود، وهذا يعني وجود علاقة أحادية الاتجاه بين السياسة المالية والسياسة النقدية، أما فيما يخص السياسة المالية والسياسة التجارية فيلاحظ وجود علاقة ثنائية الاتجاه من خلال المتغيرين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الواردات، وليس لسعر الصرف الإسمي أي تأثير على السياسة المالية، أما بالنسبة لسياسة النقدية والسياسة التجارية فيلاحظ وجود علاقة من اتجاه واحد، من السياسة النقدية نحو السياسة التجارية بواسطة متغيرة سعر الفائدة الحقيقي.

بناءً على النتائج السابقة لاختبار السببية لقرانجر يمكن القول أنه لا توجد حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين أهم متغيرات الدراسة في الجزائر.

• حسب نتائج اختبار السببية لسيمس:

السياسة المالية تؤثر في السياسة النقدية من خلال المتغيرة إجمالي الإنفاق العام وإجمالي الضرائب، بينما تؤثر السياسة النقدية في السياسة المالية من خلال المتغيرة الطلب على النقود وسعر الفائدة الحقيقي، أما فيما يخص السياسة المالية والسياسة التجارية فيلاحظ وجود علاقة ثنائية الاتجاه من خلال المتغيرين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الواردات، وإجمالي الإنفاق العام وإجمالي الواردات، أما بالنسبة لسياسة النقدية والسياسة التجارية فيلاحظ وجود علاقة من اتجاه واحد، أي فاعلية السياسة النقدية على السياسة التجارية بواسطة متغيرة سعر الفائدة الحقيقي.

بناءً على النتائج السابقة لاختبار السببية لسيمس يمكن القول أنه تقارب وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين أهم متغيرات الدراسة في الجزائر.

نستخلص مما سبق أن هناك اختلاف بين اختبائي السببية لقرانجر وسيمس بين معظم متغيرات الدراسة، وعليه يمكن أن نعتبر اختبار السببية لسيمس هو اختبار الأفضل لأنه مقبول من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية (معنوية المعامل، قيمة معامل التحديد... إلخ)

المطلب الثالث: محاولة صياغة قياسية لنموذج IS-LM-BP في الجزائر

بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح، وبعد تقديرنا للنماذج وتحسينها قياسيًا، يمكن أن نعرفه وفقًا

للمعادلات التالية¹:

$$GDP = Cons + INV + DEP + EX - IMP \dots (24 - 02)$$

$$Cons = 299320.7 + 0.48GDP \dots (25 - 02)$$

$$TAX = 0.12GDP \dots (26 - 02)$$

$$INV = 230606.1 - 70981.71INT \dots (27 - 02)$$

$$DEP = 549020.3 \dots (28 - 02)$$

$$EX = \frac{0.000905}{R} GDP_{USA} \dots (29 - 02) \text{ حجم الصادرات بالدينارات الثابتة}$$

$$IMP = 0.001206GDP.R \dots (30 - 02) \text{ حجم الواردات بالعملة الأجنبية}$$

$$M2 = 0.35GDP - 70509.2INT \dots (31 - 02)$$

$$M_s = 1699828 \dots (32 - 02)$$

$$NCF = -40056335(INT - IF) \dots (33 - 02)$$

تكون الأسعار المحلية والأجنبية غير ثابتة حيث $\frac{P}{P_F} = \frac{1}{100}$ ، مع حركة لرؤوس الأموال، و R سعر الصرف

الحقيقي، ومعرف على أساس أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية.

إن ميل المنحنى IS هو $\frac{1}{0.39} = \frac{1}{1-c-ct+m_1}$ ، وميل المنحنى LM هو $\frac{k}{n} = \frac{0.35}{70509.2}$ ، بينما ميل المنحنى BP

$$\text{فهو } \frac{1}{2a} = \frac{1}{-80112670}$$

ويكتب نظام المعادلات الذي يحدد التوازن على الشكل التالي :

$$GDP_{IS} = 549020.3 + 230606.1 + \frac{0.000905}{TEC} GDP_{USA} - 70981.71INT \dots (34 - 02)$$

$$GDP_{LM} = \frac{1}{0.35} M2 + 201454.8571INT \dots (35 - 02)$$

$$GDP_{BP} = -80112670INT + \frac{0.00181}{TEC} GDP_{USA} + 80112670IF \dots (36 - 02)$$

$$R = TEC \frac{P}{P_F} \dots (37 - 02)$$

وتكون المتغيرات الداخلية في النموذج هي: إجمالي الناتج المحلي (GDP)، سعر الفائدة الحقيقي (INT)،

سعر الصرف الإسمي (TEC)، أما المتغيرات الخارجية في النموذج فهي: إجمالي الإنفاق العام (DEP)، عرض

النقود (M_s)، الدخل الأجنبي (GDP_{USA})، وسعر الفائدة الأجنبي (IF).

¹ أنظر: للملحق رقم (06-01 إلى غاية 06-06).

*

يمكن استخراج أو تحديد التوازن آتيا وفقًا للمعادلات الآتية أو بطريقة نماذج (VAR) ... إلخ.

الفصل الثاني: دراسة العلاقة التبادلية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 1970-2013

والجدول الموالي يبين مصفوفة الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة ونوعها:

جدول رقم (02-13): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة ونوعها

Cons	TAX	GDP	IMP	INT	INV	M2	DEP	TEC	
-0.021	-0.037	-0.034	-0.030	-0.409	-0.007	-0.051	-0.034	1.000	TEC
عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	طردية	
0.986	0.989	0.934	0.992	0.262	0.407	0.731	1.000	-0.034	DEP
طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	عكسية	
0.731	0.692	0.680	0.745	0.253	طردية	1.000	0.731	-0.051	M2
طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	0.655	طردية	طردية	عكسية	
0.410	0.353	0.309	طردية	طردية	1.000	0.655	0.407	-0.007	INV
طردية	طردية	طردية	0.433	0.267	طردية	طردية	طردية	عكسية	
0.335	0.274	طردية	0.262	1.000	0.267	0.253	0.262	0.409	INT
طردية	طردية	0.275	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	
0.989	0.991	0.929	1.000	0.262	0.433	0.745	0.992	-0.030	IMP
طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	عكسية	
0.942	0.939	1.000	0.929	0.274	0.309	0.680	0.934	-0.034	GDP
طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	عكسية	
0.994	1.000	0.939	0.991	0.274	طردية	0.692	0.989	-0.037	TAX
طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	0.353	طردية	طردية	عكسية	
1.000	0.994	0.942	0.989	0.335	0.410	0.731	0.986	-0.021	Cons
طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	عكسية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مستخرجات EViews.

نستخلص من الجدول أعلاه أن 41% من أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية لها ارتباطات قوية وكلها طردية، أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات عكسية وأغلبها ضعيفة.

* تم حساب الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة بواسطة معامل بيرسون r_{xy} .

خلاصة:

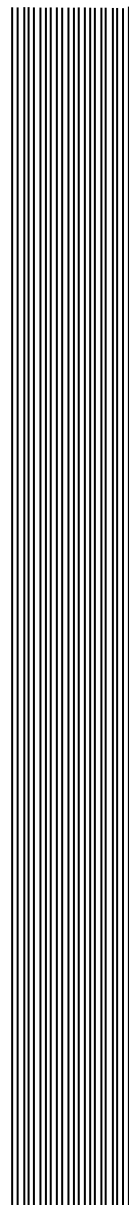
استهدف الفصل الثاني من هذه الدراسة معرفة مسار أهم السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر، لذا فإنه كان من الأهمية تسليط الضوء على دراسة وتقييم مكانة السياسة المالية والنقدية والتجارية كل على حدى، حيث أن كل سياسة من هذه السياسات شهدت جملة من تغيرات خاصة بعد أزمة 1986، والتي كان من أهمها:

- تقليص حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على رفع النمو الاقتصادي؛
- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة وإعطاء أكثر حركية للبنوك الجزائرية في منح القروض كما جاء به قانون النقد والقرض 10/90؛

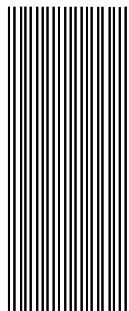
- تحرير التجارة الخارجية وإصلاح النظام الضريبي والجمركي.

ولقد توصلنا من خلال دراسة سببية بين أهم متغيرات الدراسة وجود علاقة سببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية ؛ كما توصلنا لوجود اختلاف بين نتائج اختباري السببية لقرانجر وسيمس، حيث أن اختبار سيمس بيّن تقارب وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين أهم متغيرات الدراسة، في الوقت الذي رفض اختبار قرانجر وجود حلقة رجعية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية، وعليه يمكن أن نعتبر اختبار السببية لسيمس هو اختبار الأفضل لأنه مقبول من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية.

كما توصلنا من خلال مصفوفة الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر إلى أن 41% من أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية لها ارتباطات قوية وكلها طردية. أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات عكسية.



الخاتمة



الخاتمة:

كان القصد من وراء هذا البحث هو دراسة العلاقة التشابكية بين أهم متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر، باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية في تحقيق التوازن الاقتصادي واستقراره، ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وباعتبار أن النظرية الاقتصادية الحديثة تؤكد أن هنالك علاقة تشابكية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، فهل يمكن القول بأن هذه النظرية تطابق واقع السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2013.

وحتى يتسنى لنا القيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم منهجية العمل إلى فصلين:

الفصل الأول: سمح لنا بالتطرق إلى الخلفية النظرية لسياسة الاقتصادية وهذا من خلال التعرف على السياسة المالية والنقدية، والسياسة التجارية والتي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية، كما توقفنا عند أهدافها والتي لخصها كالدور في أربعة مؤشرات اقتصادية تعد الدولة هي المسؤول الأول والمباشر عنها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: الذي حولنا من خلاله تتبع مسار أهم السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، كما حولنا من خلال المبحث التطبيقي دراسة علاقة السببية بين أهم متغيرات الدراسة في الجزائر.

❖ اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في فصلي الدراسة، نحاول اختبار الفرضيات الموضوعة في مقدمة البحث على النحو التالي:

1. نعم للسياسات الاقتصادية الكلية دور فعال وإيجابي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
2. التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة بين السياستين المالية والنقدية أمر ضروري وحتمي لتحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن في ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) واستقرار المستوى العام للأسعار (التحكم في التضخم) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3. فعلاً قد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى تكييف السياسات الاقتصادية مما ساهم في استرجاع التوازنات الكلية، وهو ما يبدو جلياً في تحسن النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة والتي بلغت نسبة 9.8% سنة 2013، التحكم النسبي في معدلات التضخم.

4. إن متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر ليست كلها مستقرة من نفس الدرجة، وهذا أمر منطقي لتعرض الجزائر لعدة تذبذبات في الفترة الأخيرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
5. حسب اختبار السببية لسيمس فإن هنالك تقارب وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) (Feedback) بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

❖ نتائج البحث:

- يمكن حصر أهم نتائج التي تسنى الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:
1. إن تحقيق السياسات الاقتصادية الكلية لأهدافها الأساسية (مربع كالدور) سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. يعتبر التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية أمر بالغ الأهمية وتنبع أهمية هذا التنسيق من كون إجراءات كل سياسة تؤثر على أهداف السياسة الأخرى والمحصلة النهائية هي تحقيق الأهداف العامة لسياسة الاقتصادية للدولة، وعدم التنسيق بين السياستين يؤدي إلى تصادم بين الأهداف والأدوات، والنتيجة النهائية هي الابتعاد عن تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد ومنه ظهور اختلالات اقتصادية وعدم التوازن.
3. بعد ما يقارب 50 سنة من الاستقلال مازال الاقتصاد الجزائري والسياسة الاقتصادية الكلية الجزائرية رهينة قطاع المحروقات، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعرف العديد من الأزمات الاقتصادية والتي أبرزها كانت سنة 1986، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية خلال الفترة 1994-1995.
4. أثرت أزمة 1986 النفطية على توازنات الاقتصاد الجزائري، وكشفت هذه الأزمة عيوب التسيير الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي، مما جعل السلطات العمومية تبحث عن مسلك لهذه الأزمة، فانتهجت سبيل الإصلاحات العميقة والشاملة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق. حيث نرجح أن تكون هذه الأزمة سبباً في عدم استقرارية متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية.
5. السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر القائمة على التخطيط المركزي، أضعفت وهشتت السياسة النقدية للقيام بدورها في مجال تخصصها، بحيث اقتصر عملها على توفير الائتمان لتمويل المشاريع المخططة وتمويل عجز الميزانية، لكن إصلاحات التسعينات أعادت لها الاعتبار وأصبحت سياسة نقدية حقيقية، لها أهدافها وأدواتها الخاصة بها.
6. إن التوازنات الكلية في الجزائر وإن تحسنت نوعاً ما، تبقى ضعيفة طالما أنها لا تركز على جهاز إنتاجي قوي، فالنتائج الاقتصادية الإيجابية تتوقف على أسعار البترول، وهي تتأثر تأثيراً مباشراً بتقلبات أسعاره.

7. على صعيد التأثيرات المتبادلة بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية أظهرت نتائج السببية لسيمس وجود العديد من علاقات المتشابكة بين متغيرات الدراسة، وهو ما يُبين وجود تقارب تطابق واقع السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر مع نظرية الاقتصادية الحديثة.
8. هنالك اختلاف بين نتائج اختباري السببية لقراجر وسيمس، حيث أن اختبار سيمس بين تقارب وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) (Feedback) بين أهم متغيرات الدراسة، في الوقت الذي رفض اختبار قراجر وجود حلقة رجعية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية، وعليه يمكن أن نعتبر اختبار السببية لسيمس هو اختبار الأفضل لأنه مقبول من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية (معنوية المعالم، قيمة معامل التحديد... إلخ).
9. من جهة أخرى أظهرت أن هنالك تفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية في اقتصاد الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث تين من خلال اختبار السببية لسيمس أن هناك حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) (Feedback) بين متغيرتي إجمالي الإنفاق العام والطلب على النقود.
10. عند دراسة السببية وفق اختبار سيمس بين السياسة المالية والسياسة التجارية، وجدنا أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين إجمالي الإنفاق العام وإجمالي الواردات وهذا راجع لكون اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي لا يتمتع بجهاز إنتاجي قوي، وعليه فإن تلبية طلبات الأفراد الاستهلاكية تكون عن طريق الواردات مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.
11. إن مصفوفة الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر بينت أن 41% من أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية لها ارتباطات قوية وكلها طردية. أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات عكسية ومحملها ضعيفة.

❖ التوصيات والاقتراحات:

- يقتضي علينا في نهاية هذه الدراسة وبناءً على النتائج المتوصل إليها سابقاً تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة نوردتها فيما يلي:
1. ضرورة المتابعة الدائمة لمسألة التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية، خدمة للأهداف الاقتصادية العامة.
 2. لا يكفي وضع سياسة اقتصادية كلية وبرامج اقتصادية كبيرة وتخصيص موارد مالية، بل يجب مراقبتها وتقييمها، حتى تعرف النقائص ليتم تداركها مستقبلاً.

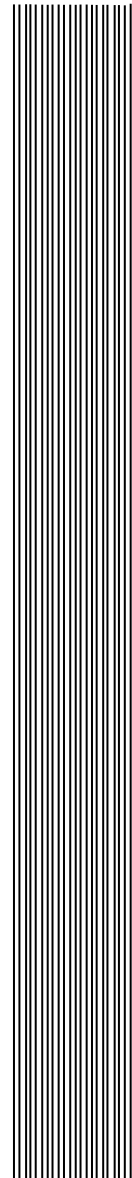
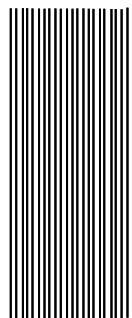
3. اتخاذ إجراءات مستعجلة بالإضافة إلى تسطير سياسة تنمية مستدامة لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، حتى يتم تخفيف الضغط المالي على الاقتصاد الوطني، والكف عن الاعتماد على مورد واحد وهو قطاع المحروقات.
4. إصلاح الإدارة العامة ومكافحة البيروقراطية والفساد الإداري والتبذير، الأمر الذي يؤدي ترشيد إلى السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية.
5. بناء اقتصاد يعتمد على المعرفة والقطاع المنتج للثروة أي القطاع الفلاحي والصناعي وجعل قطاع المحروقات قطاع مكمل لهما.
6. الاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي الذي يتم التركيز فيها على زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية والتي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص، ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتوجيه الاستثمار الخاص نحو المشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل.
7. العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال استراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأس المال متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.
8. يفترض على الدولة تحسين من قيمة سعر الصرف من أجل الوصول إلى أفضل توليفة من $B(GDP^*, i^*)$.
9. يفترض على الدولة معالجة التذبذب الاستهلاك السنوي بسبب التفاوت بين دخول الأفراد خصوصاً السنوات الأخيرة بسبب الرفع في الأجور مما أدى إلى التضخم.
10. ضرورة إعطاء الأهمية الكافية لدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها بمحمل جد، كي لا تبقي هذه الدراسات فقط حبر على الورق.

❖ آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبنت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

- محاولة البحث عن التقارب بين معيار فيشر لسببية مع معاملات الارتباط الجزئية عن طريق تقليص الفجوة (السببية الخفية) بينهما.
- محاولة صياغة اقتصاد كلي للاقتصاد الجزائري ابتداءً من الفترة 1990 باستخدام نماذج تصحيح الخطأ ECM.
- البحث عن علاقة سعر الصرف والسياسة المالية والنقدية ومحاولة التنبؤ بمعدلاته باستخدام نماذج STAR.

قائمة المراجع



أولاً المراجع باللغة العربية:

① الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
3. أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
4. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
5. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
6. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
7. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
8. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001.
9. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي (نظريات، نماذج وتمارين محلولة)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
10. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
11. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر.
12. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.
13. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
14. حمدي بن صالح، توازن الموازنة العامة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
15. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الرابعة، 2012.

16. رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
17. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
18. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
19. ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
20. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية** (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
21. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
22. الطاهر الأطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
23. طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاقتصاد**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997.
24. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة** (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
25. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
26. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
27. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
28. عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
29. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2000.
30. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

31. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
32. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعة لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
33. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
34. علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، الطبعة الرابعة، 2015.
35. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
36. كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
37. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
38. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
39. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
40. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
41. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 2014.
42. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، 2010.
43. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
44. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
45. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي (مع تطبيقات)، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
46. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

47. محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2015.
48. مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
49. نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
50. نصر محمود مزيان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.
51. نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
52. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
53. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- ② **الرسائل والأطروحات الجامعية:**
54. بن زيان راضية، **دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2009-2010.
55. بن يخلف كمال، **السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم (حالة الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006-2007.
56. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، الموسم الجامعي 2008-2009.

57. بو دخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، الموسم الجامعي 2009-2010.
58. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2011-2012.
59. دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013.
60. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006.
61. شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2010-2011.
62. عبو هودة، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشرة (دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بو علي، الشلف، الجزائر، الموسم الجامعي 2007-2008.
63. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013.

64. معمري ليلي، دور البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، مدينة، الجزائر، الموسم الجامعي 2013-2014.
65. يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الاقتصاد والعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006-2007.

③ الدوريات والمجلات:

66. أحمد الكواز، التجارة الخارجية وتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009.
67. جليل شيعان ضمد، عقيل عبد محمد الحمري، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة الدراسة)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 27، المجلد السابع، ديسمبر 2011.
68. الداوي الشيخ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
69. دليل الاستثمار في الجزائر 2006، مجلة KPMG، طبعة نوفمبر 2006.
70. شوقي جبار، بوديار زهية، الآثار المرتقبة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جانفي 2012.
71. شبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة مالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 12، العدد الأول، جانفي 2010.
72. صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد 13، 2013.
73. طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11، جوان 2012.
74. محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري للدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.

④ التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

75. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبعة نوفمبر 2014.

76. قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض.

77. قانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقروض.

78. معطيات البنك الدولي، V2، نسخة الثانية، 2014.

⑤ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

79. بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات

الاقتصادية: التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي حول: الأداء المتميز للمنظمات

والحكومات، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي

08-09 مارس 2005.

80. بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد

الجزائري للفترة 2001-2009، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات

العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

81. عبد الحميد شعبان، فعالية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني، ورقة علمية

مقدمة ضمن المؤتمر الاقتصادي للجامعة القدس المفتوحة حول: نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، رام الله،

فلسطين، يومي 16، 17 أكتوبر 2012.

82. هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، ورقة علمية

مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي... الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم

الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي 23، 24 فيفري 2011.

① livres:

83. Aftation .F , **les Taux de Change**, 2eme édition. PUF .presse Universitaires de France, 1992.
84. Christian de Boissieux, **Principes de Politique économique**, Paris: Economica, 1980.
85. Christian Jemenez, **Economie Générale**, Nathan, Paris, 1993.
86. Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, édition Hatier, paris, 1994.
87. GOUMIRI Mourad, **L'offre de la monnaie en Algérie**, Edition ENAG, Alger, 1993.
88. Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Duond, Paris, 2002.
89. Latifé Ghalayni, **Monnaie et Banques**, dar el manhal el-lubnani, beyrouth, leban, 2006.
90. Murray Gibbs, **Les Politiques Commerciales**, Departement Des Affaires Economiques et Sociales, DAES/ UN DESA, Copyright United Nations DESA, New York, juin 2007.
91. Régis Bourbonna, **Econométrie**, 5^e, paris: Donod. 2003.
92. Régis Bourbonnais, Logiciel EViews, Université de Paris–Dauphine, Janvier 2006, p:22

② Articles:

93. Bernard Paulre, **La Causalité en éconmie**, signification et portée de la modélisation structurelle, Lyon: Presse universitaire, 1985.
94. Jean Lacroix, **La politique économique**, Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires
95. Jean-Marie Dufour, **Tests de causalité**, Université de Montréal, 15 Avril 2002.

③ Reports:

96. Banque d'Algérie, le rapport 2005 de développement économique et monétaire annuelle de l'Algérie.
97. different Reports of Algerian Finance Ministry: " Finance and Economique Situation ". From 1999 to 2007.
98. Marc Labonte, Gail E. Makinen, Monetary Policy and the Federal Reserve: **Current Policy and Conditions CRS**, repot for congress, Updated April 30, 2008.
99. Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005.

④ Dictionnaires et encyclopédies:

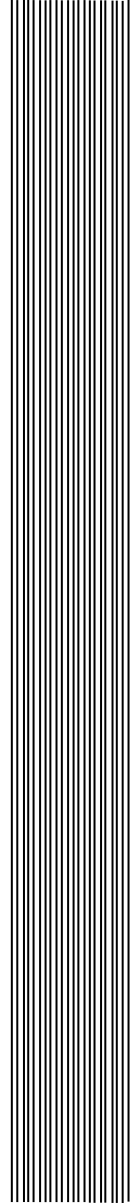
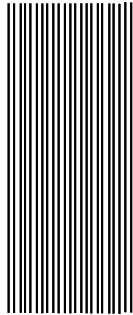
100. Pierre Cliche , **Politique Budgétaire**, Le Dictionnaire Encyclopédique De L'administration Publique.

ثالثاً البرامج:

101. Golden Al-Wafi Translator,ver1.12,2002.

102.TSP-EVIEWS.

الملاحق



الملحق رقم (01-01): معطيات الدراسة خلال الفترة 1970-2013

الوحدة: 10⁶ دج

السنة	إجمالي الناتج المحلي (GDP)	الاستهلاك (Cons)	الاستثمار (INV)	الإنفاق العام (DEP)	الضرائب (TAX)	الواردات (IMP)	الطلب على النقود (M2)
1970	24072.3	16911.52	8751.6	5876.000	5876	6205	13076.00
1971	24922.8	18442.36	8887.1	6941.000	6941	6026	13925.00
1972	30413.2	21518.49	10441.1	8197.000	8197	6694	18139.00
1973	34531.1	22704.84	13940.5	9989.000	9989	8876	22930.00
1974	55560.9	31327.17	22075.2	13408.00	4076.6	17754	25772.00
1975	61573.9	39244.5	27837.6	19068.00	5578.5	23755	33749.00
1976	74075.1	44817.28	31926.5	20118.00	7500.9	22227	43605.00
1977	87240.5	55866.28	40814.0	25473.00	9049.9	29475	51950.00
1978	104831.6	65258.93	54621.1	30106.00	10478.8	34439	67458.00
1979	128222.6	75796.87	554431.3	33515.00	14768.2	32378	79688.00
1980	162507.2	92500	63512.0	44016.00	18325.1	40519	93538.00
1981	191468.5	113499.99	70835.7	57655.00	20734.3	48780	109154.0
1982	207551.09	126199.99	77342.4	72445.00	24181	49384	137889.0
1983	233752.1	140900	87819.0	84825.00	27327.6	49782	165926.0
1984	263855.9	178200	92531.5	91598.00	29703.4	51257	194718.0
1985	291597.2	199799.99	96765.4	99841.00	24876.2	49491	223860.0
1986	296551.4	229899.99	99333.3	101817.0	3826.2	43394	227017.0
1987	312706.1	247899.99	93880.2	103977.0	3986.9	34153	257896.0
1988	347716.9	277699.98	98040.2	119700.0	44302.5	43427	292963.0
1989	422043.0	337800	128766.0	124500.0	45627.1	70072	308146.0
1990	554388.1	405200.01	160217.0	136500.0	58295.2	87018	343005.0
1991	862132.8	529000	266733.9	212100.0	96035	139241	415270.0
1992	1074695.8	710600.03	319811.1	420131.0	103458	188547	515902.0
1993	1189724.9	842600.02	336203.0	476627.0	139076	205035	627427.0
1994	1487403.6	1095400.03	467941.2	566329.0	179489	340142	723514.0
1995	2004994.7	1431100.06	633031.4	759617.0	243336	513193	799562.0
1996	2570028.9	1760599.99	644641.4	724609.0	314226	498326	915058.0
1997	2780168.0	1890100.05	647459.0	845196.0	313607	501579.9	1081518
1998	2830490.0	2060300.05	773955.4	875739.0	333751	552358.6	1592461
1999	3238197.5	2214299.95	849951.4	961682.0	413135	610673.0	1789350
2000	4123513.9	2274300	971661.1	1178122	438508	690425.7	2022534
2001	4227113.1	2472290.3	1134601.1	1321028	423339	764862.4	2473516
2002	4522773.3	2689771.5	1386382.4	1550646	595100	957039.8	2901532
2003	5252321.1	2903822	1593589.0	1690200	624300	1047441.4	3354422
2004	6149116.7	3217920.7	2048195.4	1891800	652500	1314399.8	3738037
2005	7561984.3	3418909.2	2396517.3	2052000	723400	1493644.8	4146906
2006	8514838.8	3650447.4	2575531.5	2453000	840500	1558540.8	4933700
2007	9366562.2	4052822.6	3224923.8	3108500	833100	1916829.1	5994600
2008	11090022.2	4791796.2	4154537.8	4191000	1022100	2572033.4	6955900
2009	10034255.0	5353284.8	4677526.8	4246300	1263300	2854805.3	7173100
2010	12049493.0	6181324.2	4968100	4512800	1487800	3011807.6	8162800
2011	14526600	7563400	5477500	5853600	1810400	3442501.6	9929200
2012	16115400	8504388.5	6243300	7058100	215500	3761288.15	1101510
2013	16569300	8923476	7168200	6092100	2262800	4263882.25	1194151

المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبعة نوفمبر 2014

- معطيات البنك الدولي، نسخة الثانية، V2، 2014.

- Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005.

الملحق رقم (01-02): معطيات الدراسة خلال الفترة 1970-2013

الوحدة: 10⁶ دج

السنة	الصادرات EX	سعر الفائدة INT	عرض النقود M _s	سعر الصرف الإسمي TEC	الدخل الأجنبي GDP _{USA}	سعر الفائدة الأجنبي IF
1970	4981	2.5	13075	4.93	1075900	2.499
1971	4208	2.5	13925	4.91	1167800	0.612
1972	5854	2.75	18139	4.48	1282400	0.880
1973	7479	2.75	20362	3.96	1428500	2.451
1974	19594	2.75	25770	4.18	1548800	1.690
1975	18563	2.75	33748	3.949	1688900	-1.303
1976	22205	2.75	43604	4.16	1877600	1.278
1977	24410	2.75	51951	4.14	2086000	0.598
1978	24234	2.75	67459	3.96	2356600	1.904
1979	36754	2.75	79689	3.85	26321000	4.075
1980	52648	2.75	93539	3.83	2862500	5.703
1981	62837	2.75	109154	4.31	3211000	8.663
1982	60478	2.75	137890	4.59	3345000	8.261
1983	60722	2.75	165926	4.78	3638100	6.594
1984	63758	2.75	194717	4.98	40400700	8.199
1985	64564	2.75	223860	5.02	4346700	6.526
1986	34935	2.75	227016	4.70	4590200	6.178
1987	41736	5	257896	4.84	4870200	5.619
1988	45421	5	292965	4.84	5252600	5.612
1989	71937	6	308147	5.91	5657700	6.723
1990	122279	8.75	343324	7.60	5979600	6.070
1991	233589	11	414745	8.95	6174000	4.982
1992	249010	11.5	544456	18.47	6539300	3.882
1993	239552	11.5	584183	21.83	6878700	3.533
1994	324338	17.63	675928	23.34	7308800	4.910
1995	498451	18	739895	35.05	7664100	6.603
1996	740811	16.33	84825	47.66	8100200	6.332
1997	791767.5	14	1003136	54.74	8608500	6.607
1998	588875.6	9.25	1199476	57.70	9089200	7.191
1999	840516.5	8.5	1366769	58.73	9660600	6.469
2000	1657215.6	8.5	1559914	66.57	10284800	6.798
2001	1480335.8	8	2296636	75.25	10621800	4.540
2002	1501191.9	8	2727389	77.21	10977500	3.093
2003	1902053.5	8	3169324	79.68	11510700	2.087
2004	2337447.8	8	3485975	77.39	12274900	1.549
2005	3421548.3	8	4534223	72.06	13093700	2.87
2006	3979000.9	8	5615945	73.27	13855900	4.738
2007	4214163.1	8	6496177	72.64	1477600	5.243
2008	5095019.7	8	6718843	69.29	14718600	3.098
2009	3347636	8	7545280	64.58	14418700	2.442
2010	4333587.4	8	8895160	72.64	14964400	1.999
2011	5374131.3	8	9666153	74.38	15517900	1.162
2012	5232208.632	8	1046020	72.93	16163200	1.425
2013	4991470.695	8	580541.1	77.53	1075900	1.736

المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبعة نوفمبر 2014.

- معطيات البنك الدولي، نسخة الثانية، V2، 2014.

- Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005.

الملحق رقم (02-04): اختبار ADF لسلسلة GDP

باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)

ADF Test Statistic	-7.063938	1% Critical Value*	-4.1958	
		5% Critical Value	-3.5217	
		10% Critical Value	-3.1914	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/15 Time: 18:10				
Sample(adjusted): 1973 2013				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.886458	0.267055	-7.063938	0.0000
D(GDP(-1),2)	0.299911	0.156845	1.912148	0.0636
C	-8393.45	752907.2	-1.114805	0.2721
@TREND(1970)	68652.51	30294.59	2.266164	0.0294
R-squared	0.750156	Mean dependent var	10936.82	
Adjusted R-squared	0.729898	S.D. dependent var	41878.24	
S.E. of regression	2176.468	Akaike info criterion	32.11677	
Sum squared resid	1.75E+14	Schwarz criterion	32.28395	
Log likelihood	-654.3938	F-statistic	37.03077	
Durbin-Watson stat	2.148693	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (02-01): اختبار ADF لسلسلة IMP باستخدام

الفروقات من الدرجة صفر

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IMP

ADF Test Statistic	4.449297	1% Critical Value*	-4.2092	
		5% Critical Value	-3.5279	
		10% Critical Value	-3.1949	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IMP)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/15 Time: 17:42				
Sample(adjusted): 1975 2013				
Included observations: 39 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	0.282267	0.063441	4.449297	0.0001
D(IMP(-1))	0.139746	0.178547	0.782685	0.4396
D(IMP(-2))	-1.180210	0.253728	-4.651485	0.0001
D(IMP(-3))	0.254377	0.176700	1.439600	0.1597
D(IMP(-4))	-0.879256	0.274819	-3.199394	0.0031
C	-27332.04	37235.07	-0.734040	0.4683
@TREND(1970)	2352.180	2023.209	1.162598	0.2536
R-squared	0.810784	Mean dependent var	108875.1	
Adjusted R-squared	0.775306	S.D. dependent var	158973.1	
S.E. of regression	75356.22	Akaike info criterion	25.45899	
Sum squared resid	1.82E+11	Schwarz criterion	25.75758	
Log likelihood	-489.4503	F-statistic	22.85317	
Durbin-Watson stat	2.043639	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (02-05): اختبار ADF لسلسلة INT باستخدام

الفروقات من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INT)

ADF Test Statistic	-3.664300	1% Critical Value*	-4.1958	
		5% Critical Value	-3.5217	
		10% Critical Value	-3.1914	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INT,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/15 Time: 18:18				
Sample(adjusted): 1973 2013				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INT(-1))	-0.696138	0.189979	-3.664300	0.0008
D(INT(-1),2)	0.039993	0.164153	0.243634	0.8089
C	0.283251	0.498794	0.567872	0.5736
@TREND(1970)	-0.008520	0.019185	-0.444112	0.6595
R-squared	0.335767	Mean dependent var	-0.006098	
Adjusted R-squared	0.281910	S.D. dependent var	1.703537	
S.E. of regression	1.443581	Akaike info criterion	3.664598	
Sum squared resid	77.10525	Schwarz criterion	3.831776	
Log likelihood	-71.12426	F-statistic	6.234440	
Durbin-Watson stat	1.992546	Prob(F-statistic)	0.001553	

الملحق رقم (02-02): اختبار ADF لسلسلة TEC باستخدام

الفروقات من الدرجة صفر

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TEC

ADF Test Statistic	-4.531003	1% Critical Value*	-4.1896	
		5% Critical Value	-3.5189	
		10% Critical Value	-3.1898	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TEC)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/15 Time: 17:45				
Sample(adjusted): 1972 2013				
Included observations: 42 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TEC(-1)	-1.054170	0.232657	-4.531003	0.0001
D(TEC(-1))	0.027235	0.162360	0.167746	0.8677
C	512.0121	1825.236	0.280518	0.7806
@TREND(1970)	17.91327	71.60167	0.250179	0.8038
R-squared	0.513238	Mean dependent var	1.729119	
Adjusted R-squared	0.474809	S.D. dependent var	7735.176	
S.E. of regression	5605.686	Akaike info criterion	20.19134	
Sum squared resid	1.19E+09	Schwarz criterion	20.35684	
Log likelihood	-420.0182	F-statistic	13.35563	
Durbin-Watson stat	2.000573	Prob(F-statistic)	0.000004	

الملحق رقم (02-03): اختبار ADF لسلسلة DEP باستخدام

الفروقات من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INV)

ADF Test Statistic	-5.106812	1% Critical Value*	-4.1958	
		5% Critical Value	-3.5217	
		10% Critical Value	-3.1914	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INV,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/15 Time: 18:21				
Sample(adjusted): 1973 2013				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-1.205927	0.236141	-5.106812	0.0000
D(INV(-1),2)	0.144690	0.162680	0.889415	0.3795
C	145943.3	274315.7	0.532027	0.5979
@TREND(1970)	-6269.878	10619.55	-0.590409	0.5585
R-squared	0.536633	Mean dependent var	187.6829	
Adjusted R-squared	0.499063	S.D. dependent var	112904.9	
S.E. of regression	799106.6	Akaike info criterion	30.11284	
Sum squared resid	2.36E+13	Schwarz criterion	30.28002	
Log likelihood	-613.3133	F-statistic	14.28343	
Durbin-Watson stat	2.031744	Prob(F-statistic)	0.000002	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DEP)

ADF Test Statistic	-4.674090	1% Critical Value*	-4.1958	
		5% Critical Value	-3.5217	
		10% Critical Value	-3.1914	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DEP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/15 Time: 18:16				
Sample(adjusted): 1973 2013				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-1.136100	0.243063	-4.674090	0.0000
D(DEP(-1),2)	0.037817	0.164286	0.230193	0.8192
C	46872.44	90259.22	0.519309	0.6066
@TREND(1970)	-1973.277	3493.411	-0.564857	0.5756
R-squared	0.548065	Mean dependent var	-266.2439	
Adjusted R-squared	0.511421	S.D. dependent var	375933.0	
S.E. of regression	26277.12	Akaike info criterion	27.88842	
Sum squared resid	2.55E+12	Schwarz criterion	28.05560	
Log likelihood	-567.7127	F-statistic	14.95670	
Durbin-Watson stat	2.007936	Prob(F-statistic)	0.000002	

الملحق رقم (02-07): اختبار ADF لسلسلة M2 باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(M2)

ADF Test Statistic	-4.584130	1% Critical Value*	-4.1958
		5% Critical Value	-3.5217
		10% Critical Value	-3.1914

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2,2)
Method: Least Squares
Date: 04/21/15 Time: 18:22
Sample(adjusted): 1973 2013
Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-1.173922	0.256084	-4.584130	0.0001
D(M2(-1),2)	0.025425	0.168911	0.150526	0.8812
C	63926.47	277187.1	0.230626	0.8189
@TREND(1970)	-1514.838	10727.61	-0.141209	0.8885

R-squared	0.560179	Mean dependent var	26336.24
Adjusted R-squared	0.524517	S.D. dependent var	1171789.
S.E. of regression	808010.3	Akaike info criterion	30.13501
Sum squared resid	2.42E+13	Schwarz criterion	30.30218
Log likelihood	-613.7676	F-statistic	15.70835
Durbin-Watson stat	1.953162	Prob(F-statistic)	0.000001

الملحق رقم (02-08): اختبار ADF لسلسلة Cons باستخدام الفروقات من الدرجة الثانية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CONS)

ADF Test Statistic	-2.888313	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CONS,2)
Method: Least Squares
Date: 04/21/15 Time: 18:14
Sample(adjusted): 1976 2013
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CONS(-1))	-0.755626	0.261615	-2.888313	0.0070
D(CONS(-1),2)	0.586734	0.314403	1.866184	0.0715
D(CONS(-2),2)	0.088887	0.394577	0.225271	0.8232
D(CONS(-3),2)	1.173909	0.347200	3.381079	0.0020
D(CONS(-4),2)	0.702547	0.346958	2.024875	0.0516
C	-127366.6	62303.72	-2.044286	0.0495
@TREND(1970)	10335.06	3440.380	3.004046	0.0052

R-squared	0.572667	Mean dependent var	10820.27
Adjusted R-squared	0.489958	S.D. dependent var	175618.3
S.E. of regression	125421.7	Akaike info criterion	26.48157
Sum squared resid	4.88E+11	Schwarz criterion	26.78323
Log likelihood	-496.1499	F-statistic	6.923832
Durbin-Watson stat	1.874297	Prob(F-statistic)	0.000098

الملحق رقم (02-09): اختبار ADF لسلسلة TAX باستخدام الفروقات من الدرجة الثانية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(TAX,2)

ADF Test Statistic	-8.032258	1% Critical Value*	-4.2023
		5% Critical Value	-3.5247
		10% Critical Value	-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TAX,3)
Method: Least Squares
Date: 04/21/15 Time: 18:26
Sample(adjusted): 1974 2013
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TAX(-1),2)	-2.443145	0.304167	-8.032258	0.0000
D(TAX(-1),3)	0.677756	0.177913	3.809485	0.0005
C	-16409.05	21285.93	-0.770887	0.4458
@TREND(1970)	1322.430	845.6300	1.563840	0.1266

R-squared	0.736254	Mean dependent var	-5933.400
Adjusted R-squared	0.714275	S.D. dependent var	-109036.6
S.E. of regression	58283.57	Akaike info criterion	24.87867
Sum squared resid	1.22E+11	Schwarz criterion	25.04756
Log likelihood	-493.5733	F-statistic	33.49832
Durbin-Watson stat	1.703777	Prob(F-statistic)	0.000000

ملحق رقم (03-01): نتائج اختبار السببية قوائم لأهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية

M2 does not Granger Cause GDP		8.96099	0.00471
TAX does not Granger Cause M2	43	0.09878	0.75494
M2 does not Granger Cause TAX		33.7922	8.7E-07
CONS does not Granger Cause M2	43	3.5E-05	0.99532
M2 does not Granger Cause CONS		30.4201	2.3E-06
INT does not Granger Cause INV	43	0.57651	0.45214
INV does not Granger Cause INT		0.10745	0.74478
IMP does not Granger Cause INV	43	0.06635	0.79805
INV does not Granger Cause IMP		0.37806	0.54212
GDP does not Granger Cause INV	43	6.17746	0.01722
INV does not Granger Cause GDP		1.51547	0.22550
TAX does not Granger Cause INV	43	0.01857	0.89228
INV does not Granger Cause TAX		1.37302	0.24823
CONS does not Granger Cause INV	43	0.02832	0.86721
INV does not Granger Cause CONS		0.36792	0.54757
IMP does not Granger Cause INT	43	0.14337	0.70695
INT does not Granger Cause IMP		0.25531	0.61613
GDP does not Granger Cause INT	43	0.13431	0.71594
INT does not Granger Cause GDP		0.24231	0.62523
TAX does not Granger Cause INT	43	0.15898	0.69222
INT does not Granger Cause TAX		0.18401	0.67025
CONS does not Granger Cause INT	43	0.24742	0.62162
INT does not Granger Cause CONS		1.02081	0.31840
GDP does not Granger Cause IMP	43	11.1757	0.00181
IMP does not Granger Cause GDP		32.2001	1.4E-06
TAX does not Granger Cause IMP	43	0.05874	0.80973
IMP does not Granger Cause TAX		33.7376	8.8E-07
CONS does not Granger Cause IMP	43	1.03542	0.31501
IMP does not Granger Cause CONS		9.23122	0.00418
TAX does not Granger Cause GDP	43	56.4240	3.7E-09
GDP does not Granger Cause TAX		0.00807	0.92885
CONS does not Granger Cause GDP	43	50.5550	1.3E-08
GDP does not Granger Cause CONS		0.32177	0.57372
CONS does not Granger Cause TAX	43	4.88626	0.03285
TAX does not Granger Cause CONS		0.15435	0.69649

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/02/15 Time: 01:40			
Sample: 1970 2013			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DEP does not Granger Cause TEC	43	0.08833	0.76784
TEC does not Granger Cause DEP		0.18710	0.66767
M2 does not Granger Cause TEC	43	0.13449	0.71576
TEC does not Granger Cause M2		0.00137	0.97071
INV does not Granger Cause TEC	43	0.04358	0.83570
TEC does not Granger Cause INV		7.1E-05	0.99330
INT does not Granger Cause TEC	43	9.97167	0.00302
TEC does not Granger Cause INT		0.64441	0.42686
IMP does not Granger Cause TEC	43	0.09810	0.75575
TEC does not Granger Cause IMP		1.06031	0.30933
GDP does not Granger Cause TEC	43	0.09000	0.76574
TEC does not Granger Cause GDP		0.00403	0.94972
TAX does not Granger Cause TEC	43	0.10141	0.75180
TEC does not Granger Cause TAX		0.37967	0.54127
CONS does not Granger Cause TEC	43	0.05675	0.81292
TEC does not Granger Cause CONS		0.83837	0.36535
M2 does not Granger Cause DEP	43	116.491	2.0E-13
DEP does not Granger Cause M2		0.13529	0.71495
INV does not Granger Cause DEP	43	1.12411	0.29540
DEP does not Granger Cause INV		0.01287	0.91024
INT does not Granger Cause DEP	43	0.28845	0.59419
DEP does not Granger Cause INT		0.08497	0.77217
IMP does not Granger Cause DEP	43	27.5945	5.3E-06
DEP does not Granger Cause IMP		1.16420	0.28706
GDP does not Granger Cause DEP	43	3.23820	0.07949
DEP does not Granger Cause GDP		24.9435	1.2E-05
TAX does not Granger Cause DEP	43	1.41902	0.24059
DEP does not Granger Cause TAX		7.20140	0.01054
CONS does not Granger Cause DEP	43	5.25849	0.02717
DEP does not Granger Cause CONS		0.11722	0.73386
INV does not Granger Cause M2	43	21.4566	3.8E-05
M2 does not Granger Cause INV		0.11814	0.73286
INT does not Granger Cause M2	43	0.52103	0.47460
M2 does not Granger Cause INT		0.05688	0.81271
IMP does not Granger Cause M2	43	0.02330	0.87943
M2 does not Granger Cause IMP		0.24720	0.62177
GDP does not Granger Cause M2	43	0.19326	0.66258

الملحق رقم (04-01): نتائج اختبار السببية فرانجر للفرضية H_0 : INT ne cause pas TEC

Dependent Variable: TEC Method: Least Squares Date: 05/01/15 Time: 15:49 Sample(adjusted): 1971 2013 Included observations: 43 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	868.0770	834.7057	1.039980	0.3044
TEC(-1)	-0.023610	0.156123	-0.151227	0.8805
R-squared	0.000557	Mean dependent var	848.0935	
Adjusted R-squared	-0.023819	S.D. dependent var	5341.269	
S.E. of regression	5404.507	Akaike info criterion	20.07325	
Sum squared resid	1.20E+09	Schwarz criterion	20.15517	
Log likelihood	-429.5749	F-statistic	0.022869	
Durbin-Watson stat	2.001234	Prob(F-statistic)	0.880539	

Dependent Variable: TEC Method: Least Squares Date: 05/01/15 Time: 15:26 Sample(adjusted): 1971 2013 Included observations: 43 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3127.148	1473.894	-2.121692	0.0401
TEC(-1)	-0.224655	0.155086	-1.448582	0.1552
INT(-1)	610.8652	193.4467	3.157795	0.0030
R-squared	0.199993	Mean dependent var	848.0935	
Adjusted R-squared	0.159992	S.D. dependent var	5341.269	
S.E. of regression	4895.376	Akaike info criterion	19.89718	
Sum squared resid	9.59E+08	Schwarz criterion	20.02006	
Log likelihood	-424.7895	F-statistic	4.999772	
Durbin-Watson stat	1.869999	Prob(F-statistic)	0.011531	

الملحق رقم (04-02): نتائج اختبار السببية فرانجر للفرضية H_0 : TEC ne cause pas INT

Dependent Variable: INT Method: Least Squares Date: 05/01/15 Time: 16:15 Sample(adjusted): 1971 2013 Included observations: 43 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.595205	0.413886	1.438088	0.1580
INT(-1)	0.931470	0.051572	18.06168	0.0000
R-squared	0.888352	Mean dependent var	6.946744	
Adjusted R-squared	0.885629	S.D. dependent var	4.232067	
S.E. of regression	1.431236	Akaike info criterion	3.600350	
Sum squared resid	83.98595	Schwarz criterion	3.682266	
Log likelihood	-75.40752	F-statistic	326.2244	
Durbin-Watson stat	1.293083	Prob(F-statistic)	0.000000	

Dependent Variable: INT Method: Least Squares Date: 05/01/15 Time: 16:09 Sample(adjusted): 1971 2013 Included observations: 43 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.498501	0.432796	1.151815	0.2562
INT(-1)	0.950189	0.056804	16.72753	0.0000
TEC(-1)	-3.66E-05	4.55E-05	-0.802753	0.4269
R-squared	0.890122	Mean dependent var	6.946744	
Adjusted R-squared	0.884628	S.D. dependent var	4.232067	
S.E. of regression	1.437484	Akaike info criterion	3.630879	
Sum squared resid	82.65436	Schwarz criterion	3.753754	
Log likelihood	-75.06391	F-statistic	162.0198	
Durbin-Watson stat	1.337883	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (01-05): نتائج اختبار السببية لسيمس للفرضية H_0 : INT ne cause pas TEC

Dependent Variable: TEC Method: Least Squares Date: 05/02/15 Time: 16:50 Sample(adjusted): 1971 2013 Included observations: 43 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3127.148	1473.894	-2.121692	0.0401
TEC(-1)	-0.224655	0.155086	-1.448582	0.1552
INT(-1)	610.8652	193.4467	3.157795	0.0030
R-squared	0.199993	Mean dependent var	848.0935	
Adjusted R-squared	0.159992	S.D. dependent var	5341.269	
S.E. of regression	4895.376	Akaike info criterion	19.89718	
Sum squared resid	9.59E+08	Schwarz criterion	20.02006	
Log likelihood	-424.7895	F-statistic	4.999772	
Durbin-Watson stat	1.869999	Prob(F-statistic)	0.011531	

Dependent Variable: TEC Method: Least Squares Date: 05/02/15 Time: 16:47 Sample(adjusted): 1971 2012 Included observations: 42 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3071.677	1572.616	-1.953227	0.0582
TEC(-1)	-0.229610	0.161538	-1.421401	0.1634
INT(-1)	642.3611	363.0319	1.769434	0.0848
INT(1)	-31.96009	351.2537	-0.090989	0.9280
R-squared	0.202142	Mean dependent var	866.4401	
Adjusted R-squared	0.139153	S.D. dependent var	5404.642	
S.E. of regression	5014.526	Akaike info criterion	19.96846	
Sum squared resid	9.56E+08	Schwarz criterion	20.13395	
Log likelihood	-415.3376	F-statistic	3.209171	
Durbin-Watson stat	1.860453	Prob(F-statistic)	0.033696	

الملحق رقم (02-05): نتائج اختبار السببية لسيمس للفرضية H_0 : TEC ne cause pas INT

Dependent Variable: INT Method: Least Squares Date: 05/02/15 Time: 16:52 Sample(adjusted): 1971 2013 Included observations: 43 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.498501	0.432796	1.151815	0.2562
INT(-1)	0.950189	0.056804	16.72753	0.0000
TEC(-1)	-3.66E-05	4.55E-05	-0.802753	0.4269
R-squared	0.890122	Mean dependent var	6.946744	
Adjusted R-squared	0.884628	S.D. dependent var	4.232067	
S.E. of regression	1.437484	Akaike info criterion	3.630879	
Sum squared resid	82.65436	Schwarz criterion	3.753754	
Log likelihood	-75.06391	F-statistic	162.0198	
Durbin-Watson stat	1.337883	Prob(F-statistic)	0.000000	

Dependent Variable: INT Method: Least Squares Date: 05/02/15 Time: 16:54 Sample(adjusted): 1971 2012 Included observations: 42 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.674388	0.316517	2.130655	0.0396
INT(-1)	0.897673	0.042308	21.21751	0.0000
TEC(-1)	-1.47E-05	3.34E-05	-0.441763	0.6612
TEC(1)	0.000189	3.09E-05	6.120917	0.0000
R-squared	0.944595	Mean dependent var	6.921667	
Adjusted R-squared	0.940221	S.D. dependent var	4.280132	
S.E. of regression	1.046484	Akaike info criterion	3.019142	
Sum squared resid	41.61492	Schwarz criterion	3.184635	
Log likelihood	-59.40199	F-statistic	215.9519	
Durbin-Watson stat	1.034317	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (06-01): تقدير المعادلة رقم (02-25)

الملحق رقم (06-04): تقدير المعادلة رقم (02-29)

Dependent Variable: EX Method: Least Squares Date: 05/07/15 Time: 16:03 Sample: 1970 2013 Included observations: 44				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPUSA/R	0.000905	0.001948	0.464743	0.6445
R-squared	-0.488699	Mean dependent var	1232353.	
Adjusted R-squared	-0.488699	S.D. dependent var	1769738.	
S.E. of regression	2159297.	Akaike info criterion	32.03093	
Sum squared resid	2.00E+14	Schwarz criterion	32.07148	
Log likelihood	-703.6804	Durbin-Watson stat	0.051160	

Dependent Variable: CONS Method: Least Squares Date: 05/07/15 Time: 15:20 Sample: 1970 2013 Included observations: 44				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	299320.7	149212.3	2.006006	0.0513
GDP	0.485609	0.026606	18.25194	0.0000
R-squared	0.888040	Mean dependent var	1847124.	
Adjusted R-squared	0.885374	S.D. dependent var	2405378.	
S.E. of regression	814375.6	Akaike info criterion	30.10262	
Sum squared resid	2.79E+13	Schwarz criterion	30.18372	
Log likelihood	-660.2576	F-statistic	333.1333	
Durbin-Watson stat	1.947557	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (06-02): تقدير المعادلة رقم (02-26)

الملحق رقم (06-05): تقدير المعادلة رقم (02-30)

Dependent Variable: IMP Method: Least Squares Date: 05/07/15 Time: 16:20 Sample: 1970 2013 Included observations: 44				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.001206	0.001965	0.613759	0.5426
R-squared	-0.450694	Mean dependent var	772357.7	
Adjusted R-squared	-0.450694	S.D. dependent var	1147708.	
S.E. of regression	1382354.	Akaike info criterion	31.13894	
Sum squared resid	8.22E+13	Schwarz criterion	31.17949	
Log likelihood	-684.0566	Durbin-Watson stat	0.030825	

Dependent Variable: TAX Method: Least Squares Date: 05/07/15 Time: 15:47 Sample: 1970 2013 Included observations: 44				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.120845	0.005463	22.12143	0.0000
R-squared	0.880401	Mean dependent var	402755.0	
Adjusted R-squared	0.880401	S.D. dependent var	587630.4	
S.E. of regression	203220.5	Akaike info criterion	27.30444	
Sum squared resid	1.78E+12	Schwarz criterion	27.34499	
Log likelihood	-599.6976	Durbin-Watson stat	2.039793	

الملحق رقم (06-03): تقدير المعادلة رقم (02-27)

الملحق رقم (06-06): تقدير المعادلة رقم (02-31)

Dependent Variable: M2 Method: Least Squares Date: 05/07/15 Time: 16:24 Sample: 1970 2013 Included observations: 44				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.359792	0.062724	5.736120	0.0000
INT	-70509.2	43835.01	1.608516	0.1152
R-squared	0.464188	Mean dependent var	1704489.	
Adjusted R-squared	0.451430	S.D. dependent var	2512613.	
S.E. of regression	1860979.	Akaike info criterion	31.75549	
Sum squared resid	1.45E+14	Schwarz criterion	31.83659	
Log likelihood	-696.6208	Durbin-Watson stat	0.811594	

Dependent Variable: INV Method: Least Squares Date: 05/07/15 Time: 15:49 Sample: 1970 2013 Included observations: 44				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	231676.3	315652.8	0.733959	0.4671
INT	-70883.362	39334.23	1.802078	0.0787
R-squared	0.071772	Mean dependent var	716921.2	
Adjusted R-squared	0.049671	S.D. dependent var	1120775.	
S.E. of regression	1092586.	Akaike info criterion	30.69038	
Sum squared resid	5.01E+13	Schwarz criterion	30.77148	
Log likelihood	-673.1884	F-statistic	3.247487	
Durbin-Watson stat	0.491519	Prob(F-statistic)	0.078713	